

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة و تدقيق



تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية

الأستاذ المشرف:
عامري محمد الطاهر

من إعداد الطالبين:

- لبقع مصطفى

- بلقاسم حرزالله

لجنة المناقشة

- | | | |
|--------|-----------------------------|------------------------|
| رئيسا | أستاذ (أستاذ تعليم العالي) | - د. طيبي حمزة |
| ممتحنا | أستاذ محاضر (استاذ محاضر أ) | - د. خيراني العيد |
| مقررا | أستاذ مساعد (استاذ محاضر ب) | - د. عامري محمد الطاهر |

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من علمتني رفع القلم و من جعلتني أتمد

مصاحبه الحياة أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة التي أمانتني
بالصلوات و الدعوات.

إلى الذي رسم لي معالم الطريق القويم بدعمه و سهره علي تربيته و
راحتي

و دفعني لاقتباس العلم و البسني ثوبه مكارم الأخلاق أبي الكريم
الغالي حفظه الله و رعاه.

إلى من شجعتني كثيرا على مواصلة المشوار الزوجة الكريمة.

إلى فترة عيني و مفتاح سعادتي ابني و حبيبي * عبد اللطيف * حفظه
الله.

إلى اخي العزيز * تومي * و أخواتي الغاليات المؤمنات.

إلى كل الأصدقاء و الزملاء و كل من يعرفني من بعيد او من قريب.

ليقع مصطفى

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم إلى معني الحب و الحنان و التفاني

إلى بسمة الحياة و سر الوجود.

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى

الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من كلفه الله بالهبة و الوفاق أبي

العزیز.

إلى من هم أقرب إلي من روعي إلى من أثروني على أنفسهم إلى سدي و

قوتي و ملاذي بعد الله إخوتي حفظهم الله.

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله أصدقائي و زملائي الأعزاء.

حز الله بلقاسم

شكر وعرفان

لله الحمد والمنة الذي هدانا ووفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان وبأصدق معاني التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور عمري محمد الطاهر الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف كما نحیی فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل الخير كما نتقدم بجزيل الشكر الى جميع من ساعدنا من مدير وكالة إتصالات الجزائر والموظفون وأساتذة جامعیین وطلبة الدكتوراه بالكلية كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتورین الفاضلین طیبی حمزة وخیرانی العید علی قبولهم مناقشة هذا العمل

لبقاع مصطفى ☺ بلفاسم حرز الله ☺

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية: هل تساهم أتمتة التسيير في تأهيل المدقق الخارجي المؤسسة الاقتصادية؟ لأن أتمتة التسيير أصبحت تستخدم في كل المجالات بكل مكوناتها وهذا لما تحققه من سرعة ودقة في الأداء.

ويهدف البحث إلى دراسة التدقيق في ظل أتمتة التسيير وبيان إجراءاتها وأساليبها ومخاطر الناجمة عنها ولتحقيق هذا الهدف، قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وثانيتها ميداني أو تطبيقي تمثل في إجراء دراسة ميدانية عن طريق استبيان، وهذا لمعرفة مدى تأثير أتمتة التسيير على أداء المدقق الخارجي وجودة التدقيق وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحسين إجراءات و أساليب التدقيق الخارجية، بالإضافة إلى أنها مكنت المدقق بالاستفادة من إمكانيات تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر، كما أنها سهلت للمدقق عملية التدقيق والتأكد من صحة العمليات وبتكلفة وجهد أقل، ومع ذلك لا بد أن تكون لدى المدقق المحاسبي مهارات متخصصة وكفاءة عالية يمكن اكتسابها من خلال المعرفة العلمية ودورات التدريبية لتمكن من التعامل مع هذه التكنولوجيا. الكلمات المفتاحية: أتمتة التسيير - المدقق الخارجي - المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This study came to answer the following question : **Does management automation contribute to the qualification of the external auditor of the economic institution?** since Management Automation is now used in all fields with all its components. and this is due mainly to its speed and precision in performance.

And this research aims at studying the review using Management Automation and pointing out its achievements ,manners and dangers. To reach this goal ,we presented a theoretical frame and a practical one to this study. the practical aim consists of a survey so as to know the extent of Management Automation influence on the performance of the external reviewer and the quality of reviewing depending on a descriptive and analytical way.

This study came to a conclusion of findings, among which: the use of information technology has led to the improvement of tasks and manners of the external review, in addition to the fact the at it allowed the reviewer to execute these actions quickly and precisely .moreover, it made the process of reviewing easier for the reviewer ,also ,it facilitated ensuring the operations with less energy and cost .beside that ,the accountant reviewer should have specialized skills and high competence which can le possessed through scientific knowledge and training courses which enable the reviewer to deal with this technology.

Key words: Management Automation - External Auditor - Economic Institution.

الفهارس

قائمة المحتويات

الصفحة

	الإهداءات
	شكر وعرهان
	الملخص
II - I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال البيانية
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة المصطلحات
أ - ح	مقدمة
الفصل الأول : تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية أتمتة التسيير (تكنولوجيا المعلومات)
03	المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لأتمتة التسيير و وظائفها (تكنولوجيا المعلومات)
09	المطلب الثاني : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومجالات استخدامها
14	المطلب الثالث : مزايا تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها
16	المبحث الثاني : الإطار النظري حول التدقيق و المدقق الخارجية
16	المطلب الأول : عموميات حول التدقيق
26	المطلب الثاني : ماهية التدقيق الخارجية
32	المطلب الثالث : أساسيات حول مهنة المدقق الخارجي
42	المبحث الثالث : أتمتة التسيير وتأثيرها على جودة التدقيق
42	المطلب الأول : الإطار العام لجودة التدقيق
49	المطلب الثاني : المدقق الخارجي ومعايير المدقق في ظل تكنولوجيا المعلومات
52	المطلب الثالث : إجراءات وأساليب التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها

56	الخلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية	
61	تمهيد
62	المبحث الأول: تعريف عينة الدراسة
62	المطلب الأول: تعريف و نشأة مؤسسة اتصالات الجزائر
63	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بالأغواط
66	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات
66	المطلب الأول: اختيار وإعداد الاستبيان
68	المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة
71	المبحث الثالث: النتائج والمناقشة
71	المطلب الأول: صحة وثبات الاستبيان
73	المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بالإجابات المتحصل عليها
94	الخلاصة
96	الخاتمة
100	قائمة المراجع والمصادر
/	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
14	استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال و الاقتصاد و الهدف منها	01
67	أسماء و رتب المحكمون	02
68	تفصيلات استمارات الاستبيان الموزعة	03
70	عملية ترميز خيارات الإجابة	04
70	طريقة اختيار الاتجاهات	05
71	معاملات الفا كرونباخ لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	06
72	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	07
73	معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور للاستبيان	08
73	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	09
74	توزيع العينة حسب الخبرة	10
76	نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الأولى	11
79	نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثانية	12
82	نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثالثة	13
85	نتائج اختبار (T-test) للفرضية الأولى	14
88	نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثانية	15
91	نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثالثة	16

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	وظائف تكنولوجيا المعلومات	01
12	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	02
32	معايير التدقيق المتعارف عليها	03
64	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية الأغواط	04
74	يبين توزع العينة حسب المؤهل العلمي	05
75	يبين توزيع العينة حسب الخبرة	06
77	عدد الإجابات بموافق في كل فقرة خلال المحور الأول	07
80	عدد الإجابات بموافق في كل فقرة خلال المحور الثاني	08
83	عدد الإجابات بموافق في كل فقرة خلال المحور الثالث	09

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق
01	استمارة الاستبيان وتحكيم والاستبيان
02	مقياس ألفا كرونباخ والخصائص الديموغرافية للعينة حسب مخرجات برنامج SPSS
03	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ونتائج اختبار ستيودنت حسب مخرجات برنامج
04	الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20، العدد 27، العدد 52، العدد 78، العدد 40.

قائمة المصطلحات

بالعربية	بالأجنبية	المصطلح
شركة المساهمة	Société Par Actions	SPA
شركة ذات المسؤولية المحدودة	Société A Responsabilité Limitée	SARL
شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة	Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée	EURL

المقدمة

مقدمة:

إن التطور التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة المختلفة مكن الاستفادة منه في تحسين العديد من الجوانب على المستوى الفردي، وعلى مستوى المجتمع، وفي مختلف مجالات الأعمال حيث أصبحت الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر تستخدم أتمتة التسيير لمعالجة بياناتها بشكل إلكتروني، وتصنيع منتجاتها، وتقديم خدماتها والمشاركة في المعرفة، إن استخدام أتمتة التسيير في مجال التدقيق يعني توظيف وسائل إلكترونية لممارسة أعمال التدقيق، إذ أن استخدام مثل هذه الوسائل تساعد في بناء قاعدة بيانات إلكترونية تعمل على خدمة التدقيق، حيث يساعد في اختيار عينة التدقيق في المؤسسات بشكل أدق مما يعكس على مصداقية نتائج المعاينة للمراجعة وفي الوقت نفسه شهدت عملية التدقيق استجابات متزايدة لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات لدى تلك المؤسسات، ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بمراجعة الأنظمة المحوسبة أو تدقيق الحاسوب (computerized auditing) ، وفيما يتعلق باستخدام أتمتة التسيير في عملية التدقيق والذي يطلق عليه (Audit Automation) فكان أقل تطورا، إلا أن الاهتمام به ازداد خلال العقد المنصرمين، وقد أدى انتشار استخدام أتمتة التسيير إلى تحسين أداء عمل المدقق والأمر الذي يحقق كفاءة وفعالية جودة التدقيق.

وتمثل جودة التدقيق مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية التدقيق، فالمدقق يهيمه أن تتم عملية التدقيق بجوده عالية بهدف إضفاء المصداقية على تقريره، أما الإدارة فتحرص على أن تتم عملية التدقيق بجوده عالية لإضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها، والمستفيدون يرغبون أن تتم عملية التدقيق بجوده عالية بهدف التأكد من دقة وعدالة المعلومات المالية الواردة بالقوائم التي تم مراجعتها والتي سيعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم، كما أن المنظمات المهنية تسعى إلى الارتقاء بجوده التدقيق للمحافظة على مصالح جميع الأطراف المختلفة وذلك من خلال إصدار المعايير المنظمة للمهنة والتأكد من تطبيقها.

وقد صاحب ذلك ازدياد مسؤولية المدقق الحسابات أمام الغير وبرز الحاجة إلى إجراءات لضمان جودة أعمال التدقيق، وذلك لتوفير القناعة المعقولة لمدقق الحسابات وللأطراف المعنية بأن أعمال التدقيق قد نفذت بدرجة عالية من الكفاءة والسرعة والاقتصاد، مما يخدم الأهداف العامة للمجتمع ويضفي مزيداً من الثقة والمصداقية والاعتماد على عمل المدقق .

❖ الإشكالية:

بناء على ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية الأساسية لموضوعنا كما يلي:

هل تساهم أتمتة التسيير في رفع كفاءة وفعالية المدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق؟

❖ التساؤلات الفرعية:

وحتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر، سنحاول تقسيمها إلى

عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما هي أتمتة التسيير؟ وما هي مقوماته الجيدة؟
- ما المقصود بالمدقق الخارجي؟ وما هي صفاته؟
- ماذا يقصد بجودة التدقيق؟ وهي العوامل المؤثرة فيها؟
- هل لاستخدام أتمتة التسيير مخاطر على عملية التدقيق الخارجية؟

❖ الفرضيات:

بناء على ما سبق ومن أجل تأكيد أو نفي أو حتى الإجابة على التساؤلات المطروحة

سالفاً، يمكننا طرح بعض الفرضيات كما يلي:

- إن أتمتة التسيير عبارة عن دراسة، تصميم، تطوير، تطبيق، دعم أو إدارة الأنظمة المبنية على حاسبات الإلكترونية.
- إن المدقق الخارجي عبارة عن كل شخص يبدي رأي حيادي مستقل، وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات.
- يقصد بجودة التدقيق أداء خدمات التدقيق بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير والأحكام المهنية.
- إن استخدام أتمتة التسيير في عملية التدقيق الخارجية له مخاطر عديد إلا أنها لا تؤثر على النتائج عملية التدقيق.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار مثل هذا الموضوع لم يأتي اعتباطاً أو عن طريق الصدفة، إنما جاء بناء

على عدة أسباب والتي يمكننا أن نبينها في النقاط التالية:

- ارتباط الإشكالية لمجال التخصص الدراسي في التدقيق المحاسبي.



- الرغبة في التعرف على البرامج التي تستخدم في المحاسبة ومعرفة أثرها على عملية التدقيق.
- الموضوع يعتبر حديث لحد الساعة لأنه يبين تأثير المدقق الخارجي في ظل أتمتة التسيير.

❖ أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة الى :

- إبراز الدور الذي تلعبه أتمتة التسيير في تحسين عملية التدقيق من خلال تحسين أداء المدقق وتسهيل مهمته.
- تسليط الضوء على العلاقة بين أتمتة التسيير والتدقيق الخارجية.
- التعرف على مخاطر استخدام أتمتة التسيير في عملية التدقيق الخارجية.

❖ أهمية الموضوع:

يمكن إبراز أهمية الموضوع في:

- توضيح مدى فعالية أتمتة التسيير في الحصول على أدلة إثبات كفاية وملائمة في عملية التدقيق الخارجية.
- مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال أتمتة التسيير على هذا الصعيد، وعلى مسايرة ومواكبة مهنة التدقيق على صعيد آخر.
- معرفة كيفية استخدام الأمثل لمختلف الجوانب أتمتة التسيير في علم التدقيق وذلك من أجل الارتقاء بالمهنة وتحقيق جودتها.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المعتمد واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من الوصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على أتمتة التسيير وتأثيرها على التدقيق الخارجية. أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية والتي كانت على شكل استبيان , ثم إعداده وتصميمه وتوزيعه لغرض الدراسة ، فقد تم تفرغ وتحليل استبيان من خلال المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير البيانات.

❖ حدود الدراسة:

فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فيتمثل في استقصاء آراء الإطارات و المهنيين بوكالة تجارية لاتصالات الجزائر بولاية الأغواط، أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فنحصر في الفترة الممتدة بين 25 ماي 2022 إلى 05 جوان 2022.



❖ صعوبات البحث:

- صعوبة وقلة المدقق فيما يتعلق بجودة التدقيق في ظل بيئة أتمتة التسيير.
- عدم وجود تجاوب في الرد على الاستبيان عند بعض الموظفين

❖ الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين دراسات في ما يتعلق بموضوعنا:

- بلغنامي نجاه وسيلة، بن عياد سمية، أهمية أتمتة المكاتب في إدارة المكتبات دراسة حالة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بولاية تندوف، تحضير لنيل شهادة دكتوراه المركز الجامعي علي كافي تندوف، كلية العلوم الاقتصادية، (2021/2019)، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التوجه إلى التحكم الآلي وأتمتة المكاتب لأداء الوظائف، الخدمات و الأعمال الإدارية في المكتبات حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لدراستنا، لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة أعدت لهذا الغرض على عينة ممثلة لموظفين و منخرطين بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "د.أبو القاسم سعد الله" لولاية تندوف، بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية SPSS لجمع و تحليل البيانات واختبار التحليل الوصفي أسفرت النتائج : إن تحقيق أهداف إدارة المكتبات بفعالية مرتبط بمدى تطبيق أتمتة المكاتب من حيث بيئتها و البرامج المستخدمة فيها من خلال تطبيقاتها حيث تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ و قوة تفسيرية لأتمتة المكاتب (بيئة أتمتة المكاتب، الأجهزة و البرامج المستخدمة فيها، تطبيقات أتمتة المكاتب) على فعالية إدارة المكتبات في تحقيق أهدافها .
- بوشمبة بدره ، أهمية تقارير المدقق الخارجي في تقديم قيمة مضافة للشركات الجزائرية ، دراسة إقتصادية على مكاتب التدقيق مذكرة مقدمة لنيل الاستكمال شهادة الماستر ، ميدان علوم تسيير، تخصص تدقيق محاسبي، المدرسة العليا للتجارة - القليعة، 01-04-2020 ، وهدفت الدراسة على عمل المدقق الخارجي يفرض عليه تقديم مجموعة من المعلومات والتوصيات والتوجيهات التي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة للأداء المالي والتشغيلي للشركات الجزائرية ، والهدف من هذه الدراسة هو تحديد نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير المدقق الخارجي من حيث الأهمية والعوامل المؤثرة فيها ،وتوصلنا إلى أن أهمية ما تتضمنه التقارير تتحدد في جانبين الأول إعطاء معلومات وتوصيات ذات قيمة.
- عابد عمار منذر وائل ، أثر التدقيق الإلكتروني على وظيفة التسيير في المؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي - ،

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، 2021/2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الإلكتروني على وظيفة التسيير في المؤسسة الإقتصادية، وذلك من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجانب النظري للتدقيق الإلكتروني و وظيفة التسيير في المؤسسة الإقتصادية والعلاقة بينهما، كما تم إختيار مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس بأم البواقي لإسقاط الجانب النظري بالواقع العملي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: التدقيق الإلكتروني في المؤسسة يساعد على إنجاز برنامج التدقيق في وقت أقصر وإعداد الخرائط الإنسيابية و التدفقية بشكل أفضل، التدقيق الإلكتروني يقوم باكتشاف الإنحرافات الموجودة في نظام وظيفة التسيير عن طريق نظام الرقابة الفعال المبني من طرفه وتقديم اقتراحات لمعالجة كل الإنحرافات والنقائص.

نستخلص من الدراسات السابقة أنها عالجت الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة التدقيق واكتشاف المخاطر الناجمة عنها، أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تناولت بالإضافة إلى دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الخارجة والمخاطر الناجمة عنها تأثير هذه التكنولوجيا على كفاءة وفعالية المدقق الخارجي، زيادة على ذلك الدور الذي تلعبه في تحسين جودة التدقيق.

❖ هيكل البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قام الباحثين بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين:

حيث نتناول في الفصل الأول تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير في المؤسسات الاقتصادية حيث تمحور الفصل حول أتمتة التسيير وإطار نظري حول التدقيق و المدقق الخارجي بالإضافة إلى أتمتة التسيير وتأثيرها على جودة التدقيق، أما في الفصل الثاني فقد عملنا على إبراز مدى مساهمة أتمتة التسيير على كفاءة وفعالية المدقق في تحسين جودة التدقيق، ومن خلال وصفنا للاستبيان بحيث قمنا باختيار عينة من موظفي الوكالة إتصالات الجزائر و فروعها في ولاية الاغواط ، وقمنا بدراستها إحصائياً ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

المفصل الأول

تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل

أتمتة التسيير في المؤسسات

الاقتصادية

تمهيد:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحاضر الوسيلة الرئيسية في معالجة البيانات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، ومع ازدياد استخدام الحاسوب وبالتالي تكنولوجيا المعلومات، فتحوّلت معظم النظم اليدوية إلى النظم الالكترونية، وإنجاز مختلف الأعمال في المؤسسة بكفاءة وفعالية، بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها خصوصا مع ظروف المنافسة الشديدة، كما أن استخدام نظم المعالجة الآلية للبيانات أدى إلى خلق بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش بالإضافة إلى حدوث بعض المخاطر ما أدى إلى ضرورة مواكبة هذا التطور للتدقيق الخارجية في ظل تكنولوجيا المعلومات مما يستدعي من المدققين إلى توسيع نطاق تفكيرهم من مفهوم التدقيق التقليدية إلى مفهوم التدقيق باستخدام التكنولوجيا لكي يتمكنوا من التعامل مع التدقيق الحديثة بشكل أيسر وأكثر فعالية وذلك باستخدام برامج التدقيق الالكترونية المصممة بلغات البرمجة الحديثة والملبية لحاجات المدقق المتعددة من المعلومات في ظل هذا التطور.

لذا من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على:

المبحث الأول: ماهية أتمتة التسيير (تكنولوجيا المعلومات)

المبحث الثاني: الإطار النظري حول التدقيق و المدقق الخارجية

المبحث الثالث : أتمتة التسيير وتأثيرها على جودة

المبحث الأول : ماهية أتمتة التسيير (تكنولوجيا المعلومات)

تعد المعلومات الحجر الأساس والمورد الهام لأداء مختلف عمليات المؤسسات وقد ساعد ظهور تكنولوجيا المعلومات في معالجة الكم الهائل من البيانات و تخزين واسترجاع و بث المعلومة في المؤسسة آليا وتوصيلها إلى من يحتاجها في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات، حيث تشكل تكنولوجيا المعلومات ركنا حيويا في المؤسسة إذ ساهم استخدام الحاسوب وتطبيقاته المتعددة في إحداث تغييرات هائلة في مجرى العمليات، لذلك سنحاول في هذا البحث التعرف على تكنولوجيا المعلومات من خلال التطرق لمفهوم تكنولوجيا المعلومات وإلى مكوناتها ومراحل تطورها ومن ثم إلى وظائفها.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لأتمتة التسيير و وظائفها (تكنولوجيا المعلومات)

سننتقل في هذا المطلب إلى كل من مفهوم لأتمتة التسيير ، ومراحل تطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات.

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات

لم يحض تكنولوجيا المعلومات كغيره من المصطلحات الجديدة خاصة مع ظهور الاقتصاد الجديد بمفهوم موحد بل تعددت هذه المفاهيم وتتنوع وستتطرق في هذا الفرع إلى مجموعة من المفاهيم:

➤ **المفهوم الأول:** هي عبارة عن دراسة، تصميم، تطوير، تطبيق، دعم أو إدارة الأنظمة المبنية على الحاسبات الالكترونية، خاصة تطبيقات البرمجيات، وتجهيزات الحاسبات الالكترونية¹.

➤ **المفهوم الثاني:** هي عبارة عن مجموعة الأدوات التي تساعد في استقبال المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء كانت على شكل نص أم صوت أو صورة أو فيديو، وذلك باستخدام الحاسوب. ومن هذه الأدوات، الحاسوب والطابعة والأقراص وشبكات الاتصال وغيرها الكثير من الأدوات².

➤ **المفهوم الثالث:** إن تكنولوجيا المعلومات تعني جميع الوسائل والأجهزة التي يستخدمها الأفراد في المنظمة من أجل الحصول على البيانات والمعلومات ومعالجتها لغرض تخزينها و الرجوع لها عند الحاجة و هي تتألف من مجموعة خبرات الأفراد و أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال الأخرى و البرمجيات التي تساعد في إنماء أداء المنظمة فتكنولوجيا المعلومات تضم الحاسبات الالكترونية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، التكنولوجيا المسموعة والمرئية والطباعة والبرمجيات والخبرات

¹ محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص:22.

² محمد علي نصر سالم الشاذلي، تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية، رسالة

ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط،(2010-2011)، ص:21.

والمهارات المتراكمة والمتاحة والوسائل المادية والتطبيقية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في الحصول على المعلومات¹.

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة من الأدوات والأجهزة، التي تسمح باستقبال البيانات والمعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم استرجاعها باستخدام برمجيات متعددة الوسائط (السمعية والبصرية والنصية)، ثم توصيلها عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان، أو استقبالها من أي مكان والإطلاع عليها في أي وقت، دون حواجز أو قيود.

II. مكونات تكنولوجيا المعلومات

تتكون تكنولوجيا المعلومات من أربعة تقنيات فرعية وهي:

أولاً: المكونات المادية: وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وتخزينها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين كما إنها تتضمن الحاسبة وما يرتبط بها من أجهزة التي تنظم وحدة المعالجة المركزية واللوح الأساسي والشاشة وغيرها وتسمى بالمكونات المادية، إذ تمثل تحسين ذاكرة الحاسوب، وقدرتها على معالجة البيانات، وسرعتها مجالاً واسعاً للتطورات التكنولوجية الحديثة، ويعد العلماء والمهندسون في شركات الحاسبات والاتصالات مصدراً أساسياً لهذه التطورات الهائلة².

ثانياً: البرمجيات: تعرف البرمجيات بأنها مجموعة من الأوامر والتعليمات المعدة من قبل الإنسان، والتي توجه المكونات المادية للحاسوب لغرض أداء مهمة ما، أو للعمل بطريقة معينة وفق تعليمات دقيقة خطوة بخطوة للحصول على نتائج مطلوبة بشكل معين، وتنظم البرمجيات عدة أنواع من البرامج أو التطبيقات (Applications) وأهمها ما يلي³:

أ. التطبيقات القاعدية (Logiciels de base): وهي تضم كل البرامج المشغلة للآلة، وهي برامج أنشئت خصيصاً لتنظيم سير المكونات الآلية للحاسوب، فهي التي تقوم بتفسير الأوامر الآتية من المستعمل وتحويلها على إشارات تشغل بها المعدات، وتكون كل البرامج ما يسمى بنظام التشغيل (System . d'exploitation)

و من أمثله: نظام ميكروسوفت دوس، نظام ويندوز، نظام فاندور، نظام أونيكس.

ب. التطبيقات العامة: وهي جميع البرامج التي يستعملها الإنسان لإنجاز عمل معين بواسطة الحاسوب، كتابة النصوص أو إنشاء برامج أو إعداد جدول... الخ، فكل الأعمال التي باستطاعتنا

¹ ندى إسماعيل جبوري، أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 22، 2009، ص: 141.

² غسان قاسم داود اللامي، إدارة التكنولوجيا، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 169.

³ منيرة قشيني، فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام المعلومات بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم

الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، (2011-2012)، ص: 74.

القيام بها، وهي عديدة ولا تحصى تستدعي نوعاً من التطبيقات، ومن بين أصناف التطبيقات الأكثر استعمالاً نجد: معالجة النصوص (treatment de texts)، معالجة الجداول (tableau)

ت. التطبيقات المفيدة: وهي جميع التطبيقات العلمية، والتطبيقات المعدة لأغراض تعليمية، ولإقامة هذا النوع من التطبيقات نستعمل لغات البرمجة المختلفة.

ثالثاً: قواعد البيانات: هي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها أو المعلومات المخزنة على أجهزة ووسائل خزن البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسبة والأقراص المرنة أو الاشرطة، وقد تكون قواعد البيانات متعلقة بسجلات المخزون في الشركة، والأوقات القياسية لأنواع مختلفة من العمليات وبيانات تتعلق بالتكاليف أو معلومات تخص احتياجات الزبائن وغيرها، وتتوفر قواعد بيانات مباشرة بعضها تنضم على شكل أرقام، ومؤشرات اقتصادية، وأسعار السوق والمخزون، وقسم آخر من قواعد البيانات تجمع على أساس مواضيع أو كلمات، مثل معلومات عن الطقس والظروف الجوية والمواضيع المنشورة في الصحف والمجلات¹.

رابعاً: الاتصالات: شهد قطاع الاتصالات ثورة تكنولوجية هائلة من خلال التطورات الهائلة في كافة المجالات من طرق ووسائل الاتصال مما أدى إلى ظهور نوع جديد من وسائل الاتصال مما يعرف بشبكة الإنترنت والتي قامت باختصار المسافات والوقت الذي كان يستغرق في إرسال واستقبال المعلومات والبيانات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من الأعمال والتجارة التي بدورها يستخدم فيها كافة وسائل تكنولوجيا المعلومات، حيث تتضمن هذه التقنية تكنولوجيا متعددة ومتنوعة وهي تكنولوجيا النقل وتكنولوجيا المواصلات الشبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعدات الطرفية².

III. مرحل تطور تكنولوجيا المعلومات

أدى التطور في تكنولوجيا المعلومات، وكذلك صناعة البرمجيات بالإضافة إلى التعقد في البيئة التي تعمل فيها المؤسسات إلى ظهور الحاجة لأدوات جديدة تساعد المؤسسات على التعامل مع بيئتها من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، ولقد بدأ التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى أن تطور إلى ما نشاهده اليوم من أنواع المختلفة لتكنولوجيا المعلومات، وقد أدى نمو وتزايد قوة تكنولوجيا المعلومات، وانخفاض تكلفتها إلى تزايد الدور الذي تلعبه داخل المؤسسة فنتيجة لتطور الحاسبات أصبح من السهل تعلم العديد من البرمجيات في أقل وقت ممكن، وبأقل تكلفة، وكذلك تمكنت

¹ غسان قاسم داود اللامي، مرجع سبق ذكره، ص: 170-171.

² أيمن محمد نمر الشنطي، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 27، 2011،

ص: 337.

المؤسسات من اقتناء الحاسبات الضخمة المركزية والحاسبات الشخصية، لقد أدى هذا التطور إلى زيادة استخدام الحاسبات في جميع المستويات التنظيمية والأنشطة اليومية التي تتم داخل المؤسسة¹. ويمكن تقسيم مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات إلى خمسة مراحل²:

1. **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى:** وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها مثل الكتابة المسمارية والسومرية ثم الكتابة التصويرية وظهور الحروف .

2. **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثانية:** والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها وعبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا.

3. **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة:** وتتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات المسموعة والمرئية كالهاتف والمذياع والتلفاز والأقراص والأشرطة الصوتية واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.

4. **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة:** وهذه تتمثل باختراع الحاسوب وتطوره ومراحله وأجياله المختلفة مع كافة مميزاته وفوائده وآثاره الايجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب.

5. **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة:** وتتمثل في التزاوج والترابط الهائل ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وعبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولاً إلى شبكات المعلومات وفي قمتها شبكات الانترنت.

IV. وظائف تكنولوجيا المعلومات

يمكن التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات تساعد على توفير المعلومات المطلوبة للمستفيد بالدقة وفي الوقت المناسب ومن أهم وظائف تكنولوجيا المعلومات الرئيسية هي³:

1. **الحصول على البيانات:** وتكون من خلال تخزين البيانات للتعامل معها لاحقاً

¹ ليلى حسام الدين أحمد شكر، أثر التقدم في التكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2011، ص: 17.

² إلهام بروب، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات، على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015)، ص: 9-10.

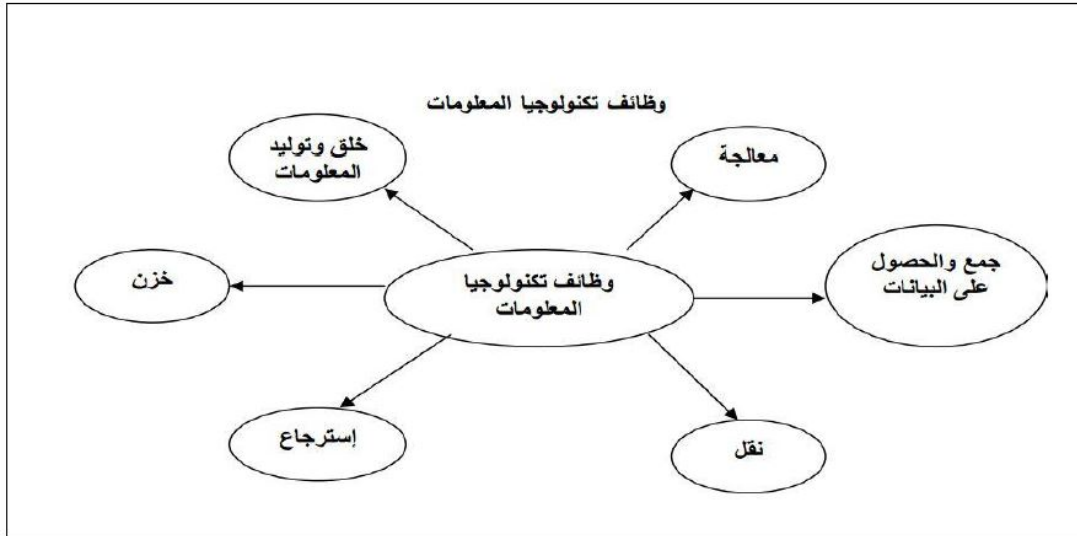
³ إحسان علاوي حسين، تحليل علاقة تقانة المعلومات بفاعلية إدارة الموارد البشرية وأثرها في بناء الكفايات الجوهرية، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص: 39-40.

2. **المعالجة:** وهي تحويل أشكال البيانات والمعلومات وتحليلها نتيجة ارتباطها مع الحاسوب وتشمل المعالجة على عدة عمليات ومنها:
- أ. معالجة البيانات: (رموز، أرقام خام، رسائل... الخ) وتحويلها الى معلومات ذات فائدة.
- ب. معالجة المعلومات: وهي تحويل أي من المعلومات الى أشكال مختلفة أكثر تفصيلا وتنوعا ودقة، إذ تكون معلومات نهائية واضحة وهادفة.
- ج. معالجة النصوص: وتعني صياغة وثائق نصية مثل التقارير والنشرات الإخبارية والمراسلات، وتعمل نظم معالجة النصوص بالمساعدة في إدخال البيانات والنصوص والأشكال وعرضها بصورة جذابة.
- د. معالجة الأصوات: ويعني معالجة المعلومات الضوئية، إذ شهدت هذه المعالجات تطورا نوعيا فقد وجدت نظما تسمح للأفراد بالتحدث مباشرة الى نظام الحاسوب لتوجيهه ولتنفيذ إجراءات محددة.
- هـ. معالجة الصورة: تحويل المعلومات المرئية والرسوم والصور الى أشكال يمكن إدارتها ضمن الحاسوب أو تحويلها بين الأفراد والحواسيب الأخرى.
3. **خلق وتوليد المعلومات:** تستخدم تكنولوجيا المعلومات دائما لخلق المعلومات من خلال المعالجة، وخلق المعلومات يعني معالجة البيانات وتنظيم المعلومات بشكل مفيد سواء على شكل أرقام، أو نصوص أو صور أو أصوات، وأحيانا إعادة توليد المعلومات بشكل أصلي وفي أحيان أخرى يجري توليدها بشكل جديد.
4. **خزن البيانات والمعلومات:** من خلال خزن البيانات والمعلومات تحافظ الحواسيب أو الأجهزة الأخرى لتكنولوجيا المعلومات لاستخدامها في وقت لاحق، إن البيانات والمعلومات المخزونة توضع في الوسط للخرن مثل (الأقراص الممغنطة أو الأقراص المدمجة) التي لا يستطيع الحاسوب قارئتها عند الحاجة اليها ويقوم الحاسوب بتحويل البيانات والمعلومات الى صيغة تأخذ حيزا أصغر من المصدر الأصلي، فمثلا المعلومات الصوتية لا تخزن بشكل أصوات كالتالي نعرفها ولكن بصيغة شفرة تأخذ حيز أقل ويستطيع الحاسوب التعامل معها.¹
5. **الاسترجاع:** ويعني وضع وإستنساخ البيانات والمعلومات من أجل معالجة مستقبلية أو لنقلها الى مستخدم آخر ولهذا يجب على مستخدم الحاسوب أن يحتفظ بعناوين الأوساط التي خزنت المعلومات عليها وجعلها جاهزة للاسترجاع والمعالجة.

¹ يسرى محمد حسين، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2011، ص338.

6. النقل: وهي إرسال المعلومات من موقع الى آخر فعلى سبيل المثال يقوم جهاز الهاتف أو الحاسوب المربوط مع الشبكة بنقل المحادثات والمعلومات من موقع الى آخر ويتم ذلك من خلال اعتماد أوساط مختلفة كالأقمار الصناعية والألياف الضوئية.... الخ.

الشكل (01) وظائف تكنولوجيا المعلومات



المصدر: يسرى مُجّد حسين، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2011، ص 338

7. أهمية تكنولوجيا المعلومات

تبرز الأهمية الكبر لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أحد أهم المكونات في المؤسسات في عصرنا الحالي، نظرا لما توفر من مزايا وتسهيلات ناتجة عن الخصائص التي تتميز هذه التكنولوجيا، حيث تؤدي دورا كبيرا في تحديث وتطوير المؤسسات والارتقاء بأدائها وتحسين ظروف العمل، وتسهيل تلف التعاملات داخل المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة من الأهمية وتبرز هذه الأهمية من خلال¹:

1. تساعد المنظمات في الحصول على المعلومات المطلوبة لأداء أعمالها بشكل مناسب ومميز.
2. تساعد المنظمات في إيجاد فرص جديدة للعمل.
3. تعتبر القاعدة الأساس التي تبني على ضوئها المنظمات الإدارية ميزتها التنافسية لما تحلته هذه التكنولوجيا من دور فاعل ورئيس في إنجاح تلك المنظمات.
4. تعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها المنظمات وإعادة تشكيل منتجاتها وخدماته هذا وبالإضافة إلى بعض المهام التي تساهم فيها تكنولوجيا المعلومات.

¹العربي عطية، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص: 322.

المطلب الثاني: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومجالات استخدامها

إن التأثير الذي أحدثته طفرة تكنولوجيا المعلومات لا يزال يتدفق باستمرار وبمعدلات عالية مما يصعب معه تحديد آثاره الحالية والمستقبلية، نظرا لأن استخدام النظم الالكترونية والرقمية أدى الى إحداث تغييرات كبيرة على العديد من المفاهيم الإدارية التي كانت سائدة من قبل.

1. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

تحدد عناصر البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات بأنها تتكون من الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والأجهزة الأخرى، حيث أن عناصر البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات تتكون من الأجهزة ونظم التشغيل والبرمجيات والشبكات والاتصالات والمستشارين وإدارة البيانات والتخزين والانترنت.

وعليه، يمكن اعتبار أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تشمل العناصر الآتية: الأجهزة، البرمجيات وقواعد البيانات، الشبكات والاتصالات، نظم التشغيل والمستشارين والانترنت، وبناء على ذلك فإن عناصر البيئة التحتية التي تم الاهتمام بها في هذه الدراسة هي: الأجهزة، البرمجيات، قواعد البيانات، الشبكات والاتصالات والعاملون في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهي شاملة لجميع العناصر المبينة أعلاه، حيث تم توحيد البرمجيات ونظم التشغيل في متغير واحد هو البرمجيات، والإنترنت مع الشبكات، كما تم التعبير عن المستشارين بالعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي ما يلي توضيح لكل منها¹:

أولاً: المكونات المادية للأجهزة Hardware: وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات و تخزينها، نقلها تداولها، استرجاعها واستقبالها و بثها للمستفيدين كما أنها تتضمن الحاسبة وما يرتبط بها من الأجهزة الملحقة بها التي تضمن وحدة المعالجة المركزية، اللوحة الأساسية والشاشة وغيرها وتسمى المكونات المادية، وبذلك فإن الأجهزة تتكون من الحواسيب بأنواعها ومكوناتها الفرعية.

أما من حيث مكونات الحاسوب فهي تشمل العناصر التالية:

1. وحدة الإدخال: وتتضمن لوحة المفاتيح الفأرة، لاقطة الصوت والصورة، وغيرها من الأدوات؛
2. وحدة المعالجة المركزية: التي تعالج البيانات وتسطير على نظام الحاسوب؛
3. وحدة التخزين: مثل الحزن الأول الداخلي، والحزن الثانوي كالأقراص والأشرطة الممغنطة،
الصوتية؛

4. وحدة الإخراج: مثل الطابعات، والشاشات، ووسائل لإخراج الصوتي؛

¹سهام كركودي، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه في علوم

التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014-2015)، ص:64.

5. وحدة الاتصال: وتستخدم لربط الحواسيب.

ثانيا : البرمجيات **Software**: هي عبارة عن مجموعة من المكونات المعنوية لنظام الحاسوب من التعليمات وإجراءات وبرامج وأنظمة تشغيل ولغات برمجيات، تقوم هذه البرمجيات بعدة وظائف أساسية أهمها إدارة عمليات الحاسوب واسترجاع البيانات ودعم تطبيقات الأعمال. وهناك العديد من الأصناف و الأنواع من البرمجيات وسوف نركز اهتمامنا بالنظر بصورة عامة على أكثر الأنواع استعمالا ممثلة في برمجيات تطبيقات وبرمجيات النظام¹:

1. **برمجيات النظام System Software**: وهي برامج عامة تدير موارد الحاسوب، مثل المعالجة المركزية، روابط الاتصالات، والأجهزة الطرفية أي تعد كوسيط بين برمجيات التطبيق وأجهزة الحاسوب المادية.

2. **برمجيات التطبيق Application Software**: وهي التعليمات التي توجه نظام الحاسوب لأداء أنشطة محددة لمعالجة معلومات ذات فائدة للمستخدم، وتشمل برمجيات التطبيق الجداول الإلكترونية، برمجيات إدارة البيانات، برمجيات معالجة النص، برمجيات النشر المكتبي، برمجيات رسومات العرض، وبرمجيات الوسائط المتعددة، برمجيات الاتصالات.

ثالثا: **قاعدة البيانات Data Bases**: وهي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها أو هي المعلومات المخزنة في أجهزة ووسائل حزن البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للمحاسبة والأقراص المرنة أو الأشرطة، فهي مجموعة مهيكلة من البيانات المخزنة إلكترونيا، والتي يتم السيطرة والوصول إليها من خلال الحاسوب، وتكون مرتبة بناء على علاقات معروفة مسبقا بين أنواع محددة من البيانات ذات العلاقة بالأعمال أو الحالات أو المشاكل.

ويمكن إضافة وتعديل وتحديث قاعدة البيانات باستمرار لتواكب المتغيرات المستجدة، لمساعدة المدينيين في اتخاذ قراراتهم الإستراتيجية وفق أسس صحيحة، وليمكن باقي المستخدمين النهائيين من القيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية ويعد بناء قاعدة المعلوماتية مرتبطة محليا وإقليميا ودوليا إحدى مستلزمات تطبيق تقنية المعلومات، واستخدام قواعد البيانات يؤدي إلى توفير الوقت والدقة في المعلومات، وإيجاد المعلومات وإنشاء التقارير بسهولة، لذا يجب على الإدارة الاستفادة من القواعد البيانات و التطوير نظم إدارتها والتحقيق التكامل بينها وبين قدراتها التقنية. ومن بين أنواع قواعد البيانات نذكر منها¹:

1. **قواعد البيانات التشغيلية Operational Data base**: تقوم بتخزين البيانات التفصيلية لدعم العمليات التجارية وعمليات المؤسسة، وتسمى أيضا قاعدة بيانات موضوع المنطقة، قواعد البيانات المعاملة قواعد بيانات الإنتاج، وأمثلة منها قواعد بيانات العملاء، قواعد بيانات الموارد

¹ نفس المرجع، ص:64.

البشرية، قواعد بيانات المخزون وقواعد بيانات الأخرى التي تحتوي بيانات التي تولدها العمليات التجارية.

2. قواعد بيانات التحليلية **Anal Tical Data Base**: يقوم هذا النوع بتخزين البيانات ومعلومات مستخلصة من قواعد البيانات تشغيلية وخارجية.

3. قواعد البيانات الموزعة **Distributed Data Base**: العديد من المؤسسات تكرر وتوزع نسخ أو أجزاء من النسخ من قواعد البيانات لمستخدمي الشبكة من العديد من القواعد المختلفة، هذه القواعد يمكن أن تكون موجودة على شبكات ويب العالمية أو الشبكات الداخلية والخارجية للمؤسسات.

4. مخازن البيانات **Data Workhouses**: تقوم بتخزين البيانات التي تم استخدامها من مختلف العمليات الخارجية وقواعد البيانات الأخرى الخاصة بالمؤسسة والمهنيين ورجال الأعمال لاستخراج البيانات المعالجة التحليلية عبر الانترنت وغيرها من أشكال التحليل التجاري، وبحوث التسويق ودعم اتخاذ القرار.

5. قواعد البيانات الخارجية **Externat Data Base**: الوصول إلى الثروة من المعلومات من خلال قواعد البيانات الخارجية هي متاحة مقابل رسوم من مقدمي الخدمة التجارية، وبتكاليف أو بدونها من مصادر عديدة على شبكة الويب العنكبوتية.

6. قواعد البيانات الوسائط السريعة **Hypermédia Data Base**: النمو السريع لمواقع الويب على الانترنت والشبكات الداخلية والخارجية للمؤسسات، يساهم في التزايد السريع في استعمال قواعد البيانات الوسائط السريعة والنص التشعبي مواقع الويب تخرن مثل هذه المعلومات في قواعد بيانات الوسائط السريعة.

رابعاً: **الاتصالات والشبكات Telecommunications and Networks**: مصطلح الشبكات يعني سلسلة تشابك وترابط مجموعة أو نظام والأمثلة على الشبكات في عالمنا لا تكاد تنتهي، ومثال على ذلك شبكات الكمبيوتر، أما الاتصالات السلكية أو لاسلكية هي تبادل المعلومات في أي شكل (صوت، بيانات، نص، صور، فيديو) عبر الشبكات، والانترنت هو الشكل الأكثر انتشاراً للاتصالات في الحياة اليومية.

يوجد العديد من الأنواع الشبكات والتي تمثل البنية التحتية للاتصالات للانترنت والانترنت والاكسترنات للشبكات الداخلية للمؤسسات ويمكن تحديد بعضها في ما يلي²:

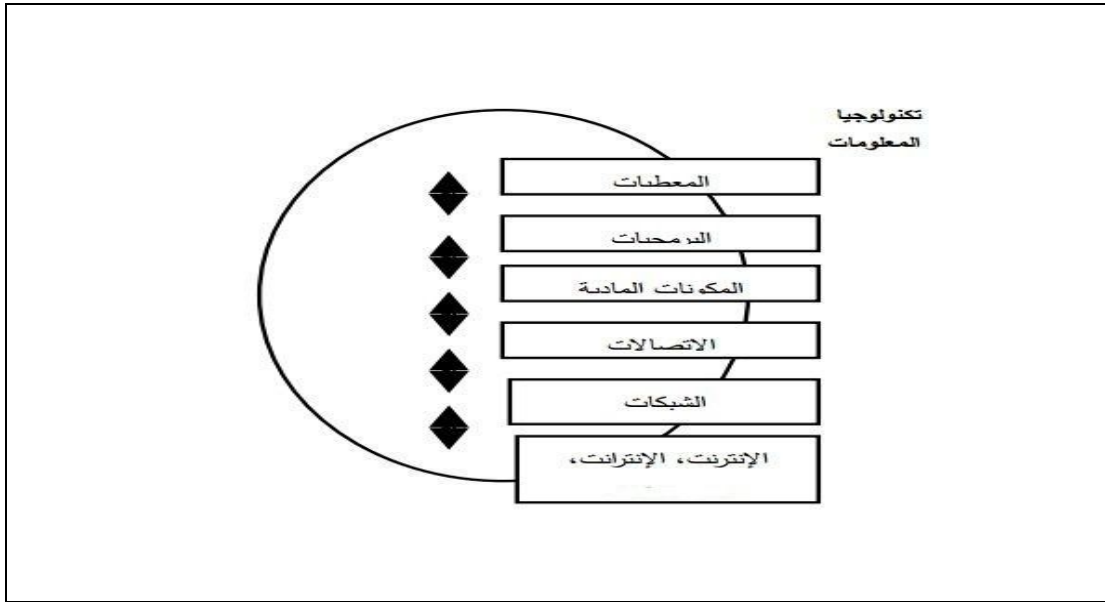
1. الشبكات الواسطة **Wade Area Networks Wans**: تستخدم هذه الشبكات لتغطية منطقة جغرافية واسعة قد تشمل الدول والقارات، بحيث تمكن المستخدمين من تبادل المعلومات والاتصال دولياً وتسمى الشبكات الواسعة **WANs**.

2. شبكة المنطقة الحضرية **Métropolitain Area Network MAN**: إذا كانت الشبكات الواسعة جعلها أقرب ما يكون للكمال في منطقة جغرافية معينة فإنه يشار إليها باسم شبكة المنطقة الحضرية يستخدم مثل هذه الشبكات لتغطية مجموعة مباني أو مدينة بأكملها، وقد تتكون من مجموعة من شبكات المحلية وتديرها منطقة واحدة.

3. الشبكات المحلية **Local Area Networks**: يستخدم هذا النوع من الشبكات لربط أجهزة الحاسوب وملحقاتها ضمن منطقة محدودة مثل المكتب، القسم المدرسي، مبني، مصنع أو مواقع العمل الأخرى.

4. الشبكات الافتراضية الخاصة **Virtual Privat Networks VPNs**: العديد من المؤسسات تستعمل الشبكات الافتراضية الخاصة لإنشاء الشبكات الداخلية والخارجية الآمنة، فهي شبكة آمنة تستعمل الانترنت الأخرى من انترنت و انترانت وإكسترانت.

الشكل رقم (02): البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات



المصدر: سهام كركودي، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة مُجَدَّ خيضر، بسكرة، (2015) 2014-، ص 67.

II. مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات

لأي تكنولوجيا طبيعة اقتحامها، بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة مرغوبة أو غير مرغوب فيها، وذلك بما تقدمه من سلع جديدة أو بما تولد من حاجة إلى سلع جديدة أو خدمات و للتكنولوجيا استخدامات عديدة في جميع المجالات و الميادين من بينها¹:

أولاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التسيير: إن التدفق المتزايد للمعلومات والحاجات الماسة لمعالجتها داخل المنظمة من ناحية، وحجم مبادلة هذه المعلومات مع بقية المصالح من ناحية أخرى دفعت بالمنظمة لتطوير تكنولوجيا المعلومات بها، فكانت من بين الوسائل الناجعة الموجهة لحل مشاكل التسيير خاصة بالبلدان المتطورة، فمع تعدد المحيط وتطور تكنولوجيا المعلومات، احتل الحاسوب مكانة هامة في الإدارة وتوسعت مجالات استعماله خاصة لتسيير العمليات الروتينية، مثل تسيير الأجور المحاسبية، تسيير المخزونات...إلخ.

ثانياً. استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الصناعي: في ظل التطور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات وازدياد شدة المنافسة أمام التغيرات الكبيرة في المحيط، دفع بالمنظمة إلى استعمال واستخدام تقنيات جديدة لتكنولوجيا المعلومات حتى تحافظ على بقائها واستمرارها، ومنها:

➤ **الآلية:** لقد فكر الإنسان منذ القدم في الآلية التي تعوضه في مختلف الميادين خاصة المتعبة والخطيرة منها وعمل الباحثون بجهد من أجل تحقيق هذا الحلم فكانت البداية مخففة لأنهم تمكنوا من تصميم الإنسان الآلي الحديدي الذي كان بعيد كل البعد عن سلوك الإنسان، فهو مجرد آلة لا يستطيع القيام ببعض الحركات البسيطة، ولكن مع تطور في التكنولوجيا والإلكترونيك تمكن الباحثون من تطوير الرجل الآلي، الذي تمكن من القيام بحركات معقدة وسريعة للغاية يعجز الإنسان عن أدائها بنفس الكفاءة، ولقد أصبحت تستعمل في عمليات عدة منها: الحرب، التجارب الفضائية، الإنتاج، السينما، والتصميم.

➤ **البرامج المعلوماتية:** الذي يسمح بإنجاز نموذج أو مجسم صغير وبأقل التكاليف وأقل وقت ممكن ليعرض على الشاشة بثلاثة أبعاد، وهذا ما يسمى باقتصاديات التصميمات، ولقد أدخلت هذه التقنيات في عملية الإنتاج والمشاريع، التي هي بصدد الإنجاز، بحيث يمكن نموذج أو المجسم قبل أن ينجز مع إجراء التعديلات عليه بكل سهولة وأقل التكاليف.

➤ **الآلات الموجهة رقمياً:** هي أجهزة حلت محل العامل في الإنتاج، وحتى تتمكن هذه الآلات من أداء مهامها فإنها تتلقى الأوامر بطريقة إلكترونية من خلال أسلاك وكانت مسيرة بطريقة مركزية إلا أن ظهور المعالجة الصغير سمح ببرمجة أوامر كل آلة على حدى.

¹ محمد الهزام، تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(2015-2016)، ص: 85-86.

ثالثاً. استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والاقتصاد: يمكن توضيح استخدامات التكنولوجيا المعلومات في قطاعي المال والاقتصاد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01) : استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال و الاقتصاد و الهدف منها

الأهداف	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات
تحسين الخدمة ،سرعة ضبط الحسابات ،مساندة الرقابة المالية غلى البنوك	أتمتة أعمال البنوك
سرعة الخدمة ،تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك	تحويل الأموال إلكترونياً
تحليل النظم الاقتصادية وتقييم الإستراتيجيات	إقامة النماذج الاقتصادية
تعظيم عائد الاستثمارات ،وتحليل المخاطر	إدارة الاستثمارات
فورية بث المعلومات للمتعاملين ،استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية لتغير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى .	نظم المعلومات أسواق الأوراق المالية
سرعة التعديل و التعدد تجارب التصميم وتوفير جهد ما بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والموارد الداخلة فيه.	التصميم بمساعدة الكمبيوتر

المصدر : مُجد الهزام ،تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2015-2016)، ص: 87.

المطلب الثالث: مزايا تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها

لتكنولوجيا المعلومات مزايا كبيرة في مجمل المجالات وفي نفس الوقت قد تنتج عنها اخطار كبيرة وفي مايلي سوف نتطرق إلى هذه المزايا والمخاطر التي من الممكن ان تنتج عنها.

1. مزايا تكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات منها¹:

1. تقليص المكان والوقت والمسافة: حيث أن التكنولوجيا تجعل الأماكن إلكترونياً متجاورة، كما تنتج وسائل التخزين استيعاب حجما هائلا من المعلومات المخزونة التي يمكن التوصل إليها بسهولة ؛

¹يوسف جحيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 65.

2. كفاءة عالية في تخزين المعلومات؛
3. كفاءة عمليات التدقيق؛
4. تحقيق أكبر قدر من الموثوقية؛
5. التكاليف المنخفضة: إذ أنها من أهم مزايا استخدامات تكنولوجيا المعلومات لأنها تساعد وترتكز على تخفيض التكاليف.

II. مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات

أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور بعض المخاطر رغم ما تقدمه من مزايا وقيمة مضافة للمنظمة والتي تتمثل في¹:

1. الاعتماد على البرامج والأنظمة والتي يتم من خلالها تشغيل البيانات بشكل غير حقيقي وغير دقيق أو قد تكون عدم الدقة في البيانات ذاتها.
2. تغيير البيانات بشكل غير سليم في الدفتر أو الملف الرئيسي أي إمكانية التلاعب في البيانات.
3. فقدان محتمل للبيانات، أو حذفها بطريق الخطأ.
4. الفشل في إجراء تغييرات لازمة في الأنظمة والبرامج.
5. التغيير بشكل غير مصرح به أو غير مسموح به في البرامج أو الأنظمة.
6. دخول غير مسموح به أو غير مصرح به إلى البيانات والذي قد يؤدي إلى تدمير البيانات أو تغييرها.
7. تضخم أثر الأخطاء التي تحدث أثناء التشغيل حيث يتم تشغيل البيانات بصورة متماثلة مما يؤدي إلى تراكم الأخطاء بصورة كبيرة.
8. تتطلب بيئة تكنولوجيا المعلومات ضرورة توافر خبرات ومؤهلات معينة في الأفراد القائمين على تشغيل النظام مع ضرورة التدريب المستمر لهؤلاء الأفراد لمواكبة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 220-

المبحث الثاني: الإطار النظري حول التدقيق و المدقق الخارجية

إن ظهور التدقيق وبلوغها هذا المستوى من التطور كان أمراً حتمياً، بسبب كبر حجم المؤسسات وتشعب وظائفها مع زيادة تداخل الفروع، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة ملاك المؤسسة لتسييرها من جانب التدفقات الحقيقية والمالية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث بتقديم عموميات حول التدقيق، نستهلها في بداية الأمر بالتطور التاريخي للتدقيق وتعريف التدقيق ثم التطرق إلى تعريف التدقيق الخارجية والمعايير التي تركز عليها التدقيق الخارجية في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث التعرف على شخصية المدقق الخارجي وما هي صفاته.

المطلب الأول: عموميات حول التدقيق

حظيت التدقيق باهتمام كبير من قبل مختلف الهيئات نظراً لطبيعتها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة والجهات المستفيدة من خدماتها.

1. مفهوم التدقيق وتطورها التاريخي.

قبل التطرق لمختلف مفاهيم التدقيق لابد من تقديم لمحة تاريخية عن تطورها التاريخي.

أولاً: التطور التاريخي للتدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات القدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين لتأكد من صحة الحسابات، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقت على مدى صحتها وهكذا نجد أن التدقيق مشتقة كلمة يونانية ومعناها يستمع¹.

إن ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر أدى إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق مما أدى إلى تطور مهنة المحاسبة والتدقيق².

وقد صاحب تطور التدقيق ومراقبة تطور النشاط التجاري والاقتصادي كذلك، فمنذ النهضة التجارية بإيطالية في القرنين 15 و16، والتطور المستمر الذي تطرقت له المؤسسات الاقتصادية، فلم تكن الحاجة إلى المراقبة الخارجية قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة إذا كان الملك مالكا ومسيراً، في نفس الوقت، غير أن المؤسسات الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر،

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات. الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 17 - 18

² رأفت سالمه محمد وآخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص: 18

تميز بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة التطور فكانت الأموال على مستوى الأفراد النادرة وكذا امتناع البعض، حيث تتوفر لديه على المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال، وهذا أدى بدوره إلى انفصال الملكية عن التسيير تدريجياً¹.

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفت التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص².

ثانياً: مفهوم التدقيق.

لقد عرفت التدقيق أثناء ظهورها عدة مراحل وأطلقت عليها عدة مفاهيم يمكن ذكر منها:

➤ **المفهوم الأول:** التدقيق هي جمع وتقييم موضوعي للأدلة بغرض الحصول على رأي محايد حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية للمساعدة على اتخاذ القرار³.

المفهوم الثاني: الفحص النقدي الذي يهدف إلى ضمان أن نشاط المؤسسة يعكس مدى صدق البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها، ومدى حكم والإشراف على التسيير المرجع مذكورة التقارير المالية للتدقيق⁴.

➤ **المفهوم الثالث:** يعرف البعض التدقيق بأنها هي عملية التحقق من صحة مزاعم شخص ما، وقد جاء تعريف التدقيق على لسان جمعية المحاسبين الأمريكيين "التدقيق هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأهداف الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"⁵.

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية التطبيقية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 08

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص: 07

³ Alvin A. Arens, Randal J. Elder, Mark S. Beasley, **Auditing and Assurance Services**, GLOBAL edition, London 2014, p: 24.

⁴ سعاد شدرى معمر، التقارير المالية للمراجع و آثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة أمجد بوكرة بومرداس، (2014-2015)، ص: 06.

⁵ أحمد علي أحمد فقير، محاضرات في المراجعة 1، أقيمت على طلبة المستوى الثالث، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة وادي النيل، السودان، 2012، ص: 06.

➤ **المفهوم الرابع:** التدقيق هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية للبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحصا انتقاديا منظما، يقصد الخروج برأي فني محايد، على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة¹.

انطلاقا مما سبق، يمكن إدراج تعريف للتدقيق على أنها ليست فرع من فروع المحاسبة، وإنما هي مهنة مستقلة تماما عنها فهي تبدأ عندما تنتهي المحاسبة، و تعتمد بصفة أساسية على عنصر الفحص الذي يقوم بالتحقق من البيانات المالية الموجودة داخل المؤسسة، و الوصول في الأخير إلى إبداء رأي مهني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية، و إظهار النتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.

II. أنواع التدقيق.

أولاً: من حيث النطاق عملية التدقيق

سوف نتطرق إلى نوعين من التدقيق هما²:

➤ **التدقيق الكاملة:** المقصود بتدقيق الحسابات الكاملة، هي عملية تدقيق الحسابات التي تخول التدقيق حق المدقق أي البيانات أو عمليات دون استثناء ودون قيود أو شروط محددة لها. وفي هذا النوع من التدقيق الحسابات يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرنامج مراجعته، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية محل مراجع الحسابات. ومن الناحية النظرية يفترض في مراجع الحسابات الكاملة قيام المدقق بتدقيق جميع القيود الخاصة بالعمليات والأحداث المالية التي تمت فعلا، وتدقيق المراكز المالية لجميع الحسابات، أو فحص وتقييم جميع عناصر القوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها بمعرفة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق.

ويناسب هذا النوع من التدقيق المؤسسات الصغيرة أو تلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية، وهذا يعني أن المؤسسات الكبيرة عندما تعتمد على هذا النوع من التدقيق فإن تلك يتوقف على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية أو ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباره.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، 2000، ص: 13.

² يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الإقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (2014-2015)، ص: 33.

➤ **التدقيق الجزئية:** وهو تدقيق جزء من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المدقق على تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص جزء محدد من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المؤسسة.

ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقارير المتضمنة للخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكاملة، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئية الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء.

ثانيا: من حيث طبيعة المؤسسة: ويتضمن نوعين¹:

1. **تدقيق المؤسسات العمومية:** تنصب عملية التدقيق على المؤسسة ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع لقواعد الحكومية الموضوعية، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة لها صفة عمومية وتمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية، إلا أن الطريقة التدقيق واحدة في كلتا الحالتين.

2. **تدقيق المؤسسات الخاصة:** هي عملية تدقيق المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو منشآت فردية أو جمعيات ونوادي وسميت بالتدقيق الخاصة لأن الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية وتختلف علاقة المدقق لأصحاب هذه المنشآت، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعيين مراجع خارجي ليراجع لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المدقق والمهمة المستندة إليه.

ثالثا: من حيث الإلزامية القانونية:

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية التدقيق لبعض المؤسسات كشركة المساهمة، وعدم إلزامية التدقيق إلى غيرها من مؤسسات كالشركة ذات مسؤولية المحدودة أو شركة التضامن، لذلك سوف نميز بين نوعين من التدقيق في هذا السند².

¹ زاهر توفيق، عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 51.

1. **التدقيق الإلزامية:** وتعرف بتدقيق الأداء أو التنفيذ أو الالتزام بأداء سياسات معينة، كما تهدف التدقيق الإلزام أو الأداء بتدقيق إلزام الوحدة بمعايير المقررة ومثال عن ذلك السياسات و الإجراءات الإدارية الرسمية¹.

2. **التدقيق الاختيارية:** وهي التدقيق التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة ففي الشركات ذات مسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي بغية الاطمئنان عن صحة المعلومة المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال و المركز المالي، إذا أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك².

رابعاً: من حيث الجهة التي تقوم بعملية التدقيق³:

1. **التدقيق الداخلية:** الأصل أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص من خارج المنشأة يمتحنون مهنة المحاسبة و التدقيق ويضعون خدماتهم تحت تصرف الغير والحكومة من هذا واضح أن المدقق الخارجي تتوافر له مقومات الاستقلال في إبداء الرأي لأنه عندما يقوم بينه وبين المشرع علاقة التبعية الوظيفية، كما تتوافر له صفة الحياة أي أيضا انتقاء وجود مصلحة الشخصية له في أعمال أو نشاط المشروع، ومن ثم فو بعيد الخضوع لأي مؤثرات مادية أو أدبية من إدارة المشروع ما يعطى لتقرير المدقق وما يتضمنه من آراء الأهمية والثقة الواجبة.

إلا أن كبر حجم المشروعات وتنوع نشاطاتها وتضخم حجم عملياتها والابتعاد التدريجي للإدارة العليا لمشروع عن التفاصيل تنفيذ السياسات الموضوعية، جعل من الضروري البحث عن أداة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المشروع وجديتها فوراً حال وقوعها.

ومن ثم نشأت الحاجة إلى وجود جهاز يتكون من موظفين تابعين للمشروع على قدر وافر من العلم والخبرة والدراية للقيام بتدقيق جميع العمليات المالية التي يقوم بها المشروع للتأكد من صحتها والكشف من الأخطاء التي تقع أولاً بأول بدلاً من تراكمها، ويستوي في ذلك الأخطاء التي تقع عن قصد أو عن غير قصد.

ولهذا يمكن تعريف التدقيق الداخلية، بأنها الفحص المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتنا بواسطة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة، ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية للمنشأة عن طريق الإشراف واكتشاف الأخطاء أو التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص:25.

² محمد النهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص:21.

³ كمال عبد السلام علي، أصول علم المراجعة، بدون دار نشر، مصر، 2003، ص ص:65 - 66.

2. **التدقيق الخارجية:** رأينا أن التدقيق الخارجية تقوم بها جهة من الخارج المنشأة، وقد تكون هذه الجهة مكتبا من مكاتب المحاسبة والتدقيق أو الجهاز المركزي للمحاسبات بحسب الأحوال. والوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي هي فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا دقيقا ومحايذا للمحقق من صحة العمليات التي قامت بها المنشأة في فترة مالية معينة، وللتثبت من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات صحيحة تثبت جديتها، وأنها وجهة توجيهها صحيحا وسليما وذلك بقصد إبداء الرأي في ما تتضمنه القوائم والبيانات المالية من حقائق مالية، ومدى دقتها في التعبير عن نتيجة نشاط المنشأة خلاله الفترة ومركزها المالي في نهايتها وكفايته كوحدة اقتصادية.

ولا يقتصر عمل المدقق على تحقيق الهدف السابق فقط وإنما قد تتسم لأي غرض آخر من الأغراض مثل إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ومدى تحقيقه لأغراض الضبط والرقابة على العمليات المختلفة أو بيان مدى تنفيذ السياسات موضوعية للمنشأة، أو تقييم كفاءة الأداء أو القيام بتدقيق جزئية لتحقيق غرض معين.

ورغم التعاون الوثيقة بين التدقيق الداخلية والخارجية لهاته ألا يتبادر إلى الذهن أن وجود نظام سليم لتدقيق الداخلية يغني عن فحص الحسابات ومراجعتها بواسطة مراقب خارجي محايد .

خامسا: من حيث توقيت عملية التدقيق

هناك نوعان من التدقيق من حيث توقيت عمليتهما وهي: التدقيق النهائية والتدقيق المستمرة:¹

1. **التدقيق النهائية:** في هذا النوع من التدقيق، يقوم المدقق بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية و انتهاء المحاسب من عمله وإقفاله للحسابات الختامية، وهذا النوع من التدقيق يصلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المدقق على فحص وتدقيق الميزانية، كما يطلق على هذا النوع من التدقيق اسم "تدقيق الميزانية".

2. **التدقيق المستمرة:** هذا النوع من التدقيق بالغ الأهمية في المؤسسات الكبيرة أين يقوم المدقق بتدقيق الحسابات طوال السنة المالية بقيامه لزيارات متعددة والتي يمكن أن تكون مفاجئة، زيادة على ذلك يقوم نفس المدقق بتدقيق الحسابات الختامية للمؤسسة شيء الذي يعطي الوقت الكافي للتعرف على المؤسسة كما يسهل ويسرع في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش، تنظم العمل بالنسبة للتدقيق، والنقليل من التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية وعدم إهمال العامل بالمؤسسة لعملة نظرا للتدخل المستمر للمراجع.

¹ لطفى شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة

الجزائر، 3، (2003-2004)، ص: 33-34.

فبمقتضى قانون 08/91 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق لـ 27 أبريل 1991 المتعلقة بمهنة الخبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسبة المعتمدة في مادة 35 التي تنص على أنه¹: "يمكن لمحافظي الحسابات في كل وقت أن يتطلعوا على السجلات والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة على كل الوثائق وكل الكتابات التابعة لشركة أو الهيئة دون نقلها...". فهذه المادة تنص على أن العمل المدقق والذي هو محافظ حسابات يقوم بعمله بصفة مستمرة.

III. أهداف وأهمية التدقيق

أولاً: أهداف التدقيق: وتتمثل في العناصر التالية²:

- التسجيل المحاسبي؛
- التقييم والتخصيص؛
- الحقوق و الالتزامات؛
- العرض و الإفصاح؛
- إبداء الرأي.

1. التسجيل المحاسبي:

من خلال إجراء عملية التدقيق يعمل المدقق على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلاً وأنها متعلقة بأصل الأحداث المالية التي وقعت، كأن يسجل مثلاً المحاسب الحصول على معدات المكتب انطلاقاً من المستندات التالية:

✓ وصل التبعية؛

✓ الفاتورة؛

✓ وصل الاستلام.

2. التقييم والتخصيص:

يتعلق هذا الهدف في تحديد إذا ما كانت الأصول والالتزامات وحقوق الملاك والإرادات والمصروفات قد تم إدراجها ضمن القوائم المالية وفقاً للقيم المناسبة التي أنتجها النظام المحاسبي مثل

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 08/91، الصادر في 1991/05/01، والمتعلق المتعلقة بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 20، ص: 655.

² بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، (2010-2011)، ص: 06-07.

تسجيل الأصول الثابت وفقا للتكلفة التاريخية وأن هذه التكلفة قد تم تخصيصها على نحو ملائم على الفترات المحاسبية من خلال الإهلاك.

تهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا لطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في حسابات المعنية وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

3. الحقوق والالتزامات:

تعمل التدقيق في هذا البند التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم التزام عليها بتحديد إذا ما كانت الحقوق والالتزامات المدرجة في القوائم المالية هي فعلا الحقوق و الالتزامات التي على المنشأة في التاريخ محدد.

4. العرض والإفصاح:

يقوم المدقق بتحديد إذا ما كانت مكونات القوائم المالية قد تم تجميعها أو فصلها و وصفها والإفصاح عنها على نحو ملائم.

يعتبر عمل المدقق تمهيد لعرض القوائم المالية من طرف المؤسسة من خلال مخرجات النظام المحاسبي التي يفترض أن تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من خلال الاعتماد في إعدادها على معايير الممارسة المهنية و التقيد بالمبادئ المحاسبية وبالاستناد على الطرق تتلاءم والواقع الاقتصادي للمؤسسة، ولكي يتأكد ذلك يعمل المدقق فحص العناصر السابقة ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لهذه المخرجات من جهة ومن جهة أخرى يتأكد من مصداقية هذه الأخيرة في التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة، ثم يلغ رأيه الفنية إلى الأطراف مختلفة، ولكي يتحقق ذلك فإن المدقق يجب أن يكون عارفا بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها خاصة تلك المتعلقة بكيفية عرض القوائم المالية.

5. إبداء الرأي الفني:

يسعى المدقق من خلال عملية التدقيق إلى إبداء الرأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

ثانيا: أهمية التدقيق¹:

ليس من المتوقع أن يعرف المحاسب قوائم المالية دقيقة جدا، فهناك من الأحكام الشخصية والتقديرية التي يمكن أن تؤثر على عناصر معينة من عناصر القوائم المالية، ومن ثم تجعلها تختلف

¹الأخضر لقلبي، مراجعة الحسابات وواقع ممارسة المهنة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر

باتنة، (2008-2009) ص: 19-20.

باختلاف هذه الأحكام والتقديرية الشخصية، أكثر من هذا فإن المنابع من تحقيق دقة عالية غالبا ما تكون قليلة، ومن هنا فقد تبنى المحاسبون مبدأ الأهمية النسبية والذي يشير إلى أن المحاسب عند اتخاذ القرار يتعلق بعملية المحاسبة يجب أن يعطي عناية أكثر فقط لتلك الأمور التي تؤثر بشكل جوهري على بيانات القوائم المالية، وزيادة على ذلك فإن المدقق عليه أن يتحقق من ما إذا كانت النتائج المعتمدة عنها التقرير داخل حدود المدى المقبول وهنا نجد أن العنصر يكون هاما من وجهة نظر المحاسبة إذا تسبب الخطأ فيه أو تجاهله لقرار الشخص الراشد الذي يعتمد على المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ويمكن أن يحكم المدقق أحيانا على أهمية النسبة من خلال حساب نسبة رصيد العناصر الإجمالي الأصول أو صافي الدخل مثلا.

لكنه يجب استخدام مثل هذه الإرشادات الضرورية لتقييم مثل هذه العلاقات النسبية في ضوء مدى تأثير لهذا العنصر على العناصر الأخرى المرتبطة بها نذكر على سبيل المثال: فإذا وجدنا أن الخطأ في عنصر من عناصر المخزون الذي يعد غير هام في علاقته بإجمالي المخزون قد يكون هاما في ما لو أن صافي الدخل تحدد بشكل خاطئ بسبب الخطأ في المخزون، وعليه فإن استخدام معايير التدقيق المتعارف عليها تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالحصول على كل الحقائق المالية الهامة، إما من القوائم المالية أو الملاحظات الملحق بها، وإلا فإن مخالفة هذا سوف ينعكس في تقرير التدقيق.

فالتدقيق تعتبر وسيلة وليست غاية، حيث تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية التدقيق وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات المديرين والمستثمرين الماليين والبنوك ورجال الأعمال والهيئات الحكومية... الخ.

إن إدارة المؤسسة تعتمد كليا على السياسات المحاسبية في وضع خطط، ومراقبة الأداء وتقسيمه، وتحرص على أن تكون تلك البيانات تدقيق من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد أن إدارة المؤسسة تعتمد اعتمادا كليا على السياسات المحاسبية في وضع خطط، ومراقبة أداء طائفة المستثمرين تعتمد أيضا على القوائم المالية التدقيق من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها.

كما يعتمد رجال الأعمال الاقتصاد على القوائم المالية في تقديرهم لدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدول المختلفة فتعتمد على القوائم المالية في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة لغرض رقابة الضرائب وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة في شأن الأجور والمشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في الأرباح أو مختلف الأنشطة... الخ.

17. فروض التدقيق¹:

يعرف الفرض على أنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعتبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.
كعلم مستقل ومهنة حرة تستند تدقيق الحسابات إلى عدة فروض تدعم جانبيها النظري والميداني، ومن أهم هذه الفروض ما يلي:

✓ فرض عدم التأكد؛

✓ فرض استقلال المدقق؛

✓ فرض توافر تأهيل خاص للمراجع؛

✓ فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية؛

✓ فرض الصدق في محتويات التقارير؛

1. فرض عدم التأكد:

يرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

✓ عدم التكامل في استخدام البيانات المحاسبية.

✓ عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

✓ غياب نظام جيد للاتصال في الهيكل التنظيمي.

✓ يجسد فرض عدم التأكد الحاجة إلى ضرورة وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية من أجل

إزالة حالة عدم التأكد.

2. فرض استقلال المدقق:

حسب هذا الفرض فإن مراجع الحسابات عبارة عن الحكم الذي يعتمد على رأيه الفني المحايد فيما كلف به من مهام، ويعتمد فرض استقلال مراجع الحسابات على نوعين من المقومات وهما:

✓ المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخصية مراجع الحسابات وتكوينية العلمي والعملي.

✓ المقومات الموضوعية: وهي عبارة عن مجمل التشريعات التي تصدرها الهيئة المهنية من

أحكام وقوانين وضمانات.

¹فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية

الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (2003-2004)، ص: 28-29.

وهذا الفرض يجسد حق مراجع الحسابات في الإطلاع على مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية والحصول على مختلف البيانات اللازمة من المنشأة المعنية بالتدقيق، وكذلك يفسر هذا الفرض حق مراجع الحسابات في إبداء الرأي المعارض في التقرير.

3. فروض توفر تأهيل خاص للتدقيق:

يفسر هذا الفرض ضرورة توفر قدر علمي لدى مراجع الحسابات لأداء عمله، ذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند أدائه لمهامه، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق قد يتعرض لعدة مشاكل محاسبية و/أو ضريبية و/أو فنية.

4. فروض وجود نظام كاف وسليم للرقابة الداخلية:

ضمانا لحسن سير العمل داخل المنشأة تم وضع نظام الرقابة الداخلية، وهو نظام يشمل مجموعة من عمليات المراقبة المحاسبية التي تهدف إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، وعمليات الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان سير السياسات الإدارية وفقا للخطة المرسومة، كما يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو سرقة أو سوء استخدام وهذا عن طريق الضبط الداخلي، ومن وسائله تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات.

5. فرض المصدقية والعدالة في تقرير المدقق:

حسب هذا الفرض وباعتبار مراجع الحسابات محل الثقة من جميع الأفراد الذين لهم مصلحة في داخل المنشأة أو خارجها، فإن التقرير الذي يقدمه المدقق يفترض فيه الصدق، ويعتبر الأساس الذي ينطلق منه في توزيع الأرباح وقبول الإقرار الضريبي.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجية .

تعتبر التدقيق الخارجية مهنة كغيرها من المهن لها طبيعتها وخصوصيتها المميزة لها، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب.

1. مفهوم التدقيق الخارجية .

للتدقيق الخارجية عدة مفاهيم نذكر منها:

➤ **المفهوم الأول:** تعرف بأنها "التدقيق التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولدة لها، وذلك

لإعطائها المصادقية حتى تنال القبول و الرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرين، البنوك¹).

➤ **المفهوم الثاني:** عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتحديد مدى الاتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية، وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات².

➤ **المفهوم الثالث:** هي التدقيق التي يتم من قبل طرف من خارج الوحدة الاقتصادية حيث يكون مستقبلا عن إدارة الوحدة، والهدف الأساسي لهذا النوع يتجلى في إعطاء رأي فني حول عدالة القوائم المالية، والمدقق الخارجي هو محور اهتمامنا في هذا الكتاب.

ومن المفاهيم السابقة يمكن استنتاج المفهوم التالي للتدقيق الخارجية: "هي فحص القوائم المالية وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية، وذلك من طرف شخص محايد هو المدقق الخارجي".

II. وظائف التدقيق الخارجية وخصائصها

سوف يتم تطرق في هذا الفرع إلى وظائف التدقيق الخارجية وكذا خصائصها وذلك فيما يلي:

أولاً: وظائف التدقيق الخارجية:

إن وظيفة التدقيق توكل مهامها إلى شخص حر عن المؤسسة يتعاقد معها من أجل هذه المهمة فقط ومن أهم وظائفها³:

✓ اختبار الوثائق المحاسبية والمالية المحضرة ومنحها الثقة لاستخدامها وتزداد مصداقيتها إذا كانت المراقبة الداخلية موضوعة بشكل صحيح.

✓ السهر على مراقبة داخلية آمنة بفضل التنظيم الذكي والمنقط وكذلك إلى جانب توفر الإجراءات الخاصة المدعمة ببرنامج داخلي عام ومنظم للوثائق المحاسبية.

✓ كما تهدف التدقيق الخارجية إلى تبرير الحسابات والحالات المقدمة.

¹ وردة بلعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة المسيلة، (2013-2014) ص: 28.

² طارق عبد العالي حماد، موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، ج 1، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 27.

³ ميلود عزوز، دور المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (2006-2007)، ص: 22.

- ✓ التدقيق الخارجية تطبق من طرف مفتشي الحسابات، حيث أن مفتشيه الحسابات مهمتها فحص وتدقيق الوثائق المنجزة لغرض تأكيد صدق وقانونية الحسابات.
- ✓ كما أن مفتش الحسابات ملزم بتشكيل ملف حول عملية التدقيق بطريقة يدلي فيها عن آرائه.

ثانياً: خصائص التدقيق الخارجية:

تتمثل خصائص التدقيق الخارجية في ما يلي:¹

- ✓ التدقيق عملية منتظمة، أي أن اختيارات المدقق تعتمد على التخطيط مسبق متمثل برنامج موضوع ومضبوط لعملية التدقيق.
 - ✓ ضرورة الحصول على قرائن وأدلة إثبات وتقديمها بطريقة موضوعية.
 - ✓ تشتمل على إبداء الرأي في محايدة، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من المعايير تستخدم كأساس للتقييم الرأي.
 - ✓ إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف معينة.
- III. أهداف وأهمية التدقيق الخارجية.
- أولاً. أهداف التدقيق الخارجية:

1. الأهداف التقليدية: تتمثل في مايلي²:

- ✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- ✓ إبداء الرأي فني محايد يستند على أدلة قوية على مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛
- ✓ تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- ✓ اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

2. الأهداف الحديثة أو المتطورة:

- ✓ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع¹.

¹ محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 07-08.

² زاهر توفيق، عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص: 19 - 20.

- ✓ التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيد للقيود الدفترية.
 - ✓ التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحاسبية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.
 - ✓ دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن التدقيق الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذا النظم.
- ثانياً: أهمية التدقيق الخارجية:**

تعتبر التدقيق مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للقوائم المالية في اتخاذ القرارات، ومن المستفيدين من التدقيق الخارجية نجد كل من مسيرو المؤسسات، المساهمون وملاك المؤسسة، الدائنون والموردون، المستثمرون، الهيئات الحكومية وإدارة الضرائب. وعليه، يمكن الوقوف على أهمية التدقيق الخارجية من خلال النقاط التالية²:

1. التدقيق الخارجي عملية منهجية وموضوعية، فعمل المدقق الخارجي ليس هدف ذاتي بل هو هدف موضوعي والمتمثل في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن عمل إدارة الشركة.
 2. إن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية التدقيق وهو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي لإبداء رأيه حول القوائم المالية للشركة، فهذه الأدلة تستخدم للتحقق من مدى تطابق نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات الشركة ومركزها المالي والمعايير الموضوعية.
 3. يقوم المدقق الخارجي بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده المدقق في نهاية عملية التدقيق، والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية وهي مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.
 4. العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفائيتها حتى يتسنى لمستعملها اتخاذ أنجع القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة.
- IV. معايير التدقيق الخارجية.**

على المدقق عند القيام بعملية التدقيق أن يلتزم بمعايير التدقيق المتعارف عليها وتعرف هذه المعايير على أنها النموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم على جودة عمل المدقق وتتميز معايير التدقيق بالثبات النسبي فهي نادراً ما تتغير وتتقسم معايير التدقيق إلى:

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:19.

² محمد سفير، إسماعيل رزقي، مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة حمه خضر، الوادي، يومي 05 . 06/05/2013، ص:04.

أولاً: المعايير العامة: تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بالعملية التدقيق، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة¹.
وتنقسم المعايير العامة إلى:

1. معيار التدريب والكفاءة: يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجراءات الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات التدقيق².
2. معيار الاستقلالية والحياد: يجب على المدقق أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل وهذا ما نصت عليه المادة 03 من القانون رقم 08/91³، والمادة 67 من قانون 01/10.

3. معيار العناية المهنية: إن مفهوم بذل العناية المهنية يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني و إعداد التقارير فالمدقق على سبيل المثال يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كافٍ ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير التدقيق⁴.

ثانياً: معايير العمل الميداني: وتسمى معايير العمل الميداني وهي تلك المعايير التي تطبق عند أداء مهمة التدقيق فتلك المعايير تحدد إطار عمل لأداء عملية التدقيق وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير:

1. التخطيط والإشراف: يتضمن التخطيط عملية التدقيق الإستراتيجية بمعنى الرؤية والخطة التي سيتبعها المدقق عند قيامه بأعمال التدقيق⁵.

2. دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية: يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل ووافٍ حتى يمكن الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق، وهذا ما أشارت إليه المادة 25 من قانون 01/10⁶.

¹ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص:06.

² مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص:65.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 08/91، مصدر سبق ذكره، ص:651.

⁴ ميلود عزوز، مرجع سبق ذكره، ص:25.

⁵ داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيقية، ج2، ط1، مكتبة صادر ناشرون، لبنان، 2002، ص:45.

⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10، مصدر سبق ذكره، ص:07.

3. جمع أدلة التدقيق الكافية: أثناء عملية التدقيق يصل المدقق إلى نقطة يكون قد حصل عندها على قدر كاف من أدلة الإثبات تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية، والذي هذه النقطة هو التقدير المهني للمراجع أخذاً في اعتباره الظروف المحيطة بعملية التدقيق.

ثالثاً: معايير إعداد التقرير

هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المدقق عند إعداد التقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، حيث إنها تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي وثم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع الخارجي التي يكتسبها من مزاولته المهنة، ويندرج تحتها أربعة معايير هي¹:

✓ يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتمثل في نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة وهذا ما نصت عليه المادة 23 من قانون 01/10²؛

✓ يجب أن تحدد التقرير الظروف التي تتم فيها تطبيق تلك المبادئ بثبات في السنة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة؛

✓ يجب أن يتم النظر إلى الإفصاحات المعرفية في القوائم المالية تعتبر كافية بشكل معقول إلا إذا ذكر خلاف ذلك في التقرير؛

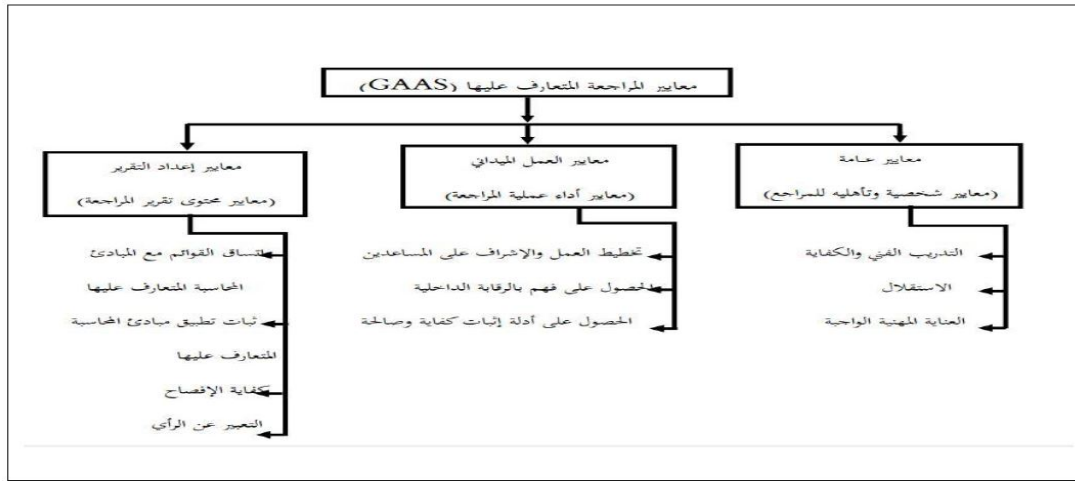
✓ يجب أن تحتوى التقرير إما على رأي المدقق بخصوص القوائم المالية ككل أو على تأكيد بأنه لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية.

¹أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 101 - 102.

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10، مصدر سبق ذكره، ص: 07.

والشكل الموالي يلخص مجمل المعايير التي تطرقنا إليها

الشكل رقم (03) : معايير التدقيق المتعارف عليها



المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، التدقيق بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:108.

المطلب الثالث: أساسيات حول مهنة المدقق الخارجي.

يعتبر المدقق الخارجي الشخص الذي يقوم بتدقيق حسابات شركات متعددة، مختلفة في طبيعتها ونشاطها وحجمها وشكلها القانوني، وقد يقوم في الكثير من الأحيان بتكليف من إدارة الشركة بإجراء دراسات أو أبحاث مختلفة لبعض الأنشطة بهدف مساعدة الإدارة في بعض القرارات المبنية على توصياته، وقد يكون المدقق الخارجي قانوني.

1. تعريف المدقق الخارجي وصفاته.

أولاً: تعريف المدقق الخارجي.

عرف المدقق الخارجي حسب المادة 22 من القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، العدد 42، والتي نصت على "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمته المصادقة على صحة حسابات الشركة والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به¹.

ثانياً: صفات المدقق الخارجي.

نظراً للأهمية الكبيرة التي تتميز بها المهنة فقد تم تنظيمها وذلك بوضع شروط معينة سوى من ناحية التأهيل العلمي أو من ناحية الكفاءة المهنية أو الأخلاقية لممارسة المهنة حيث تنص

¹ نفس المصدر، ص: 05 - 09.

المادة 08 لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، أن تتوفر الشروط التالية¹:

1. أن يكون جزائري الجنسية؛
 2. أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
 3. أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
 4. أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
 5. أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخ براء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
 6. أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06 حيث تنص على ما يلي: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعمله أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة وأسلك كل الأمور سلوك المتصرف المحترم الشريف، والله على ما أقول شهيد".
- تمنح الشهادات والإجازات المذكورة في البند 02 أعلاه من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمد من طرفه.
- حيث لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.
- II. تعيين وإنهاء مهام المدقق الخارجي:**

أولاً: تعيين المدقق الخارجي:

يقصد بتعيين المدقق تفويضه بمهمة تتمثل في تدقيق حسابات الشركة والتأكد من أنها صحيحة ومنظمة ومعدة طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما، وأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

وفيما يخص طريقة تعيين المدقق، فإنها تختلف حسب نوع المهمة المكلف بها، فإذا كانت مهمة تدقيق قانونية فتعيينه يعود للمساهمين أو الملاك من خلال الجمعية العامة باعتبار المدقق الخارجي يعمل وكيلاً عن المساهمين لرقابة أعمال الإدارة، بينما إذا كانت المهمة تعاقدية فقد يقوم بذلك المساهمون أو الملاك أو الإدارة أو أي طرف آخر له علاقة، وذلك حسب الهدف من المهمة².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10، مصدر سبق ذكره، ص: 05.

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 64.

وفي الجزائر أوضح المشرع الجزائري شروط و كيفية تعيين مراجع الحسابات سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا لدى الشركات والهيئات المنصوص عليها قانونا، حيث يتعين على الجمعية العامة للمساهمين أو الجهاز المؤهل المكلف بالمداوات تعيين مراجع حسابات أو أكثر من المحترفين المسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وذلك بعد موافقتهم، وتدوم مدة الوكالة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يجوز تعيين المدقق بعد وكالتين إلا بعد ثلاث سنوات، وإذا لم تعيين الجمعية العامة المدققين أو في حالة مانع أو رفض واحد من مراجعي الحسابات يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب كل من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة أو من طرف كل معني بالأمر، وفي الشركات التي تلجأ علنيا للادخار بواسطة السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها¹.

وبالنسبة للشركات والهيئات المعنية بتعيين مراجع حسابات في الجزائر هي شركات المساهمة **(SPA)*** والجمعيات و التعاضديات الاجتماعية والنقابات

وبصدور قانون المالية التكميلي² لسنة 2005، أصبحت الشركات ذات المسؤولية المحدودة **(SARL)**** والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد

(EURL)*** معنية كذلك بتعيين مراجع حسابات للتصديق على حساباتها السنوية.

ولكن بصدور قانون المالية لسنة 2010، فإن الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد التي لا يتجاوز رقم أعمالها 10.000.000 دج، فإنها تصبح غير ملزمة بالتصديق على حساباتها من طرف محافظ حسابات³.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 08/93، الصادر في 1993/04/25، المعدل والمتمم الأمر رقم 59/75، المؤرخ في 1975/09/29، المتعلق بالقانون التجاري، العدد 25، المادة 715، مكرر 4، ص: 32.

*Société Par Actions

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 05/05، الصادر في 2005/04/25، المتعلق بالقانون المالية التكميلي لسنة 2005، العدد 52، المادة 12، ص: 05.

**Société A Responsabilité Limitée.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 09/09، الصادر في 2009/12/30، المتعلق بالقانون المالية لسنة 2010، المعدلة للمادة 12 من القانون 05/05 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، العدد 78، المادة 44، ص: 16.

ثانيا: عزل المدقق الخارجي.

فيما يخص إنهاء مهام المدقق، فإنه يتم كما يلي¹:

✓ تنتهي مهامه بعد اجتماع الجمعية العامة العادية التي تفصل في حسابات السنة المالية الثالثة؛

✓ يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر رأس مال الشركات التي تلجأ علينا للادخار، أن يطلبوا من العدالة وبناء على سبب مبرر رفض المدقق أو المدققين الذين عينتهم الجمعية العامة؛

✓ في حالة حدوث خطأ أو مانع، فإنه يجوز بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو من مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل عشر رأس مال الشركة أو الجمعية العامة، إنهاء مهام المدقق قبل الانتهاء العادي لهذه الوظائف عن طريق الجهة القضائية المختصة.

ونلاحظ من هذه النصوص القانونية أن تعيين المدقق وإنهاء مهامه بصفة عامة هو من حقوق الجمعية العامة للمساهمين باعتباره وكيلًا عنهم والمحافظ على أموالهم، ولا يجوز تفويض مجلس إدارة الشركة في أمر تعيين وعزل المدقق، وذلك لأن المدقق من المفروض أن يكون قريبًا على مجلس الإدارة فكيف يمارس وظيفة الرقابة على الجهة التي تملك أمر تعيينه وعزله، كما منح المشرع ضمانًا هامًا لاستقلالية المدقق يتمثل في عدم إمكانية عزله من قبل الهياكل الإدارية بالشركة بحرية، وإنما أعطى هذا الحق للقضاء بناء على أسباب مشروعة تقدمها الإدارة أو المساهمين².

ثالثا: تحديد أتعاب المدقق الخارجي

يقصد بأتعاب المدقق المبالغ التي يتقاضاها نظير قيامه بعملية تدقيق حسابات مؤسسة ما، حيث يتم تحديد حجم الأتعاب بناء على الاتفاق الذي يتم بينه وبين زبونه، ويكون ذلك وفقا للزمن الذي تستغرقه عملية التدقيق ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات.

هناك عدة أمور يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار عند تحديد أتعاب مهمة التدقيق وهي³:

✓ الوقت المطلوب لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق؛

***Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 08/93، مصدر سبق ذكره، المادة 715 مكرر 7، 8، 9، ص:33.

² عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة، اطروحة دكتوراه في التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف 1، (2011-2012)، ص:141.

³ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:84.

- ✓ عدد المدققين أو المساعدين الذين سيقومون بمهمة التدقيق؛
 - ✓ حجم الشركة الخاضعة للتدقيق؛
 - ✓ مدى صعوبة المهمة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها؛
 - ✓ حجم مكتب التدقيق وشهرته؛
 - ✓ عدد التقارير المطلوبة من طرف العميل؛
 - ✓ طبيعة عمل الشركة ومدى حاجتها لخبرات وكفاءات متخصصة.
- هناك عدة أشكال يمكن أن تكون عليها أتعاب المدقق، وهي كالتالي¹:

1. الأتعاب الثابتة: وهي المبالغ التي تحدد مسبقا ك مبلغ غير قابل للزيادة، ولكن يجب أن يكون مبلغ الأتعاب متناسبا مع الجهد والوقت المبذول لإنجاز مهمة التدقيق وعدد الموظفين (المساعدين والخبراء) وقدرة العميل على دفع الأتعاب.
2. الأتعاب المتغيرة: تحدد هذه الأتعاب حسب الوقت الذي سوف تستغرقها مهمة التدقيق، ويمكن أن يحدد الأجر لكل ساعة عمل تستغرقها عملية التدقيق.
3. الأتعاب الشرطية: وهي الأتعاب التي تتوقف قيمتها على نتائج مستقبلية، كالاتفاق مع العميل على نسبة مئوية من الأرباح، وهذا النوع من الأتعاب مخالف للقانون ولآداب المهنة.
- III. حقوق وواجبات المدقق الخارجي ومسؤولياته.

أولا: حقوق المدقق الخارجي: يتمتع المدقق بحقوق معينة تنبع أساسا من ارتباطه بأداء الخدمات المهنية وتتمثل هذه الحقوق في²:

1. حق الإطلاع على جميع دفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة تحت التدقيق في أي وقت:

لقد جرى العرف بأن يقوم المدقق بإبلاغ المؤسسة قبل حضوره للبدء في عمله، لكن في بعض الأحيان قد يرى المدقق ضرورة الحضور المفاجئ في أي وقت للإطلاع على سير العمل وللتحقق من بعض البنود، مثال ذلك الجرد المفاجئ للنقدية والأوراق المالية وكذلك الجرد المفاجئ لمخزن البضاعة، وخاصة إذا كان لديه شك في احتمال وجود تلاعب أو غش أو تزوير من قبل موظفي المصلحة المالية أو أمين المخازن، كما أن له الحق في الإطلاع على جميع الدفاتر والسجلات سواء

¹ محمد مفلح محمد الجعافره، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات

المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2008، ص: 40 .

² ادريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، ط5، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، 2008، ص: 53- 54.

كانت مالية أو إحصائية أو إدارية، وكذلك الإطلاع على جميع المستندات، والتي تشمل مستندات القيد الأولية وجميع المراسلات الواردة والصادرة وأي مستندات أخرى يرى ضرورتها.

2. حق طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات:

للمراجع الحق في طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات التي يرى ضرورتها تنفيذ عملية التدقيق، ونجد أن هذا الحق متمم لحق الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، حيث قد يحتاج المدقق إلى إيضاحات أو تفسيرات من قبل المديرين أو الموظفين حول ما ورد بالدفاتر والسجلات والمستندات، ونجد أن الإدارة ليس لها الحق في منع أي إيضاحات أو بيانات يطلبها المدقق بحجة أنها غير ضرورية، حيث أن هذا التقدير متروك لحكم المدقق فهو الذي يحدد ضرورة أو عدم ضرورة الشيء.

3. حق تحقيق موجودات المؤسسة والتزاماتها:

إن الغرض من عملية التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد على عدالة القوائم المالية، وللوصول إلى ذلك يجب أن يقوم المدقق بجميع الإجراءات التي يستطيع من خلالها تحقيق الموجودات والالتزامات بالمؤسسة تحت التدقيق ولذلك على إدارة المؤسسة تسهيل هذه المهمة للمراجع وتمكينه من عمليات التحقق المختلفة.

بالإضافة إلى ما سبق نجد¹:

4. حق دعوة الهيئة العامة:

يحق للمراجع أن يطلب إلى مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في نظام المؤسسة، إذا أهمل رئيس مجلس الإدارة توجيه تلك الدعوة، كما يحق للمراجع أو المدققين منفردين أو مجتمعين أن يطلبوا إلى رئيس مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة في أي وقت إذا وجدوا ذلك مفيداً.

5. حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية:

يحق للمراجع حضور اجتماعات الهيئة العادية وغير العادية لتلاوة تقريره عن عمليات التدقيق التي قام بها، أو إبداء وجهة نظره في كل ما يتعلق بعمله، وله أيضاً حق الحصول على صورة من الإخطارات والبيانات التي يرسلها مجلس الإدارة للمساهمين.

6. مناقشة الاقتراح المقدم بعزله:

¹خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، ط1، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص:127.

لم تشرح القوانين المختلفة لمزاولة مهنة التدقيق حق المدقق في مناقشة الاقتراح المقدم بعزله من عمله، إلا أن ذلك يعتبر من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها، وذلك منعا للعزل التعسفي الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة في امتلاكهم لنسبة كبيرة من أسهم رأس المال، وكذلك قد يؤدي عزل المدقق إلى الإساءة إليه وإلى سمعته إذا لم يتم الاستماع إلى دفاع المدقق وحقه في مناقشة اقتراح العزل.

7. حق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية:

يحق للمراجع إذا وجد أنه لا يستطيع الحصول على كافة البيانات والإيضاحات التي يراها ضرورية لمزاولة عمله أو في حالة ارتكاب العديد من الأخطاء أو عدم انتظام الدفاتر الممسوكة من قبل المؤسسة، الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا لم يستطع تكوين رأي بشأنها لأي سبب من الأسباب.

ثانيا: واجبات المدقق الخارجي:

يجب على المدقق أن يلتزم بالواجبات التالية¹:

1. ضرورة التزام المدقق بمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذه لعملية المدقق:

تمثل معايير التدقيق الإطار العام لعملية التدقيق والتي يجب أن تطبق كاملة، وأي مخالفة لهذه المعايير قد تضع المدقق محل المساءلة القانونية من قبل الغير أو المساءلة المهنية من قبل أعضاء المهنة، وعلى المدقق أن يضمن أوراق عمله بالأدلة والبراهين الدالة على إتباعه وتمسكه بهذه المعايير.

2. تدقيق أعمال المؤسسة:

وهنا يجب على المدقق القيام بما يلي:

- ✓ مراقبة أعمال المؤسسة؛
- ✓ تدقيق حساباتها وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية؛
- ✓ فحص الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسة وأنظمة الرقابة المالية الداخلية لها، والتأكد من مدى ملاءمتها لحسن سير أعمال المؤسسة والمحافظة على أعمالها؛
- ✓ التحقق من موجودات المؤسسة وملكيته لها، والتأكد من قانونية وصحة الالتزامات المترتبة عليها؛
- ✓ الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن المؤسسة؛
- ✓ تقديم تقرير خطي للهيئة العامة.

¹ زينب بوقابة، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، (2010-2011) ص:48.

3. ضرورة تقديم المدقق لتقريره مكتوباً:

يجب على المدقق أن يقدم تقريره مكتوباً، حيث يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة محل التدقيق، كما يجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع مكوناته.

4. ضرورة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة:

يجب على المدقق أن يحضر الاجتماع السنوي للجمعية العامة وذلك للرد على استفسارات المساهمين حول ما ورد في تقريره في القوائم المالية وملاحظاتها.

5. ضرورة التزام المدقق بقواعد قانون المهنة:

يجب على المدقق أن يلتزم بقواعد قانون مهنة التدقيق وأدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله كمراجع.

وينبغي على المدقق مراعاة الخصائص الرئيسية عند إعداد تقريره حتى يحقق الهدف المنشود منه تتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم التحيز وتحري الصدق والأمانة؛
- ✓ تجنب استخدام المصطلحات الغامضة؛
- ✓ تناسب وتلاؤم صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه؛
- ✓ توضيح الإجراءات والخطوات التي قام بها المدقق؛
- ✓ الوقت المناسب أي عدم تأخير نتائج البحث.

ثالثاً: مسؤوليات المدقق الخارجي:

1. المسؤولية المهنية¹: إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مراجع الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من آراء وما يعده من تقارير.

¹فضيل مصطفى يوسف شفاعمري، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الاردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، (2013-2014)، ص: 29-30.

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مراجع الحسابات بمراجعتها هي المسؤولية الرئيسية عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء مراجع الحسابات من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مراجع الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية اجتماعية يحددها إدراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

2. **المسؤولية الجنائية¹**: المسؤولية الجنائية يتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل، ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد المجالات المساءلة الجنائية للمراجع الخارجي والتي تنص عليها جميع التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات، ولا شك أن النص على أن المسؤولية الجنائية للمراجع ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات التدقيق ومزاوولي المهنة عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية وأي خدمات إدارية واستشارات أخرى .

3. **المسؤولية التأديبية²**: كما تعرف كذلك بالمسؤولية الأخلاقية أو المهنية، فإذا قام المدقق بارتكاب أي من الأعمال المخلة بقواعد وأخلاقيات وكرامة المهنة أو أخل بواجباتها، فإن المنظمة المهنية التي ينتسب إليها تقوم بتوقيع العقوبات تأديبية عليه، ولقد نص القانون الجزائري بالعقوبات التأديبية التالية على الترتيب: الإنذار التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 06 أشهر، الشطب من الجدول، كما اعتبر أن رفض المدقق غير المبرر لتأطير المتربصين يترتب عليه عقوبة التأديبية تصدرها لجنة الانضباط والتحكيم.

4. **المسؤولية المدنية³**: وهي تلك المسؤولية التي يتحملها المدقق الخارجي تجاه عملية أي الشركة محل التدقيق كذلك تجاه الأطراف الأخرى وهم مستخدمو القوائم المالية للعميل، وعليه يمكن القول أن المسؤولية المدنية تضم نوعين من المسؤولية هما:

أ. مسؤولية المدقق الخارجي تجاه عميله: وهي مسؤولية نابعة أساس من القانون العقد الذي يجمع الطرفين (المدقق الخارجي وعميله)، لذلك يدعى بالمسؤولية التعاقدية وتنتشأ نتيجة إخلال المدقق بشروط العقد بسبب وقوع خطأ منه أدى لإلحاق الضرر بعميله؛

¹ محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الاقتصاد، عدد 12، 2013، ص: 131.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10، مصدر سبق ذكره، ص: 12.

³ شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين (2011-2012)، ص: 31 - 32.

- ب. مسؤولية المدقق الخارجي تجاه أطراف الأخرى: وهذه المسؤولية نابعة أساساً من القانون الضرر، وتتشأ عند حدوث خطأ من المدقق الخارجي مما أدى إلى حدوث ضرر للأطراف الأخرى من غير المساهمين التي لا يربطها بالمدقق عقد ولكنها تعتمد في قراراتها على تقريره من غير مساهمين. إلا أن تحقق مسؤولية المدنية التعاقدية كانت أم تقصيرية يتوقف على توفر ثلاثة شروط هي:
- ✓ وجود خطأ واقع من قبل المدقق؛
 - ✓ حدوث ضرر للعميل أو للأطراف الأخرى المعتمدة على تقرير المدقق من غير المساهمين؛
 - ✓ وجود علاقة سببية بين الخطأ الحاصل والضرر الواقع للمتضرر.

المبحث الثالث: أتمتة التسيير وتأثيرها على جودة التدقيق.

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور تطورات كبيرة في عالم المعلومات والاتصالات، أدت إلى التوسع في استخدام الحاسوب وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإنجاز مختلف الأعمال في المؤسسة بكفاءة وفعالية بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها خصوصا في ظروف المنافسة الشديدة، كما أن استخدام نظم المعالجة الآلية للبيانات أدى إلى خلق بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش بالإضافة إلى حدوث بعض المخاطر فتزايدت المخاوف من عدم وجود رقابة كافية على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، ما أدى إلى ضرورة مواكبة هذا التطور لكل من الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: الإطار العام لجودة التدقيق.

تعتبر جودة التدقيق بحد ذاتها هدفا لمكتب التدقيق، وهي ترتبط بالتدقيق كمنتج وهذا المنتج ينبغي أن يشبع منافع أصحاب الطلب عليه ومن أجل ذلك اهتمت المنظمات المهنية بإنشاء لجان، وإصدار معايير تستهدف الارتقاء بجودة التدقيق¹.

1. مفهوم جودة التدقيق.

رغم أهمية مفهوم جودة التدقيق، إلا أنه لم يرد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين ويرجع ذلك إلى النظر إليها من وجهات نظر مختلفة.

المفهوم الأول: عرفت جودة التدقيق على أنها: "الالتزام بمعايير التدقيق، ومعايير الأداء للأفراد داخل منشأة التدقيق، وتتعلق معايير الأداء بتدقيق من الخصائص الشخصية الواجب توفرها في العاملين في مكاتب التدقيق مثل النزاهة والموضوعية والاستقلال، وتوافر المهارات والكفاءة في الأفراد على المهام بصورة تحقق الموائمة بين خبرات ومهارات الأفراد وطبيعة المهمة، وأخبار ضرورية الفحص المستمر لفاعلية السياسات والإجراءات المطبقة للرقابة على الجودة²."

المفهوم الثاني: ويمكن أن نعرف الجودة التدقيق بأنها: "نهج متكامل بقيادة محافظ الحسابات وذلك لتحقيق مستويات عالية من الجودة في الأداء من خلال اكتشاف المخلفات والأخطاء الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية (تدنه مخاطر التدقيق وصولا إلى خطر التدقيق المقبولة)، والإفصاح عنها

¹ أحمد حسين دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص: 69.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، قواعد وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 44.

في التقارير، بحث تتم الاستفادة من قبل الأطراف ذات الصلة وذلك مع الالتزام القانوني المحافظ الحسابات¹.

المفهوم الثالث: مدى إمكانية لمحافظي الحسابات من اكتشاف المخالفات في النظام الدالي للعميل والإفصاح عنها².

المفهوم الرابع: مدى المطابقة مع المتطلبات، حيث تسعى المنظمات على مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطار وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة³.

من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن مفهوم جودة التدقيق الخارجية يدور حول:

- ✓ مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية؛
- ✓ درجة الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من أية تحريفات وأخطاء جوهرية؛
- ✓ مدى التزام المدقق الخارجي بالمعايير المهنية.

II. أهمية جودة التدقيق وأهدافها

أولاً: أهمية جودة التدقيق

لجودة التدقيق أهمية كبيرة نذكر منها مايلي⁴:

1. **تأكد الالتزام بالمعايير المهنية:** تعتبر المعايير المهنية بمثابة إرشادات لتحديد وتطبيق إجراءات التدقيق وتحتوي هذي المعايير خصوصاً معايير الرقابة على الجودة على السياسات وإجراءات تهدف إلى تحسين أداء كل من أفراد ومكاتب التدقيق وبالتالي نجد أن هناك علاقة متبادلة بين جودة التدقيق والالتزام بالمعايير المهنية، حيث يؤدي الالتزام بالمعايير إلى أداء عملية التدقيق بجودة عالية، كما أن أداء عملية التدقيق بمستوى جودة ملائمة يؤكد تمسك المراقبين بالمعايير المهنية.

¹ العبد خيراني، مدى مساهمة عوامل جودة الاداء المهني لمحافظي الحسابات في طبط مخاطر المراجعة، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، (2012-2013)، ص: 15.

² Mahdi Salhi, **An Investigation of the Effects of Audit Quality On accrual Reliability Of Listed Companies on Tehran Stock Exchange**, Islamic University Review Of International Comparative Management, 2010, p: 941

³ عبد الرحمن مخلد سلطان عريج المطيري، قواعد وآداب مهنة التدقيق وأثارها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص: 54.

⁴ عبد السلام سليمان قاسم الاهدل، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحديدة، اليمن، 2008، ص: 08.

2. **المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق:** عرفت فجوة التوقعات في التدقيق بأنها الفجوة بين التوقعات المجتمع من المدققين وبين أداء المدققين كما يدركه المجتمع. وتعتبر فجوة الجودة أحد المكونات الفرعية لفجوة التوقعات في التدقيق، وقد عرف أحد الباحثين فجوة الجودة بأنها "الاختلافات بين التوقعات المستخدمين والمدققين اتجاه جودة خدمات التدقيق المؤداة، وعوامل تكوين وتشكيل الجودة"، وأكد المدققين إن السبب الرئيسي لوجودها هو انخفاض الأداء الفعلي للمراجع عن معايير الجودة المتعارف عليها.
- كما إن انخفاض جودة أداء العملية التدقيق يعتبر احد أهم أسباب وجود فجوة التوقعات في التدقيق، ولذلك يعد تحسين جودة خدمات التدقيق أحد أساليب تصنيف فجوة التوقعات.
3. **تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية:** حضي هذا العنصر باهتمام كبير من منظمات المهنة والعديد من الباحثين في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، خصوصا لفشل العديد من المنظمات الكبرى وذلك باعتبار أن المدققين ذوي الجودة العالية يقومون باكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في الكشوفات المالية من مراجعين من ذوي الجودة المنخفضة، وهذا ما أكدته لجنة Treadway والتي أشارت إلى أن تحسين جودة التدقيق يزيد من اكتشاف الأخطاء والحد من تحريف في الكشوفات المالية.
4. **تخفيض صراعات الوكالة:** من المفترض انه كلما زاد التعارض بين الإدارة والمساهمين كلما زادت تكلفة الوكالة كلما زادت هذه الخبرة وزادت الحاجة إلى مكاتب التدقيق التي تقدم خدمات ذات جودة عالية، بعكس الشركات التي تكون درجة التعارض في المصالح بها ضئيلة وبالتالي تنخفض فيها تكاليف الوكالة.
5. **أداة تنافسية جيدة:** تعتبر المنافسة على الأتعاب أحد المخاطر التي تهدد مهنة التدقيق، ومن ثم جودة تدقيق وهذا ما جعل لجنة Cohen تحذر من تأثير المنافسة على نطاق جودة التدقيق المقدمة، وقد منع مراقبي الحسابات من المنافسة على نطاق جودة التدقيق مقدمة، وقد منع مراجعي حسابات من المنافسة على أتعاب تدقيق بصورة سيئة المهنة.
6. **زيادة الثقة في تقرير التدقيق ومصادقية الكشوفات المالية:** يعتبر الاهتمام بجودة التدقيق لتدعيم الثقة بتقارير التدقيق، وذلك للدور المهم الذي تلعبه التقارير في إضفاء مصداقية على الكشوفات المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات من جانب الأطراف المهنية.

ثانيا: أهداف جودة التدقيق

هناك عدة أهداف لجودة التدقيق يمكن إيجازها كما يلي¹ :

¹أحمد بدير، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، مذكرة ماجستير في المحاسبة والجبابة، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2013-2014)، ص:09.

1. توفر إرشادات خاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المدقق من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهمة التدقيق؛
2. توفير الإرشادات حول الإجراءات والسياسات التي يتبناها مكتب التدقيق لتوفير القناعة المعقولة بنوعية التدقيق بصورة عامة وبالالتزام بإتباع وتطبيق المعايير المهنية؛
3. كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه إلى التفاصيل أثناء العمل؛
4. تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات وتحسين كفاءة وفعالية أداء المهام؛
5. تساعد على زيادة وتحسين معنويات أعضاء مكتب التدقيق وترفع من روحهم المعنوية؛
6. تساعد على إيجاد أرضية مشتركة تكون منها يمكن من خلاله معرفة المكاتب الأخرى التي لها نفس الأهداف والخصائص لمناقشة المصالح المشتركة.

III. العوامل المؤثرة على جودة التدقيق

وتتمثل في العناصر التالية:

1. عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق

تتعلق هذه العوامل بالنقاط التالية:

أ. خصائص فريق التدقيق:

ويركز هذا العنصر على:

✓ الاستقلالية والحياد: التي تعتبر من أهم مقومات مهنة التدقيق، ذلك إن يش ترط أن لا يكون لمحافظ الحسابات أية مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، وأن لا يكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع لأن تلك المصالح قد تؤثر على استقلاليتها.¹

✓ التأهيل العلمي والخبرة المهنية: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية مهنة التدقيق، ويجدر الذكر بأن القانون 01/10 قد أولى عناية كبيرة لذلك المجال.

✓ السمات الشخصية لمحافظ الحسابات: عن العلاقة بين الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية وقواعد السلوك المهني لمحافظي الحسابات هي علاقة طردية وتعزيز الاهتمام بها يساعد كثيرا على تحسين جودة الأداء المهني وتتمثل هذه السمات في الصفات السلوكية والقيم الأخلاقية.

ب. خصائص مكتب التدقيق:

ويشمل هذا العامل على النقاط التالية:²

¹ محمد توهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 41.

² شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص: 13-14.

✓ حجم مكتب التدقيق: هذا العامل الذي يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على جودة مهنة لمحافظة الحسابات.

✓ عدد الدعاوي القضائية المرفوعة: يعتبر تصاعد عدد الدعاوي القضائية المرفوعة مؤشر واضحاً على عدم قدرة مكتب التدقيق على اكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة بالقوائم الدالية، حيث تتعرض المكاتب إلى خسائر مادية كبيرة والمسائلة القانونية إضافة إلى فقدان ثقة الجمهور وبالتالي تفقد المهنة جودتها.

ج. المنافسة والأتعاب:

أتعاب محافظ الحسابات هي تلك الأتعاب التي يتقاضاها مقابل عمله ويؤدي انخفاض الأتعاب إلى عزوف المهنية عن مزاوله المهنة وهذا يؤثر سلباً على جودة العمل المنجز.

2. عوامل مرتبطة بعملية التدقيق: وهي كالتالي¹:

أ. تخطيط أعمال التدقيق: يعتبر التخطيط ضروري لضمان تنفيذ المهمة بفاعلية وكفاءة وتخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول.

ب. دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر: يعتبر فهم محافظ الحسابات للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية للعمل سينعكس بالإيجاب على جودة المهنة من خلال التخطيط الجيد والتحكم في مخاطر التدقيق وتصحيح الإختلالات إلى أقصى حد ممكن.

ج. كفاية أدلة الإثبات: حيث يجب أن تكون أدلة الإثبات ذات موثوقية وملائمة لكي يعتمد عليها محافظ الحسابات في تدعيم رأيه، بحيث ينعكس ذلك على جودة أدائه من خلال التأكيد على الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافه.

د. التقرير والإفصاح: يعتبر تقرير محافظ الحسابات هو حصيطة عملية التدقيق بحيث كلما كان التقرير ذا جودة كلما سهل عملية الاتصال بينه وبين قارئه القوائم المالية مما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء.

3. عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية: ويركز هذا العنصر على:

أ. المؤسسة محل التدقيق؛

ب. مستخدمي القوائم المالية.

ج. المنضّمات المهنية.

IV. الرقابة على جودة عملية التدقيق حسب المعيار الدولي رقم 220¹.

¹ نبيل قطاف، أصيلة العمري، تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كمتطلب ضروري لتحقيق جودة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات الدالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، يومي 20، 21، نوفمبر 2013، ص: 08 .

صدر المعيار الدولي رقم (220) عن الرقابة على جودة عملية التدقيق (control for audit work quality) في شهر جويلية، 1994، وهو من معايير التدقيق الدولية، والذي حل محل الدليل الدولي السابع (ضبط جودة العمل في المدقق) ويهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات عن رقابة الجودة لعملية التدقيق من خلال:

1. السياسات والإجراءات التي يتبناها مكتب التدقيق عند أداء عملية التدقيق.
 2. الإجراءات المتعلقة بتفويض الأعمال للمساعدین لأداء عملية التدقيق، ويجب تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة على مستوى مكتب التدقيق وأيضا على عمليات التدقيق الفردية.
- وفي الفقرة السادسة من المعيار فقد بينت أن أهداف سياسات رقابة الجودة والتي تمثل عناصر الرقابة على جودة التدقيق ما يلي:

أولاً: المتطلبات المهنية:

يقصد بها التزام العاملين بمكتب التدقيق بمبادئ الاستقلال، والأمانة، والموضوعية، والحفاظ على السرية وأخلاقيات المهنة.

وتعتبر هذه العناصر، وخاصة استقلالية مراجع الحسابات، بمثابة العمود الفقري لجودة التدقيق إذا ما انعدم هذا الركن فإن باقي معايير المدقق لن تكون ذات أهمية كبرى، ولقد تناولت قواعد وآداب وسلوكيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين هذه العناصر بنوع من التفصيل، ومن أهم الإجراءات التي تضمن الالتزام بهذا العنصر الرقابي إبلاغ أفراد المكتب من جميع المستويات بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني.

ثانياً: المهارات والكفاءة:

يجب على مكاتب التدقيق أن تعين أشخاصا لديهم التأهيل العلمي والعملية اللازم لأداء أعمال التدقيق بعناية مهنية، وينقسم هذا العنصر الرقابي إلى: توظيف وتعيين أفراد مؤهلين تأهيلا متخصصا، والتطوير المهني من خلال إعداد الدورات التدريبية للأفراد، واختيار وتأهيل المدربين، وتوفير معلومات حول التطورات الجارية في المعايير المهنية والفنية، والترقية الوظيفية، كما يجب وضع المؤهلات التي تعتبر ضرورية لمختلف مستويات المسؤولية في المكتب، مع تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء الشخصي والكفاءة المتوقعة، مثل المعرفة الفنية القدرة على التحليل، مهارات القيادة والتدريب، العلاقة مع العملاء وكذلك تقييم أداء الأفراد، وإشعارهم بتقديمهم من خلال استخدام النماذج التي يمكن تنميطها لغرض تقييم أداء الأفراد، ومتابعة هذه التقييمات.

¹ محمد علي جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود الرياض، كلية إدارة الأعمال، 18، 19 ماي 2010، ص ص: 21 22.

ثالثا: توزيع مهام عملية التدقيق:

يقصد بها إسناد عملية التدقيق إلى فريق عمل متمكن في عملية التدقيق، ويمتلك مستويات من التدريب المهني والكفاءة المهنية في ضوء الظروف المحيطة بعملية التدقيق، وذلك من خلال العديد من الإجراءات مثل: تحديد مهام كل فرد في فريق العمل من مراجع رئيسي ومراجعين ومساعدين مراجعين، وتحديد الشخص المشرف على فريق العمل ليكون مسؤولاً عن توزيع الأفراد على مهام التدقيق، مع المراعاة عند التوزيع لبعض العناصر، مثل عدد المدققين ومتطلبات الوقت، تقييم لمؤهلات الأفراد من حيث الخبرة، ولتحقيق هذا التوازن يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم عملية التدقيق، توفر الخبرات الخاصة بالأفراد، احتياجات العملاء وغيرها.

رابعا: الإشراف:

يقصد به الإشراف والمتابعة للأعمال على كافة المستويات، وذلك لتوفير تأكيد مناسب بأن العمل الذي يتم إنجازه يستوفي معايير الجودة الملائمة، ومن الإجراءات التي يمكن إتباعها لتحقيق ذلك تخطيط عمليات التدقيق وتوفير إجراءات للاحتفاظ بمعايير الجودة للمكتب بالنسبة للأعمال المؤداة، وتوفير التدريب العملي خلال تنفيذ عمليات التدقيق.

خامسا: التشاور:

يقصد بهذا العنصر من عناصر الرقابة ضرورة إجراء التشاور مع الآخرين من ذوى الخبرة المناسبة داخل أو خارج المنشأة عندما يتطلب الأمر ذلك، وأن تكون هناك اجتماعات دورية مع فريق العمل من قبل الشريك المدير المسئول في مكتب التدقيق.

سادسا: قبول أو إنهاء العمل مع العملاء:

يجب على مكتب التدقيق وضع الإجراءات لتقييم العميل الجديد قبل قبول المهمة، ومتابعة العلاقات مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، كما يجب على مكتب التدقيق أن يأخذ بعين الاعتبار استقلاليته وقدرته على خدمة العميل بشكل ملائم.

سابعا: الرقابة:

يجب على مكتب التدقيق أن يراقب باستمرار مدى ملائمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة بغرض تقييم مدى فعالية نظام رقابة الجودة لمكتب التدقيق، ومدى تطبيقه عند تنفيذ عملية التدقيق وأداء العمل المرتبط بالوظائف المتعلقة برقابة الجودة، وذلك من خلال تحديد إجراءات المراقبة الضرورية لتوفير قناعة بأن إجراءات رقابة الجودة في المكتب تعمل بفعالية، واتخاذ الإجراءات لتوصيل نتائج المراقبة إلى المستويات الإدارية المناسبة بغرض المتابعة الشاملة لنظام رقابة الجودة.

المطلب الثاني: المدقق الخارجي ومعايير التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات.

1. خصائص المدقق الخارجي في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

كانت عملية التدقيق بحاجة إلى أساليب متطورة لزيادة كفاءة وفعالية التدقيق، فإن المدققين أصبحوا بحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية، مما يتطلب مهارات مادية وفنية لكي يتم توظيفها في عملية التدقيق، وأن هذه المهارات تتمثل في تدريب الفني للعنصر البشري وتوفير الأقسام الفنية المساعدة، وتوفير الشبكات الإلكترونية ولابد أيضا من توفر الأنظمة المحاسبية، وبذلك يعتبر تدريب المدققين على استخدام التكنولوجيا الحاسوبية أمرا مهما لمواكبة هذا التطورات، كما أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بضرورة تمتع المدقق بالكفاءات الآتية¹:

1. القدرة على تصميم وعمل الخرائط تدفق النظم المتطورة وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والخلل؛

2. خيرة عامة بلغات البرمجة؛

3. إلمام بأساليب التدقيق حاسوبيا؛

4. المهارات والخبرة الكافية لفهم والإلمام بنظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على الحاسوب على الحاسوب؛

5. معرفة أساسية بنظم الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية.

II. أدلة الإثبات ومعايير التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات

إن التغير في معايير التدقيق الخارجية نتيجة للتغير في بيئة عمل المدقق الخارجي إلى البيئة التكنولوجية الحديثة وهذا ما سنحاول التعرف عليه.

أولاً: لمعايير العامة: تتلخص في مايلي:

1. معيار التأهيل العلمي والتدريب العملي: يتطلب اجتياز المدقق برنامج تأهيل وتدريب تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل في إدارة الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الانترنت في حالة الإفصاح الفوري، وتحليل وتفسير النتائج².

¹ فيصل ديبان عوض المطيري، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، (2012-2013)، ص:35.

² سمير كامل مجذ، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص:222.

2. معيار الاستقلال والحياد: ينبغي إن يتمتع المدقق بالاستقلال المادي والذهني عند أدائه لكافة مهام التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، شأنه في ذلك عند مراجعته لنظم التشغيل اليدوي للبيانات¹.

3. معيار بذل العناية المهنية الكافية: فريق التدقيق مطالبون ببذل عناية مهنية أكبر، خاصة عن أداء عملية التدقيق أو تطبيق معايير العمل الميداني في البيئة الإلكترونية.

ثانياً: معيار العمل الميداني: تختلف كيفية التزام بهذه المعايير بصورة كبيرة ففي ظل الحاسوب عنها في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي، وذلك على النحو التالي :

1. مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم أصعب وأكثر تعقيداً وذلك للأسباب التالية:

✓ عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة للتدقيق على المدقق ضرورة تقييم واختبار أنواع من الرقابة والتي لا توجد في حالة التدقيق اليدوية؛

✓ قد تتطلب عملية التدقيق مساعدين لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر المدقق للاستعانة بخبرات وتخصصات من خارج المكتب، أو إعادة تأهيل وتدريب بعض المساعدين الموجودين لديه؛
✓ صعوبة الإشراف على المساعدين، وأدائهم لمهام كثيرة على الحاسوب بنفسه.

2. يعتبر معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية من أكثر معايير التدقيق تأثراً باستخدام العميل للحاسوب، لما لذلك من أثر كبير على خطة وبرامج المدقق النهائية.

3. أنواع الأدلة الواجب جمعها يختلف بسبب عدم وجود مستندات المصدر كمستندات لدفاتر اليومية الأستاذ كما إن وسائل جمع الأدلة تتغير.

ثالثاً: معايير التقرير: لا تختلف معايير التقرير باختلاف طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبي وتوصيل المعلومات المحاسبية.

III. مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق

في الوقت الحالي أصبح المدقق يلجأ إلى تكنولوجيا الحاسوب من خلال ما يسمى بتقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب و أوراق العمل الإلكترونية، برامج المعاينة الإحصائية، الجداول الإلكترونية، الأنظمة الخبيرة... الخ.

حيث أصبح الاتجاه العام اليوم في مجال المدقق بشكل عام هو إذن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات من خلال اعتماد المدققين على البرامج والأنظمة الخبيرة وأنظمة الاتصال التي تعيد في نقل المعلومة، أدوات الكترونية تساعد على التخزين المكثف للوثائق التي يحتاجها وينتجها

¹ نفس المرجع، ص: 222.

المدقق وهذا ما سوف نحاول التطرق له من خلال ذكر بعض البرامج والأنظمة الخبيرة وأنظمة الاتصال التي يستخدمها المدقق.

أولاً: البرامج والأنظمة الخبيرة.

أصبحت البرامج وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، كما أن استخدام الأنظمة الخبيرة في أعمال المدقق عاملاً إضافياً لنجاحها.

1. **البرامج:** يمكن تقسيم البرامج المستخدمة في التدقيق إلى نوعين رئيسيين: البرامج ذات الاستخدام العام (برامج معالج النصوص، برامج الجداول الالكترونية، برامج رسم الأشكال البيانية، برامج المعاينة الاحصائية) والبرامج المعدة خصيصاً لأغراض التدقيق وتسمى أيضاً ببرامج التدقيق (البرامج التي يعدها العميل، البرامج التي يعدها المدقق، برامج التدقيق العامة)¹.

2. **الأنظمة الخبيرة:** لاحظ المدقق صعوبة اتخاذ قرار التقييم، لذلك فإنه يلجأ إلى استخدام النظم الخبيرة لتطوير عملية اتخاذ القرار، حيث هذا النظام هو عبارة عن برامج تجمع فيها مختلف المعارف التي قد يتوفر عليها مراجع خبير بما في ذلك التوصيات والأحكام التي قد يعطيها هذا المدقق الخبير حول فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، كما يمكن للمراجع أن يستعين بالأنظمة الخبيرة في تكوين أريه النهائي².

ثانياً: أنظمة الاتصال: التطورات المستمرة لتكنولوجيا المعلومات والتقارب بين الحاسوب والاتصالات عن بعد سمحت ببروز تطبيقات جديدة استطاعت التطور بفضل شبكات نقل المعلومات.

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات الشبكات أصبح بالإمكان إجراء اتصالات داخل المؤسسة الاقتصادية (بين مختلف أقسام المؤسسة وبين المؤسسة الأم وفروعها) وهذا من خلال شبكة الانترنت، بفضل الشبكات المعلوماتية الانترنت وشبكة الإكسترانت التي تضمن تبادل المعلومات بين المؤسسة والجهات التي تتعامل معها، حيث تعتبر الاتصالات من الأمور الهامة سواء من خلال وظيفة المدقق أم من خلال مناطق العمل الممكن خدمتها من قبل المدققين لأنها تطور وبشكل كبير أداء المدقق وهذا من خلال أدوات الاتصال مثل التحكم عن بعد للأنظمة والبريد الالكتروني، وتحويل الملفات، ويستطيع المدققين استخدام الاتصالات الالكترونية لتوزيعها على الجهات المطلوبة بشكل فعال، وتكون المفاجآت خفيفة في نهاية عمل المدقق، وهذا بدوره يسمح للمدراء باتخاذ القرارات التصحيحية بوقت أكثر ملائمة، وإيجاد سرعة أكبر للاستجابة إلى توصيات المدقق، ويمكن بعد ذلك إعدادها مبكراً وإعطاء تصريح بنشر تقرير المدقق، بحيث يكون التقرير أكثر إيجابية بدلاً من احتوائه على المشاكل فقط³.

¹ الهام بروية، مرجع سبق ذكره، ص:120.

² ثناء على القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 425.

³ عطا الله أحمد سويلم الحسيان، مرجع سبق ذكره، ص:127.

المطلب الثالث: إجراءات وأساليب التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها

إن التحول من نظام التدقيق اليدوية إلى نظام التدقيق الالكترونية أصبح ضرورة ملحة للنهوض بمهنة التدقيق ودخوله عصر تكنولوجيا المعلومات، وان هذا التغيير في الأسلوب أدى إلى اختلاف أساليب وإجراءات التدقيق مع الإشارة أن الأهداف العامة للتدقيق لا تتغير سواء كانت الوظائف محل التدقيق المحوسبة أو الغير المحوسبة، حيث أن استخدام الحاسوب يغير طريقة معالجة وحفظ المعلومات أو الأساليب والإجراءات التي يتبعها المدقق لجمع أدلة الإثبات.

ا. إجراءات التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

لا توجد اختلافات جوهرية بين إجراءات التدقيق في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الاستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام التدقيق لذلك فإن التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يجب أن تشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين، الأجهزة، البرمجيات وقواعد البيانات ولا بد للمراجع في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات التدقيق مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظام للأسباب التالية¹:

1. عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية مما يضطر المدقق إلى استخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية.

2. لا يمكن للمراجع قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية إلا بواسطة الحاسوب مما يتطلب استخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة التدقيق.

3. هناك احتمال كبير لوجود تلاعب وإخفاء في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لذلك فإنه يجب الاهتمام بجودة أساليب الرقابة على التطبيقات نظراً لأهميتها في الحكم على مدى الاعتماد على أدلة إثبات التدقيق.

4. تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال.

ا. أساليب التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات

يقوم المدقق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات باستخدام بعض أو كل الطرق أو الأساليب المعروفة في هذا المجال، وبصفة عامة يمكن القول أن هناك ثلاث أساليب لتدقيق تكنولوجيا المعلومات والتي سوف نتطرق لها في هذا العنصر.

¹ لطيفة الفرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، متاح على: <http://www.kantakji.com/media/2468/207.doc>

أولاً: التدقيق حول الحاسوب: بواسطة هذه الطريقة يقوم مراجع الحسابات بفهم ودراسة الرقابة الداخلية والقيام بالتدقيق اليدوي بتجاهل الحاسوب، وبعبارة أخرى كأن الحاسوب غير موجود والقيام بالتدقيق بالطريقة الاعتيادية ومقارنة النتائج مع مخرجات الحاسوب، بالنسبة للتدقيق حول الحاسوب هو معالجة المدخلات والمخرجات بالطريقة اليدوية ومقارنتها مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجتها آلياً¹. وإن من مزايا وعيوب التدقيق حول الحاسوب يتركز في النقاط التالية²:

1. مزايا أسلوب المراجعة حول الحاسوب:

✓ بساطة الإجراءات المتبعة من قبل مراجع الحسابات وذلك لاهتمامه فقط بالمدجلات والمخرجات المطبوعة من والنظام المحاسبي الالكتروني؛
✓ لا يحتاج من مراجع الحسابات معرفة مهنية عالية بعلوم الحاسوب وتطبيقاته المحاسبية المحوسبة؛

✓ انخفاض الكلفة، حيث لا يتطلب من مراجع الحسابات استخدام برامج التدقيق العامة عالية الكلفة أو برامج يعدها هو بمكتبه لهذا الغرض.
2. عيوب أسلوب التدقيق حول الحاسوب:

✓ تجاهل مراجع الحسابات فحص الرقابة الداخلية على التطبيقات والبرامج المحاسبي الحوسبة وطرائق معالجة البيانات؛
✓ عدم بذل العناية المهنية اللازمة وذلك لمحدودية الاختبارات التي يقوم بها.

ثانياً: التدقيق من خلال الحاسوب: يقوم هذا الأسلوب على أساس تتبع خطوات التدقيق من خلال الحاسب الالكتروني في مرحلة عملياته الداخلية لتشغيل البيانات الكترونيًا بالإضافة إلى تدقيق كل من عمليات المدخلات والمخرجات الخاصة بنظم المعلومات الالكترونية، وفحص وتدقيق أساليب الرقابة على معالجة وتشغيل البيانات والتأكد من صحة أدائها محاسبياً³.

وما هو جدير بالذكر أن التدقيق من خلال الحاسوب له العديد من المزايا والعيوب منها⁴:

1. مزايا أسلوب التدقيق من خلال الحاسوب:

✓ يمكن المدقق من اختبار وسائل الرقابة على الحاسوب؛

¹ علي عبد القادر النيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص:341.

² نساء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:281.

³ أمين السيد أحمد لطفى، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:643.

⁴ أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:389.

- ✓ يمكن المدقق من اختبار برامج الحاسوب؛
- ✓ يمكن المدقق من تقديم خدمة أفضل لعملائه أو لمؤسسته إذا كان المدقق داخلياً.
- 2. عيوب التدقيق من خلال الحاسوب:
 - ✓ يتطلب جهداً كبيراً من موظفي معالجة البيانات المحاسبية؛
 - ✓ يتطلب إلمام المدقق بمهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب؛
 - ✓ محدودية نطاق المعلومات الإلكترونية عند الفحص حيث أن الفحص لا يتضمن كل الحالات المحتمل حدوثها معالجة البيانات.
- ثالثاً: التدقيق باستخدام الحاسوب: يقوم المدقق تبعاً لهذه الطريقة بتدقيق الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج التدقيق الإلكترونية، وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق، قد تكون هذه البرامج عامة، أي يمكن استخدامها في أية عملية تدقيق، أو خاصة، أي تكون معدة خصيصاً لعملية تدقيق معينة، حيث أن الحاسب وبرامجه في هذا الأسلوب تستخدم كأداة من أدوات التدقيق¹.
- إن استخدام طريقة أو أسلوب التدقيق بواسطة الحاسوب يحقق عدة مزايا ولا يخلو بنفس الوقت من بعض العيوب والتي تتمثل فيما يلي²:
- 1. مزايا التدقيق بواسطة الحاسوب:
 - ✓ استخدام البرامج العامة في التدقيق تحقق الفاعلية والدقة وتوفر الوقت الكثير لمراجع الحسابات في تدقيق بيئة المحاسبة الإلكترونية؛
 - ✓ إن استخدام برامج التدقيق الجاهزة من قبل مراجع الحسابات يجعله يبدى رأياً فنياً سليماً بالقوائم المالية المعدة بواسطة الحاسوب.
- 2. عيوب التدقيق بواسطة الحاسوب:
 - ✓ ارتفاع كلفة هذه البرامج مما يضطر بمراجع الحسابات إلى اللجوء نحو أسلوب التدقيق حول الحاسوب ومن خلال الحاسوب؛
 - ✓ تتميز برامج التدقيق العامة بصعوبة استخدامها حيث يتطلب من مراجع الحسابات معرفة عالية بمهارات الحاسب ولغات البرمجة والبرامج المحاسبية المحوسبة.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 41.

² أسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 101، 102.

111. مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق

يمكن تلخيص مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق كما يلي¹:

أولاً: المخاطر البشرية: وهي الناتجة عن:

1. خطأ إدارة النظام؛
2. خطأ تشغيل الحاسوب؛
3. خطأ البرمجة و التحليل الأنظمة و البرامج؛
4. الإفصاح غير مفوض عن المعلومات؛
5. الاستخدام غير المصرح به للأنظمة البرامج؛
6. الاحتيال والتلاعب وإساءة الاستخدام.

ثانياً: مخاطر الفيروسات: التي تؤدي إلى تدمير المعلومات أو تحريفها.

ثالثاً: المخاطر المادية: وهي ناتجة عن عدم توافر الظروف البيئية الملائمة كتعطل الكهرباء، أو تعطل الأجهزة بسبب الرطوبة، والحرارة، والماء.

رابعاً: مخاطر التعرض:

حيث ينتج عن هذا المخاطر مايلي:

- ✓ الوصول إلى الملفات و البرامج و الشبكة؛
- ✓ الصيانة الخاطئة للأجهزة و البرامج؛
- ✓ اختراقات الحاسوب.

¹كريمة الجوهري وآخرون، أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة عمل المدقق الخارجي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 09، 9010 ص: 99.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال دراسة تأثير أتمتة التسيير على تأهيل المدقق الخارجي، حيث نستخلص حالات من أنواع التدقيق بحيث أعتمد بعضها على أسلوب التدقيق حول الحاسوب، وبعضها الآخر اعتمد على التدقيق باستخدام الحاسوب، مما أنتج أساليب مختلفة تمكن من أداء هذه الوظيفة بيسر وسهولة وبوقت مناسب، وتنوعت هذه الأساليب بحيث أن غالبيتها يعتمد على العمليات التكنولوجية ذات الجودة العالية.

ورغم المزايا الكثيرة التي يحققها الحاسوب، إلا أنه يؤدي إلى حدوث المشكلات بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عند تدقيق الحسابات المعدة الإلكترونية، مما يخلف صعوبات متعددة أمام المدقق عند القيام بعملية التدقيق، لذا يجب الاهتمام بكفاءة المدقق وفعالية المعالجة في ظل أتمتة التسيير، وفعالية الاختبارات الأساسية التي يضعها، وذلك عن طريق فحص كميات متزايدة من الأدلة التي تؤيد صحة وصدق القوائم المالية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لأتمتة التسيير والمدقق الخارجي ومعرفة مدى تأثير الأولى على الثانية من أجل تحسين جودة التدقيق، سنحاول تجسيد ذلك في دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على العينة المدروسة، وذلك لمعرفة مدى تأثير المدقق الخارجي في ظل أتمتة التسيير ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل فقد تم دراسته على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول: تعريف عينة الدراسة
- ✓ المبحث الثاني: الطريقة والأدوات
- ✓ المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: تعريف عينة الدراسة

تعتبر عينة الدراسة هي مؤسسة اتصالات الجزائر من أهم المؤسسات العمومية الرائدة والمهمة في وقتنا الحالي والتي يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى إذ أنها شهدت تقدم ملحوظ في الآونة الأخيرة وهذا ماجعل الجزائر تدخل في حالة تطور في سوق الاتصالات لذا حاولنا في هذا المحور التطرق على نبذة عامة لمؤسسة اتصالات الجزائر بصفة والتعرف على أهم مديرياتها.

المطلب الأول : نشأة و تعريف مؤسسة اتصالات الجزائر

تعتبر اتصالات الجزائر المتعامل التاريخي لقطاع الاتصالات في الجزائر، وهي مؤسسة ذات أسهم ملك للدولة بنسبة 100%، تنشط في سوق الهاتف الثابت، والحلول الشبكية لتحويل المعطيات والصوت بالنسبة للشركات والخواص، ووعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال باشرت الدولة الجزائرية سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد لقطاع في الخامس من شهر أوت 2000 و المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات سابقا، جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات والفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين: أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية متمثلة في "بريد الجزائر" والثاني ممثلة في "اتصالات الجزائر".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال، واستمر تنفيذ فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخصة تتعلق بشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.

قانون 03/2000 وميلاد اتصالات الجزائر: نص القرار 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، بعد أزيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تبعت القرار 2000/03، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003.

01 جانفي 2003 الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر: كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي 2003 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ

الاستقلال لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت المؤسسة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم الاتصال، فيه المنافسة الشرسة، البقاء فيه للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

وتحت شعار : مردودية - rentabilité - فعالية - efficacité - جودة الخدمة - qualité de service

بدأت نشاطها الفعلي.

تعريف مؤسسة اتصالات الجزائر بالأغواط

هي مؤسسة نشطة في مجال الهاتف الثابت، والهاتف المحمول، وخدمات شبكة الإنترنت، والاتصالات الدولية الفضائية حيث تعتبر أحد المصالح ذات اختصاص جهوي تتولى عملية الإشراف على ثلاث 03 ولايات من حيث التسيير الإداري، والتجاري، والتقني والولايات هي الأغواط، الجلفة و البيض، هذا بالإضافة إلى تسييرها المباشر لما يسمى بالمراكز الجهوية للاتصالات كل حسب تخصصه في مجالات الاتصالات، مثلا:

- المركز الجهوي لصيانة أجهزة التراسلات؛
- المركز الجهوي لصيانة الراديو الريفي؛
- المركز الجهوي لصيانة الشبكات.

عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة طرفين أساسيين:

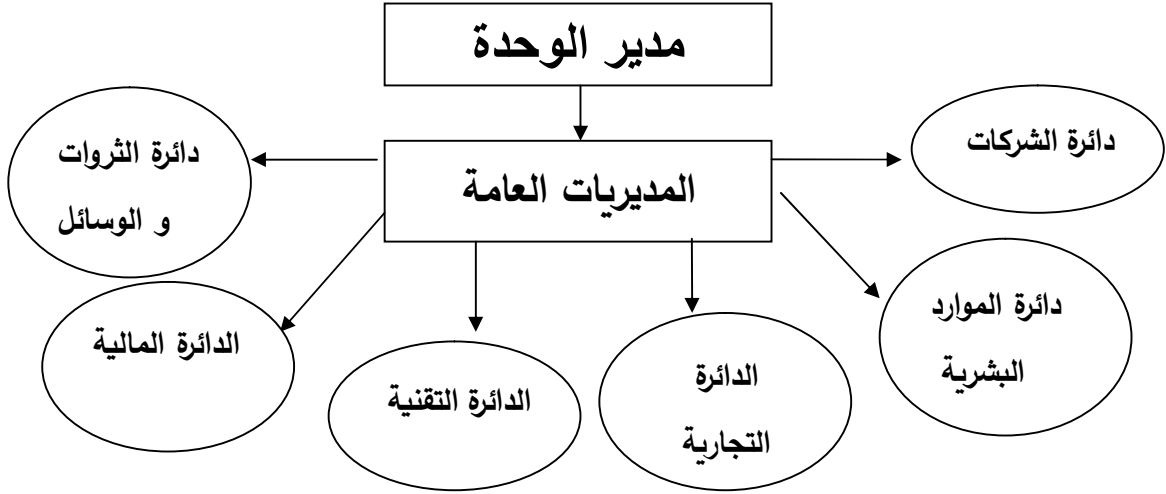
1. الإطار (مدراء، رؤساء مكاتب، خبراء محاسبون).

الموظفون (موظفون الاستقبال، تقنيون، محاسبون الصندوق).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بالأغواط

بهدف التسيير الحسن في المؤسسة لمختلف الإدارات والمصالح لجأت المؤسسة إلى توزيع الأمثل للوظائف من أجل تنظيم أعمالها بتوظيف إطارات ذات كفاءة تساهم في ترقية خدماتها وتعددتها من خلال وضع هيكل تنظيمي يتزأسه مدير الوحدة ويحتوي على:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية الأغواط



المصدر: من إعداد الطلبة أثناء المقابلة الشخصية.

أولاً : مدير الوحدة

هو رئيس مجلس الإدارة ويعد المسؤول الأول عن الأعمال القائمة حيث يتولى مع مساعديه مهمة تحقيق الأهداف المرسومة للشركة من قبل الصالح المختصة ومن مهامه السهر على:

- السهر على تطبيق البرامج الموافق عليها والتنسيق بين المصالح؛
- مراقبة تسيير النشاطات المختلفة في المؤسسة من خلال التقارير التي تصل إليها من

المصالح؛

➤ النظر في الاقتراحات المقدمة من طرف المصالح؛

➤ المحافظة على السير الحسن والعادي للشركة.

ثانياً :المديريات العامة : هي إدارات المؤسسة المختلفة والتي تتمثل في:

1. دائرة الثروات و الوسائل : من بين مهامها :

- ♦ تنفيذ مشاريع المؤسسة المسطرة في إطار ميزانية التجهيز؛
- ♦ الإعلان عن الصفقات الخاصة بالمديرية؛
- ♦ متابعة المشاريع من بدايتها إلى غاية التسليم النهائي.

2. دائرة المالية : و تتكفل بما يلي:

- ♦ تحضير مشروع ميزانية الوحدة على أساس اقتراحات رؤساء الدوائر و مدير الوحدة؛
- ♦ متابعة تنفيذ ميزانية الوحدة؛

♦ مراقبة التسيير و الصفقات و إنجاز الميزانية و الوضعيات المالية و التسجيلات المحاسبية، و كذلك العمليات خارج الميزانية.

3. الدائرة التقنية: وتتكفل بما يلي:

- ♦ متابعة صيانة الشبكات؛
- ♦ نشر وتوسيع الشبكة عبر كامل تراب الولاية؛
- ♦ تطوير الشبكة بإدخال التكنولوجيات الجديدة وآخر التجهيزات في عالم المعلوماتية والإتصال.

4. الدائرة التجارية : وتتكفل بما يلي:

- ♦ متابعة الأهداف المسطرة من طرف الإدارة العليا وبالخصوص من ناحية عدد الزبائن الجدد؛
- ♦ تلبية الطلب المتزايد على الاشتراك في خدمة الهاتف الثابت والإنترنت؛
- ♦ متابعة جميع العمليات التي تيرمها المؤسسة مع الزبائن سواء الأفراد أم المؤسسات؛
- ♦ ضمان وصول مختلف المنتجات إلى نقاط البيع ومتابعتها عملهم بشكل مستمر .

5. دائرة الموارد البشرية : ومن مهامها:

♦ متابعة المسار المهني للعمال من التوظيف إلى التقاعد, وكذا إعداد برامج التدريب بالتنسيق مع الإدارة العليا؛

♦ دراسة مختلف المشاكل التي تواجه جانب العمل والعمال في المنظمة، والعمل على إيجاد الحلول الناجحة لهذه المشاكل؛

♦ تنمية مختلفة القدرات والمهارات لكافة العاملين وكل حسب طبيعة عمله، وبعدها مساواة دون محاباة لأحدهم على حساب الآخرين؛

♦ استقطاب الكفاءات من خارج المؤسسة، والإشراف على عملية التعيين بالتعاون مع باقي إدارات المديرية.

6. دائرة الشركات : وتعمل من خلال مصالحها على:

♦ متابعة جميع العمليات التي تيرمها المؤسسة مع باقي المؤسسات التي تعتبر زبائن عندها وتطوير هذا القطاع من السوق وكذا توطيد العلاقة مع متعاملها من المؤسسات؛

ضمان خدمات ما بعد البيع لهاته الفئة من الزبائن ووضع الحلول التقنية الممكنة بالتنسيق مع الدائرة التقنية.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستبيان وأيضاً معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستبيان وطريقة توزيعه وأيضاً التعرّيج على العينة المدروسة وفي الأخير الصعوبات التي واجهتنا.

المطلب الأول: اختيار وإعداد الاستبيان

سننطلق في هذا المطلب إلى أسباب اختيار طريقة الاستبيان وكيفية إعداده بما يتماشى مع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

1. اختيار طريقة الاستبيان

لقد كان لاختيار هذه الطريقة ظروف فرضتها علينا الإشكالية نظراً لصعوبة تطبيق أتمتة التسيير في الميدان، إضافة إلى وجود مميزات في هذه الطريقة ساعدتنا وبشكل كبير ونذكر منها:

- ✓ سهولة الحصول على المعلومات من عدد كبير من الأفراد المتباعدين جغرافياً وبأقصر وقت ممكن؛ طريقة الاستبيان تكون أكثر موضوعية من خلال إجابات المعنيين الذين لا يحمل الاستبيان أي معلومات شخصية عنهم مما يحفزهم على إعطاء معلومات موثوقة وصحيحة.
- ✓ أخذ الوقت الكافي للمستجيب في التفكير في الأسئلة مما يقلل الضغط عليه ويدفعه إلى التدقيق في معلوماته.

كل هذا كان من جهة ومن جهة أخرى كان علينا الأخذ بهذه الطريقة لكي تكون النتائج المراد الوصول إليها أكثر دقة وشمولية من خلال إشكالية بحثنا، وفي هذه الحالة ولكي يكون هناك إلمام أكبر بالمعلومات قمنا بجمع آراء أفراد العينة من خلال هذا الاستبيان.

II. إعداد الاستبيان

أولاً: بناء الاستبيان

تركزت هذه الخطوة في وضع فرضيات رئيسية تكون موافقة للفرضيات المتعلقة بالدراسة، ويتم التفصيل في كل فرضية عن طريق فقرات فرعية تكون مرتبطة بالفرضية الأصل، هذا وقد تم تحديد ثمانية أسئلة فرعية لكل فرضية رئيسية من الفرضيات الثلاث.

ثانيا: تحكيم واختبار الاستبيان

قد تم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتعديلات والتوصيات التي تقدم بها الأستاذ المشرف وبعض المحكمون من خلال إدخال التعديلات اللازمة والمطلوبة حيث تكون قائمة المحكمون في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح أسماء و رتب المحكمون

الاسم و اللقب	الرتبة
أحمد نقاز	أستاذ محاضر (أ)
بعداش الطاهر	أستاذ محاضر (أ)
رنان مختار	أستاذ محاضر (أ)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على خطوات العمل

وبعد هذه الخطوة قمنا بصياغة الاستمارة النهائية استعدادا لتوزيعها، وهي المرحلة التي سنتحدث عنها في الخطوة الموالية.

ثالثا: توزيع الاستبيان

لقد تم توزيع الاستبيان عن طريق عدة قنوات وطرق نذكر أهمها في:

- ✓ توزيع على موظفي الوكالة إتصالات الجزائر و فروعها في ولاية الاغواط .
- ✓ الاتصال المباشر بالمهنيين المتواجدين بمحيط ولاية الاغواط عن طريق التواصل معهم في مكاتبهم مباشرة.

رابعا: المكان والزمان

1. المكان: فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فتمثل في استقصاء آراء إطارات و موظفي في ولاية الاغواط.

2. الزمان: وهي الفترة التي تمت فيها الدراسة الميدانية فبدايتها كانت من تاريخ بداية توزيع استمارات الاستبيان وذلك من 2022/05/25 إلى 2022/06/05.

خامسا: عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة طرفين أساسيين:

2. الإطارات (مدراء، رؤساء مكاتب، خبراء محاسبون).
3. الموظفون (موظفون الاستقبال، تقنيون، محاسبون الصندوق).

سادسا: الصعوبات

بالرغم من أهمية الاستبيان كأداة للاستقصاء وجمع آراء وإجابات أفراد العينة، إلا أن عملية التوزيع والجمع لم تسلم من بعض المشاكل والصعوبات، أهمها:

1. التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين، رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.
2. عدم الرد في كثير من الأحيان وخاصة لأفراد العينة المتعامل معهم عبر مقابلتهم عدم الجدية في بعض الإجابات المقدمة.

وبعد التطرق إلى سبب اختيار الاستبيان وطريقة إعداده وتوزيعه وكذا الصعوبات التي واجهتنا خلال كل المراحل السابقة، يمكننا بيان عدد الاستبيانات من إعدادها إلى مرحلة اعتمادها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): يوضح تفصيلات استمارات الاستبيان الموزعة

النسبة %	العدد	البيان
100	70	عدد الاستبيانات الموزعة
5.71	4	عدد الاستبيانات المفقودة
2.86	2	عدد الاستبيانات الملغاة
91.43	64	عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على خطوات العمل

الجدول يوضح عدد الاستبيانات الموزعة على أفراد العينة البالغة (70) مفردة، حيث تم استرجاع (66) استبيان، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إلغاء (02) من الاستبيانات، في حين بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة (64) استبيان.

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنبرز محتويات الاستبيان من خلال فرضياته الأساسية وأيضاً الفرعية (الفقرات) وأيضاً سنوضح طريقة تشفيرنا (ترميزنا) للبيانات.

1. هيكل الاستبيان

قسمنا استمارة الاستبيان إلى جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (المؤهل العلمي، الخبرة المهنية)، أما الجزء الثاني فقد

خصص للفرضيات المطروحة والعناصر ذات العلاقة، وقد قسم بدوره إلى ثلاث عناصر أساسية تمثلت في الفرضيات الأساسية والتي تحتوي بدورها على عدة فقرات فرعية:

- ✓ الفرضية الأولى: "الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا" المعلومات احتوى هذا الجزء على مجموعة الفقرات من (01-08).
- ✓ الفرضية الثانية: "مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق" احتوى هذا الجزء على مجموعة الفقرات من (09-16).
- ✓ الفرضية الثالثة: "دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق" احتوى هذا الجزء على مجموعة الفقرات من (17-24).

II. ترميز (تشفير) معطيات

وقد كانت عملية الترميز كالتالي:

أولاً: المؤهل العلمي

(1) ماستر

(2) ماجستير

(3) دكتوراه

(4) شهادة أخرى

ثاني: الخبرة المهنية

(1) أقل من 1 سنوات

(2) من 1 إلى 10 سنوات

(3) من 11 إلى 11 سنة

(4) أكثر من 11 سنة

أما فيما يخص الأجزاء الثلاثة الأخرى وهي الفرضيات فكانت كالتالي:

- ✓ الفرضية الأساسية الأولى عبارة عن رمز (total1) والأسئلة الخاصة بها كانت بالأرقام من (1) إلى (8) و هو عدد العبارات الموجودة في هذه الفرضية الأساسية .
- ✓ الفرضية الأساسية الأولى عبارة عن رمز (total2) والأسئلة الخاصة بها كانت بالأرقام من (9) إلى (16) و هو عدد العبارات الموجودة في هذه الفرضية الأساسية .
- ✓ الفرضية الأساسية الأولى عبارة عن رمز (total3) والأسئلة الخاصة بها كانت بالأرقام من (17) إلى (24) و هو عدد العبارات الموجودة في هذه الفرضية الأساسية .

ومن هنا يكون لدينا في هذا الاستبيان (3) فرضيات أساسية تضم (24) فقرة.

III. أدوات وأسلوب الدراسة

أولا: أدوات الدراسة

بعد ما أتمنا عملية تحصيل استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة، تم الاعتماد على البرنامج المستخدم في هذه الدراسة والذي يسمى ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم: "Statistique Package For Social Science" و الذي يرمز له بـ (SPSS) الإصدار 26 .

ثانيا: أسلوب الدراسة

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من التحليل عبر التكرارات والنسب المئوية ومن ثم تحديد إجابات أفراد العينة على حسب الفرضية المطروحة، قبل ذلك كان من الموجب معرفة مدى ثبات وصدق الإستبيان عن طريق معامل الفا كرونباخ، والتطرق إلى مصفوفة ارتباط محاور الإستبيان لمعرفة مدى ترابطها وتناسقها، كما تم حساب المتوسطات الحسابية لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة وكذا الانحراف المعياري. كما استخدمنا في تحليلنا لعبارات الاستبيان اختبار (تي للطالب) واسمه الشائع (اختبار ستودنت)، أو ما يعرف أيضا بـ (T-test) وذلك بغرض تعميم الدراسة على المجتمع. ولإشارة استعمالنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول رقم : (04) يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على جدول ليكارت الخماسي.

وللحكم على إجابة أفراد العينة استعمالنا المجالات التالية والتي تعتبر أدق من غيرها، والجدول التالي يوضح طريقة الاختيار

الجدول رقم (05): يوضح طريقة اختيار الاتجاهات

الإجابة	المتوسط (المجال)
غير موافق بشدة	[1.80-1.00]
غير موافق	[2.60-1.80]
محايد	[3.40-2.60]
موافق	[4.20-3.40]
موافق بشدة	[5.00-4.20]

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على خطوات العمل

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها وتحليلها سواء لخصائص العينة أو للمتوسطات الحسابية التي ومن خلال هذا سنحاول الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة وقبل كل هذا سنتعرف على مدى صحة وثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ ومدى ترابط محاور الاستبيان عن طريق مصفوفة الارتباطات.

المطلب الأول: صحة وثبات الاستبيان

لقد تم الاعتماد في صحة وثبات الاستبيان على طريقة ألفا-كرونباخ ومدى تجانس فقراتها عن طريق مصفوفة الارتباطات.

1. طريقة ألفا-كرونباخ (Cronbach- Alpha):

وقد تم اختبار ثبات محاور الاستبيان الخاصة بهذه الدراسة باستخدام مقياس ألفا كرونباخ الذي يحدد مدى ثبات الظاهرة المدروسة وفقا لما يلي:

✓ يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذا كانت النتيجة أقل من 60 %

✓ يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطا إذا كانت النتيجة محصورة بين 60 % و 70 %

✓ يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا إذا كانت النتيجة محصورة بين 70 % و 80 %

✓ يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازا إذا كانت النتيجة أكبر من 80 %

وكانت نتائج اختبار الثبات وفقا للجدول التالي:

جدول رقم: (06) يوضح معاملات ألفا-كرونباخ لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا - كرونباخ
1	الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.	08	0.754
2	مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق.	08	0.722
3	دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.	08	0.741
	مجموع الفقرات	24	0.891

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS.

من خلال النتيجة المتحصل عليها (89 %) ، فإننا نستطيع القول بأن نسبة ثبات الظاهرة المدروسة تعد ممتازة حسب مقياس ألفا -كرونباخ
ii. طريقة التجزئة النصفية:

وفيها تجزأ أداة القياس إلى جزأين يشمل الجزء الأول على الفقرات الفردية الترتيب، ويشمل الجزء الثاني على الفقرات الزوجية الترتيب، تم إيجاد معامل الارتباط ب يرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل قسم ويوضح الجدول رقم (06) ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية.
 جدول رقم (07) : يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية).

الرقم	محتوى المحور	التجزئة النصفية	
		عدد الفقرات	معامل الارتباط
01	الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات	8	0.751
02	مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق	8	0.582
03	دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق	8	0.701

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال جدول رقم (07) أن قيمة معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) 60 % ؛ حيث بلغت 70 % وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات ، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

iii. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان،

ويوضح الجدول التالي رقم (08) مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وعلاقتها القوية بالهدف العام للدراسة، وبذلك يكون الباحثون قد تحققوا من أن المقياس يتسم بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم (08): معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور الاستبيان.

الرقم	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.	0.917	0.000
2	مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق.	0.861	0.000
3	دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.	0.941	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بالإجابات المتحصل عليها

1. تحليل نتائج عينة الدراسة

سنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض أهم مميزات العينة المدروسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء و وراساء فروع و موظفين وقد تم اختيار العينة بطريقة

عشوائية، حيث تم توزيع (70) استمارة استقصاء، وقد تم استرجاع (66) استمارة ومنها (02) ملغاة

والصالحة للمعالجة تكونت من (64) استمارة. وتتمثل الخصائص الديموغرافية للعينة فيما يلي :

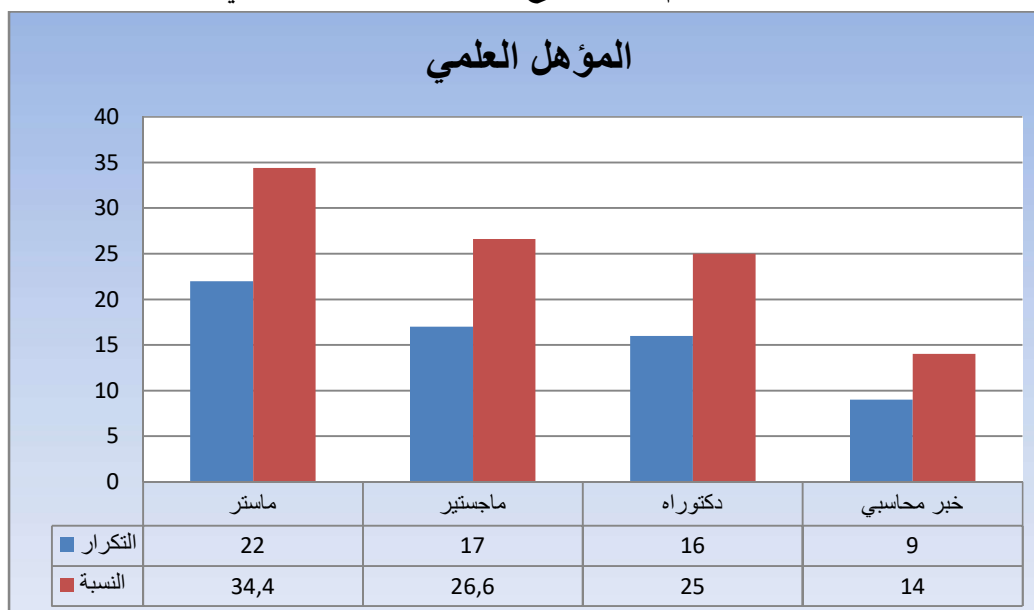
أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم(09): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة%	التكرار	المؤهل العلمي
34.4%	22	ماستر
26.6%	17	ماجستير
25%	16	دكتوراه
14%	09	أخرى
100%	64	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

الشكل رقم(05): يوزع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم(09)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماستر حيث بلغ عددهم 22 فرد بنسبة مئوية 34.4% وهي نسبة مرتفعة ويرجع ذلك إلى أن أغلبية أفراد العينة من فئة المحاسبين وطلبة، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماجستير 26.6% ونسبة اقل من طلبة الدكتوراه تخصص تدقيق 25% ، ونسبة حاملي شهادات أخرى 14% ، أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها.

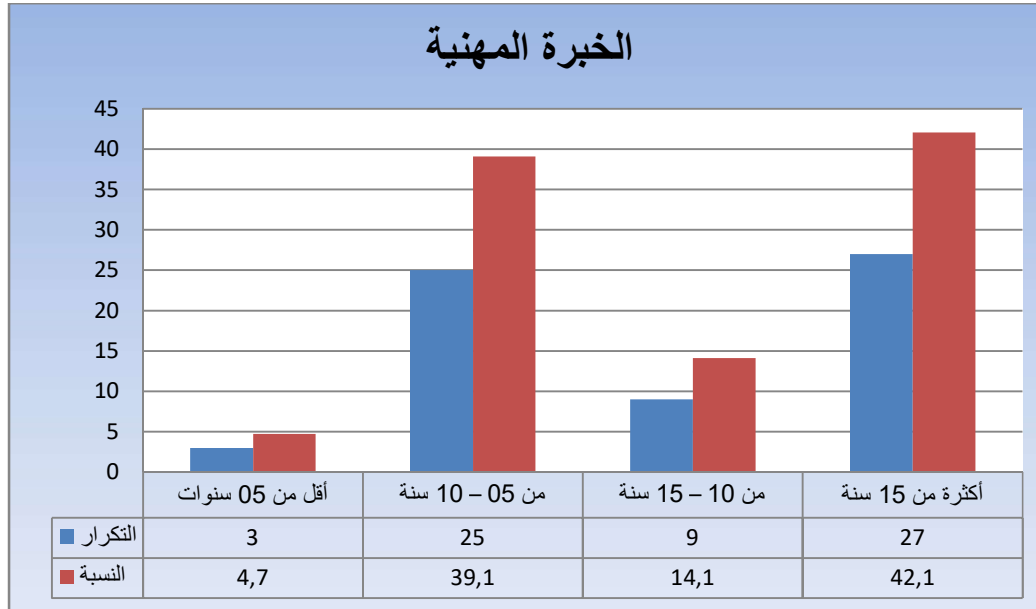
ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

جدول رقم : (10) توزيع العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 05 سنوات	03	4.7%
من 05 - 10 سنة	25	39.1%
من 10 - 15 سنة	09	14.1%
أكثر من 15 سنة	27	42.1%
المجموع	64	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS.

الشكل رقم: (06) يبين توزيع العينة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (10)

يمثل الجدول رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل تتجاوز خبرتهم 15 سنة حيث قدرت بـ 42.1 % وهي نسبة مهمة جداً إذ من الممكن أن تفضي على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع، ثم تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 05 إلى 10 سنوات بنسبة مئوية 39.1 % تليها الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى 15 سنة بنسبة قدرت بـ 14.1 %، ثم أولئك الذين لا تزيد خبرتهم عن 5 سنوات بنسبة مئوية قدرت بـ 4.7 %.

II. التحليل عن طريق الوسط الحسابي والانحراف المعياري

وسيتم عرض الفرضيات الفرعية (الفقرات) والنتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

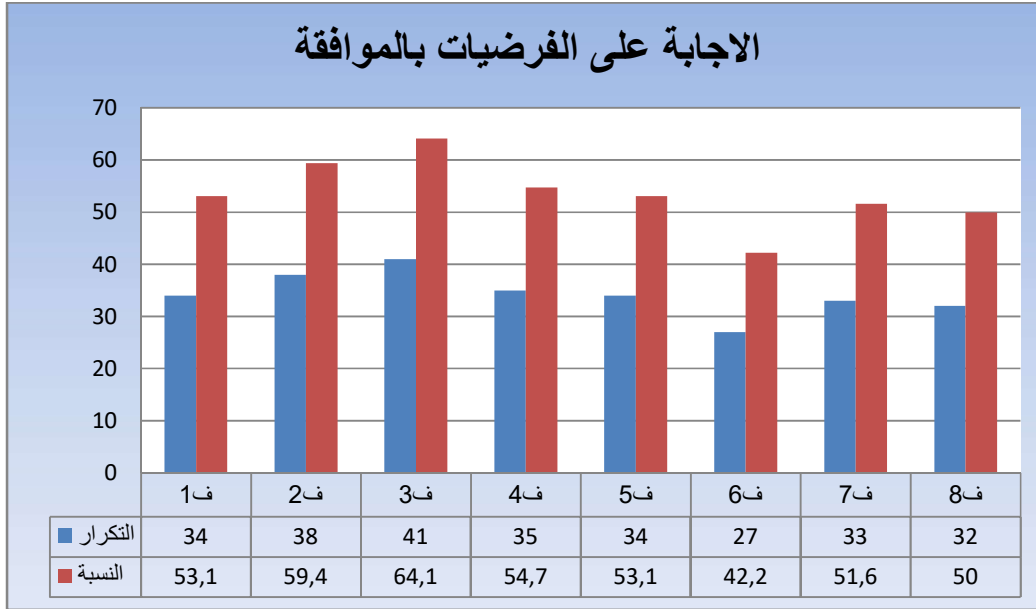
أولاً: تحليل فقرات المحور الأول: الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.
جدول رقم: (11) يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الأولى

الرقم	الفقرة	المؤشرات الإحصائية	
		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
1	ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية	4.3906	0.6072
2	ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرفة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها	4.1562	0.6228
3	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يمكن المدقق من التخطيط بدقة لعملية التدقيق.	4.0625	0.7740
4	على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور التكنولوجي للمعلومات ووسائلها.	4.3281	0.5924
5	لا يمكن للمدقق التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل.	3.7968	0.9949
6	إن استخدام الشركات موضع التدقيق للأنظمة اليدوية، يحول دون استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.	3.7656	0.9552
7	إن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.	3.9843	0.8260
8	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المدقق في ظل أتمتة التسير.	3.9531	0.8624
	مجموع الفقرات	4.0508	0.4832

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

تشير بيانات الجدول رقم (11) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:
 لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدره 4.0508 بانحراف معياري قدر ب 0.4832 ،
 وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي يتبين بأن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة على محتوى هذا
 المحور ، على اعتبار أن له دور كبير في معرفة مدى كفاءة وفعالية المدقق الخارجي في بيئة
 تكنولوجيا المعلومات.

الشكل رقم (07) :عدد الإجابات بم وافق في كل فقرة خلال المحور الأول



المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

1. من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بشدة بمتوسط حسابي قدر 4.3906 وانحراف معياري قيمته 0.6073 ، الأمر الذي يؤكد ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية.
2. من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.1562، وانحراف معياري قيمته 0.6228 ، مما يؤكد ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرفة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها.
3. من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4.0625 ، و انحراف معياري قيمته 4.0625 ، الأمر الذي يؤكد بأن استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات تساعده وبشكل كبير في التخطيط بدقة لعملية التدقيق.

4. من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.3281 ، وانحراف معياري قيمته 0.5924 ، مما يبين أهمية أن يكون المدقق على درجة عالية من المعرفة والبحث حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات.
5. من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.7968 وانحراف معياري قيمته 0.9949 ، مما يوضح لنا انه من الصعب على المدقق العمل بتقنيات جديدة دون تأهل واثق معظم أفراد العينة على أنها قد تأثر سلبا على جودة التدقيق.
6. من خلال الفقرة السادسة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.7656 ، وانحراف معياري قيمته 0.9552 ، هذا يؤكد أنه من الصعب جدا استخدام تكنولوجيا المعلومات في شركات موضع التدقيق تستعمل أنظمة يدوية.
7. من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9843 وانحراف معياري قيمته 0.8260 ، مما يؤكد بأن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق باتفاق الفئة المدروسة.
8. من خلال الفقرة الثامنة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.9531 وانحراف معياري قيمته 0.8624 ، الأمر الذي يؤكد بأن عملية التدريب ونقل الخبرة لازمة لمهنة المدقق في ظل أتمتة التسير.
- ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية بالقبول على أفراد عينة الدراسة.

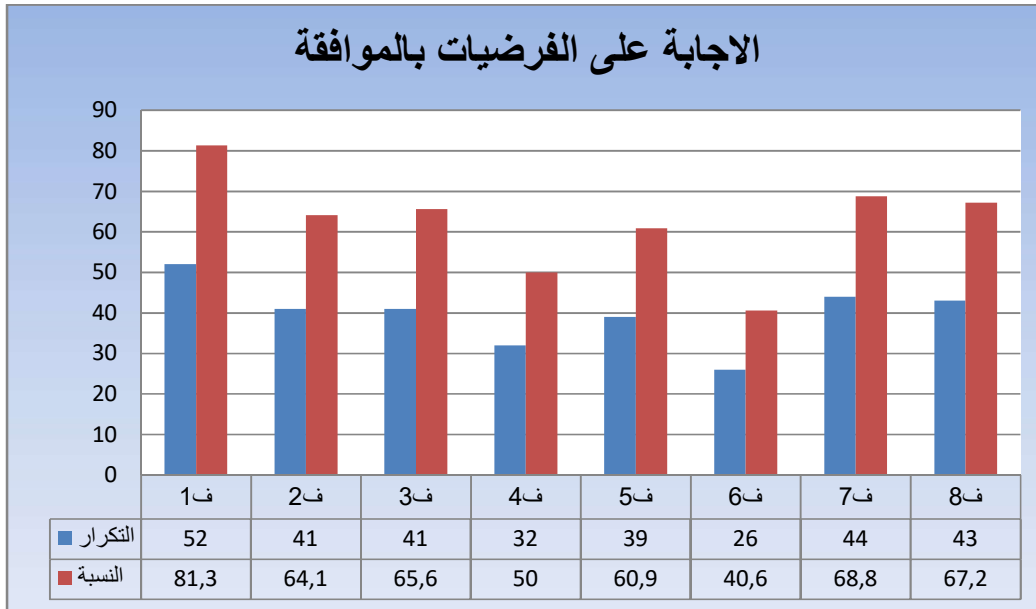
ثانياً: تحليل فقرات المحور الثاني: مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق
جدول رقم: (12) يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثانية

الرقم	الفقرة	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب و تسهل أداء مهمة التدقيق	4.1093	0.4753	موافق
2	تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المدقق من موافق الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق.	4.000	0.7766	موافق
3	أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أهدافها	3.9843	0.7661	موافق
4	تعمل التكنولوجيا على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها	4.0312	0.9252	موافق
5	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.	3.8906	0.7583	موافق
6	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق	3.3906	0.9531	محايد
7	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.	3.9375	0.6393	موافق
8	إمام المدقق بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة التدقيق.	3.9218	0.6738	موافق
مجموع الفقرات		3.9062	0.4437	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

تشير بيانات الجدول رقم (12) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي
لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدره 3.9062 بانحراف معياري قدر بـ 0.4437 ،
وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي يتبين بأن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة على محتوى
هذا المحور، على اعتبار أن له دور كبير في معرفة مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة
التدقيق.

الشكل رقم (08): عدد الإجابات بموفق في كل فقرة خلال المحور الثاني



المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

1. من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4.1093 وانحراف معياري قيمته 0.4753 ، مما يوضح لنا انه من الايجابي القول بأن التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب و تسهل أداء مهمة التدقيق.
2. من خلال الفقرة الثانية نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4.000 وانحراف معياري قيمته 0.7766 ، هذا يؤكد أن تكنولوجيا تمكن للمدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق وذلك من خلال توفير قواعد بيانات معينة.
3. من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9843 وانحراف معياري قيمته 0.7661 ، مما يؤكد بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أهدافها.

4. من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4.0312 وانحراف معياري قيمته 0.9252 ، مما يؤكد بأن التكنولوجيا تعمل على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها.
5. من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.8906 وانحراف معياري قيمته 0.7583 الأمر الذي يؤكد بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.
6. من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى المحايدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.3906 وانحراف معياري قيمته 0.9531 الأمر الذي يعطينا فكرة بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق.
7. من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.9375 وانحراف معياري قيمته 0.6393 مما يؤكد بأن استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في العمل يحقق له دقة أكبر ونتائج أكثر مصداقية وبالتالي زيادة جودتها.
8. من خلال الفقرة الثامنة نرى بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.9218 وانحراف معياري قيمته 0.6738 مما يبين أن المعرفة بتكنولوجيا المعلومات لدى المدقق تساهم بشكل كبير في زيادة جودة التدقيق.
- ومنه نستطيع تعميم هذه الفرضية بالقبول على أفراد عينة الدراسة.

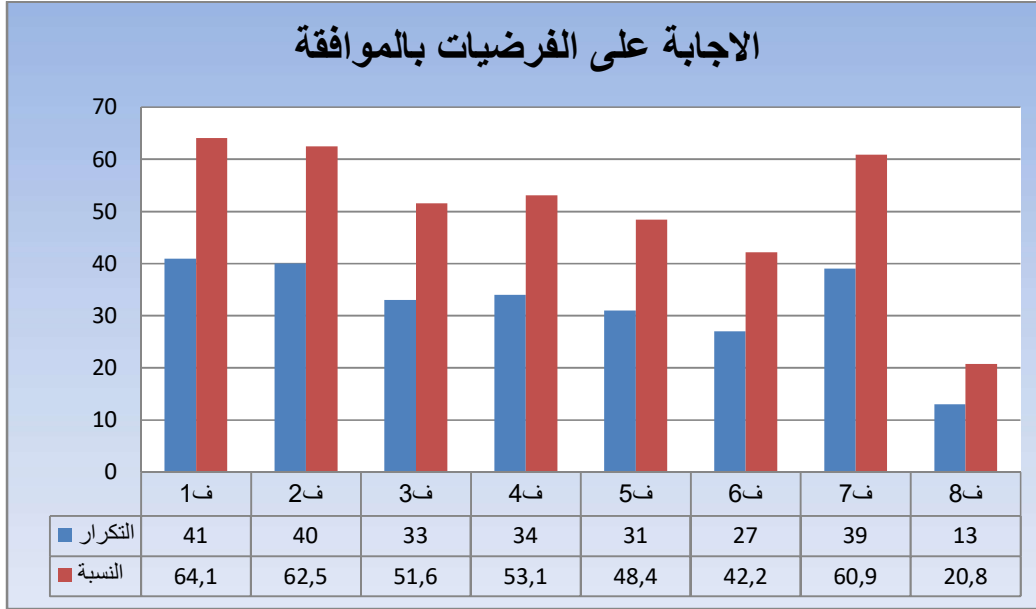
ثالثا: تحليل فقرات المحور الثالث: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق
جدول رقم (13): يوضح نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثالثة

الرقم	الفقرة	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وكبيرا في رفع مستوى مهنة التدقيق.	4.1875	0.6139	موافق
2	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.	4.3125	0.5307	موافق بشدة
3	يمثل استقلال المدقق حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الالكتروني.	3.9375	0.8521	موافق بشدة
4	استخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير في تحديد أتعاب وأجور المدقق.	3.7812	1.0152	موافق
5	تمكن تكنولوجيا المعلومات من حفظ المستندات لفترة ملائمة تمكن مدقق من الاطلاع عليها.	3.7968	0.9949	موافق
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية.	3.7656	0.9552	موافق
7	يتم فحص الأدلة واستخراجها بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.	4.2031	0.5684	موافق بشدة
8	من المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، صعوبة المحافظة على سرية المعلومات.	3.5937	1.0346	موافق
	مجموع الفقرات	3.9512	0.5042	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

تشير بيانات الجدول رقم (13) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:
لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدره 3.9512 بانحراف معياري قدر بـ0.5042،
وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي يتبين بأن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة على محتوى هذا
المحور، على اعتبار أن له دور كبير في معرفة مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة
التدقيق.

الشكل رقم: (09) عدد الإجابات بموفق في كل فقرة خلال المحور الثاني



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

1. من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.1875 وانحراف معياري قيمته 0.6139 ، مما يبين أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في رفع مستوى مهنة التدقيق.
2. من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بشدة بمتوسط حسابي قدره 4.3125 وانحراف معياري قيمته 0.5307 ، مما يوضح لنا أن تكنولوجيا المعلومات تمكن للمدقق من فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية وفي اقل وقت ممكن.
3. من خلال الفقرة الثالثة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بشدة بمتوسط حسابي قدره 3.9375 وانحراف معياري قيمته 0.8521 ، هذا يؤكد أن لاستقلال المدقق حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الالكتروني.

4. من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.7812 وانحراف معياري قيمته 1.0152 ، هنا يتضح أن معظم الفئة المدروسة أكدت بوجود تأثير عند استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحديد أتعاب وأجور المدقق.
5. من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.7968 وانحراف معياري قيمته 0.9949 ، الأمر الذي يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تساعد المدقق من الإطلاع على المستندات التي أعدها سلفا.
6. من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.7656 وانحراف معياري قيمته 0.9552 ، الأمر الذي يؤكد بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية في عملية التدقيق.
7. من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.2031 ، وانحراف معياري قيمته 0.5684 ، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن استخراج الأدلة وفحصها في بيئة تكنولوجيا المعلومات يكون سهل وبأقل جهد.
8. من خلال الفقرة الثامنة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.5937 وانحراف معياري قيمته 1.0346 ، مما يؤكد بأن صعوبة المحافظة على سرية المعلومات يعتبر أكبر حاجز أمام تطبيق عمليات التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات بشكل أوسع. ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية بالقبول على أفراد عينة الدراسة.

III. التحليل عن طريق اختبار ستيودنت (T-test)

بعدما قمنا بتحليل نتائج الفرضيات الفرعية عن طريق المتوسط الحسابي الانحراف المعياري لأفراد العينة نلجأ الآن إلى اختبار ستيودنت من أجل التحقق من النتائج المتحصل عليها سابقا وأيضاً بهدف تعميم الدراسة على المجتمع، سنقوم بعرض النتائج الإحصائية المتوصل إليها كما سيتم تفسير الفرضية الرئيسية بناء على الفرضيات الفرعية المتعلقة بها.

ولمعرفة القرار أو الحكم المتعلق بكل سؤال فإننا نقارن مستوى المعنوية (Sig2-tailed)

بعتبة المعنوية (هامش الخطأ) والتي تساوي 0.05 وهنا نكون أمام حالتين:

✓ الحالة الأولى:

إذا كان (Sig2-tailed) < 0.05 فإننا نقبل H_0 و نرفض H_1 وذلك ناتجة عن عدم وجود دلالة إحصائية في الفرضية.

✓ الحالة الثانية:

إذا كان (Sig2-tailed) > 0.05 فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 وذلك ناتجة عن وجود دلالة إحصائية في الفرضية.

أولاً: تحليل فقرات المحور الأول: الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات
جدول رقم : (14) يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الأولى

الرقم	الفقرة	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية	57.839	63	0.000	نقبل الفرضية H1
2	ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرفة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها.	63.387	63	0.000	نقبل الفرضية H1
3	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يمكن المدقق من التخطيط بدقة لعملية التدقيق.	41.985	63	0.000	نقبل الفرضية H1
4	على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.	58.448	63	0.000	نقبل الفرضية H1
5	لا يمكن للمدقق التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل.	30.531	63	0.000	نقبل الفرضية H1
6	إن استخدام الشركات موضع التدقيق الأنظمة اليدوية، يحول دون استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.	31.531	63	0.000	نقبل الفرضية H1
7	إن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.	38.589	63	0.000	نقبل الفرضية H1
8	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المدقق في ظل أتمتة التسير.	36.669	63	0.000	نقبل الفرضية H1
	جميع الفقرات	67.669	63	0.000	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

- يتضح من خلال الجدول رقم (14) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات) وتشير البيانات إلى ما يلي:
1. من خلال الفقرة الأولى نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 57.839 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.
وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية.
 2. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 53.387 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.
وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة مما يدل على ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرفة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها..
 3. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.985 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.
وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يمكن المدقق من التخطيط بدقة لعملية التدقيق.
 4. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 58.448 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.
وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على ضرورة أن يكون المدقق على درجة عالية من المعرفة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.
 5. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 30.531 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.
وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تؤكد على أنه من الصعب على المدقق التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلباً على جودة التدقيق.
 6. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 31.531 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.
وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تؤكد على أن استخدام الشركات موضع التدقيق الأنظمة اليدوية، يحول دون استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.
 7. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 38.589 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

8. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 36.669 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المدقق في ظل أتمتة التسير.

ويتبين لنا من الجدول رقم (14) أن قيمة T المحسوبة المتعلقة بإجمالي المحور الأول تساوي 67.065 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وبصفة عامة نستنتج من خلال ما سبق أن الكفاءة المهنية للمدقق عند ممارسته للمهنة أصبحت ضرورة ملحة.

ثانياً: تحليل فقرات المحور الثاني: مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق.

جدول رقم (15): يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثانية

الرقم	الفقرة	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب و تسهل أداء مهمة التدقيق.	69.162	63	0.000	نقبل الفرضية H1
2	تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق.	41.203	63	0.000	نقبل الفرضية H1
3	أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أهدافها	41.602	63	0.000	نقبل الفرضية H1
4	تعمل التكنولوجيا على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها	34.854	63	0.000	نقبل الفرضية H1
5	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.	41.041	63	0.000	نقبل الفرضية H1
6	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق.	28.458	63	0.000	نقبل الفرضية H1
7	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.	49.271	63	0.000	نقبل الفرضية H1
8	إمام المدقق بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة التدقيق.	46.559	63	0.000	نقبل الفرضية H1
	جميع الفقرات	70.021	63	0.000	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

- يتضح من خلال الجدول رقم (15) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق) وتشير البيانات إلى ما يلي:
1. من خلال الفقرة الأولى نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 69.162 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب و تسهل أداء مهمة التدقيق.
 2. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.203 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة مما يدل على أن التكنولوجيا تعمل على توفير قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق.
 3. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.602 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تؤكد على أنه من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أهدافها.
 4. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 34.854 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة و التي تنص أن التكنولوجيا تعمل على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها.
 5. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 41.041 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تؤكد على أنه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.
 6. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 28.458 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق.
 7. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 49.271 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.

8. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 46.559 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن إمام المدقق بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة التدقيق.

ويتبين لنا من الجدول رقم (15) أن قيمة T المحسوبة المتعلقة بإجمالي المحور الأول تساوي 70.021 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وبصفة عامة نستنتج من خلال ما أن لتكنولوجيا المعلومات مساهمة كبيرة ودور فعال في زيادة جودة التدقيق.

ثالثا: تحليل فقرات المحور الثالث: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

جدول رقم (16) : يوضح نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثالثة

الرقم	الفقرة	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وكبيرا في رفع مستوى مهنة التدقيق.	54.561	63	0.000	نقبل الفرضية H1
2	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.	64.997	63	0.000	نقبل الفرضية H1
3	يمثل استقلال المدقق حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الالكتروني.	36.965	63	0.000	نقبل الفرضية H1
4	استخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير في تحديد أتعاب وأجور المدقق.	29.795	63	0.000	نقبل الفرضية H1
5	تمكن تكنولوجيا المعلومات من حفظ المستندات لفترة ملائمة تمكن مدقق من الإطلاع عليها.	30.531	63	0.000	نقبل الفرضية H1
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية.	31.537	63	0.000	نقبل الفرضية H1
7	يتم فحص الأدلة واستخراجها بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.	59.149	63	0.000	نقبل الفرضية H1
8	من المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، صعوبة المحافظة على سرية المعلومات.	27.788	63	0.000	نقبل الفرضية H1
	جميع الفقرات	62.685	63	0.000	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

- يتضح من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق) وتشير البيانات إلى ما يلي:
1. من خلال الفقرة الأولى نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 54.562 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على استخدام تكنولوجيا المعلومات له دور مهما وكبيرا في رفع مستوى مهنة التدقيق.
 2. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 64.997 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.
 3. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 36.965 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تؤكد على أن استقلال المدقق يمثل حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الالكتروني.
 4. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 29.795 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص أن هناك علاقة بين امتلاك المهارات لدى المدقق الممارس للمهنة وبين جودة التدقيق.
 5. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 30.531 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تسمح بحفظ المستندات لفترة ملائمة تمكن مدقق من الإطلاع عليها.
 6. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 31.537 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1. وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية.
 7. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 59.149 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1.

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تأكد على أن فحص الأدلة واستخراجها يكون بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.

8. من خلال الفقرة الثانية نجد بأن قيمة T المحسوبة تساوي 27.788 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H_1 .

وهنا نستطيع تعميم هذه الإجابة على مجتمع الدراسة والتي تنص على أن صعوبة المحافظة على سرية المعلومات تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

ويبين لنا من الجدول رقم (16) أن قيمة T المحسوبة المتعلقة بإجمالي المحور الأول تساوي 62.685 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وبصفة عامة نستنتج من خلال ما سبق أن لاستخدام تكنولوجيا في عملية التدقيق يؤثر بشكل كبير في مخرجات التدقيق بالإيجاب ، وبالتالي أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ضرورة ملحة للنهوض بالمهنة.

الخلاصة:

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع، وما تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي، أين تم توزيع استمارة الاستبيان على مجموعة من إطارات و موظفين، وبعد تصنيف وتبويب نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 26، حيث تبين من خلال تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة مايلي:

✓ عدم دراية ومتابعة بالتشريعات المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر من قبل المختصين في مجال التدقيق؛

✓ تكنولوجيا المعلومات ساهمت وبشكل كبير في تحسين وتسهيل عمل المدقق؛

✓ ساهمت تكنولوجيا المعلومات في النهوض بمهنة المدقق؛

✓ ضرورة وضع برامج تدريبية للمدققة في ظل تكنولوجيا المعلومات.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال التطرق لموضوع البحث والمتمثل في " تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير في المؤسسات الاقتصادية" معالجة إشكالية البحث التي تدور حول " هل تساهم تكنولوجيا المعلومات على كفاءة وفعالية المدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق"، من خلال الفصلين المقدمة في البحث تبين أن المدقق أصبح يراجع العمليات المحاسبية والمالية تعد آليا، وهذا أدى إلى تغير واضح وملحوس في وضع برامج وإجراءات التدقيق والرقابة، حيث أنه يصبح يركز على التدقيق على البرامج الحاسوب والاطمئنان على سلامة الأجهزة المستخدمة والتدقيق على العمليات الخارجية، بالإضافة إلى ضرورة وضع إجراءات أمن وسلامة المعلومات التي تتمثل في إجراءات الحماية من الفيروسات وغيرها من المخاطر، ونتيجة هذا التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وأهمية دورها في التدقيق فقد نتج عنها أنماط وأساليب مختلفة في طرق إنجاز الأعمال بشكل مختلف عن الشكل التقليدي، حيث أنه ظهرت أساليب مختلفة تمكن المدقق من أداء وظيفته بسهولة وفي الوقت المناسب.

❖ نتائج الفرضيات :

- الفرضية الأولى تنص على " إن أتمتة التسيير عبارة عن دراسة، تصميم، تطوير، تطبيق، دعم أو إدارة الأنظمة المبنية على حاسبات الالكترونية"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول حيث أن تكنولوجيا المعلومات عبارة عن دراسة، تصميم، تطوير، تطبيق، دعم أو إدارة الأنظمة المبنية على الحاسبات الإلكترونية حيث تتيح لمستخدمها من حفظ المعلومات وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يريد، وفي أي وقت؛
- الفرضية الثانية تنص على " إن المدقق الخارجي عبارة عن كل شخص يبدي رأي حيادي مستقل وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول حيث أن المدقق الخارجي عبارة عن كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة المصادقة على الحسابات، حيث يقوم بفحص القوائم المالية وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والحصول على الأدلة الكافية وللملائمة.
- الفرضية الثالثة تنص على " يقصد بجودة التدقيق أداء خدمات التدقيق بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير والأحكام المهنية"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، بحيث أن بجودة التدقيق أداء خدمات التدقيق بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير والأحكام المهنية مع الاستقلالية في الإفصاح والتقارير عن الأخطاء والغش المكتشف، وهذا من أجل تلبية توقعات واحتياجات جميع الأطراف المستفيدين من خدمات التدقيق؛

• الفرضية الرابعة تنص على " إن استخدام أتمتة التسيير في عملية التدقيق الخارجية لها مخاطر عديدة ولا تؤثر على نتائج عملية التدقيق"، ولقد تم إثبات عدم صحتها من خلال الفصل الثاني، حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الخارجية لها مخاطر عديدة وتؤثر على نتائج عملية التدقيق.

❖ النتائج المتوصل إليها:

• استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية؛

• التدقيق هي عبارة عن فحص مهني مستقل للقوائم والبيانات المالية المتعلقة بمؤسسة معينة وصولاً إلى إبداء رأى فني مستقل ومحايد حول عدالة القوائم المالية، حيث يمكن من اكتشاف الأخطاء والغش؛

• ضرورة أن يكون مراجع الحسابات ذو تأهيل وكفاءة علمية الأمر الذي يترتب عليه استخدام الأوسع والأشمل لتكنولوجيا المعلومات؛

• أهمية الأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية التدقيق؛

• تحليل مخاطر التدقيق وتقديره، وذلك بهدف تحديد طبيعة وتوقيت نطاق إختبارات التدقيق؛

• تعد معرفة التدقيق بتكنولوجيا المعلومات إحدى الوسائل الأساسية للنجاح في مزاوله مهنة،

ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق به؛

• يمثل استقلال المدقق بحجم الزاوية في ممارسة المهنة سواء في ظل النظام اليدوي أو

الإلكتروني؛

• رغم مميزات استخدام تكنولوجيا المعلومات إلا أنه لا يخلو من المشاكل والتي يتمثل في إختفاء

السجلات المادية لأنها أصبحت غير مرئية، وخطر الفيروسات التي سوف تؤدي إلى تلف البيانات

المخزنة أو عطب النظام.

❖ التوصيات :

- ضرورة وضع برامج تدريب لتطوير الكفاءة المهنية لدى مراجعي الحسابات؛
- يمكن تطوير الإطار العام لمنهج التعليمي لتأهيل المدقق في ظل أتمتة التسيير، وذلك بالاستفادة من تجارب دول المتقدمة في هذا المجال؛
- ضرورة تعزيز إدراك مراجعي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية؛
- ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشفرة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها؛
- يجب وضع التسهيلات اللازمة لمراجع الحسابات من حيث يتسنى لهم الحصول على وسائل تكنولوجيا المعلومات بهدف استخدامها في التدقيق؛
- ضرورة إلهام المدقق بمخاطر التدقيق وإمكانية تفاديها ومعالجتها؛
- إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرف التدقيق واستقلال أتمتة التسيير ، من أجل رفع وكفاءة فعالية التدقيق من أجل تحسين جودة التدقيق.

❖ آفاق البحث :

قد تكون هذه الدراسة دافع لدراسات مستقبلية تتضمن إشكاليات منها:

- كيفية استخدام أتمتة التسيير في مسك المحاسبة؛
- مدى كفاية التشريعات المنظمة لمهنة التدقيق في ظل أتمتة التسيير في الجزائر؛
- التنظيم المهني للمدقق في ظل أتمتة التسيير؛
- أثر تطبيق أتمتة التسيير على أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
2. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002
3. أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
4. أحمد حسين دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009
5. ادريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير و إجراءات، ط 5، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، 2008
6. اسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011
7. داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيقية، ج 2، ط 1، مكتبة صادر ناشرون، لبنان، 2002
8. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2004
9. زاهر توفيق، عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الياض للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
10. حسين يوسف القاضي وآخرون، أصول المراجعة، ج 1، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014
11. طارق عبد العالي حماد، موسوعة معايير المراجعة (شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية)، ج 1، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. يوسف جحيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2005
13. كمال عبد السلام علي، أصول علم المراجعة، بدون دار نشر، مصر، 2003
14. ليلى حسام الدين أحمد شكر، أثر التقدم في التكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011

15. محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ط 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005
16. محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية ،ديوان .المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر ،2003
17. محمد الصيرفي ،إدارة تكنولوجيا المعلومات ، ط 1 ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ، 2002
18. محمد بوتين ،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية التطبيق ، ط 3 ،ديوان المطبوعات الجامعية.
19. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية ،القاهرة ،2002
20. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، الدار الجامعية ،مصر ، 2003
21. سمير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.1999،
22. عبد الوهاب نصر علي ،شحاته السيد شحاته ، المراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات ،الدار الجامعية ،الإسكندرية2003.
23. عبد الوهاب نصر علي ،شحاته السيد شحاته، المراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية .،الدار الجامعية، الإسكندرية،2004
24. عبد الوهاب نصر علي ،شحاته السيد شحاته ،قواعد وسلوكيات مهنة المحاسبة المراجعة في مواجهة الأزمات المالية .،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2009
25. علي عبد القادر النيبات ،تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق ، ط 4 ،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ،2012
26. رأفت سالمه محمد وآخرون ،علم تدقيق الحسابات ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2011
27. شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،2014
28. ثناء على القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007،
29. ثناء علي القباني ،نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني ،الدار الجامعية،الإسكندرية2006.

30. خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2000
31. خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2007
32. خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، ط 1 ،دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2009.
33. غسان قاسم داود اللامي ،إدارة التكنولوجيا ،ط 1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،2007،
34. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر :الناحية النظرية ،ط 1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الاردن ،2006 .
35. غسان فلاح المطارنة ،تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية) ،ط 2 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الاردن 2009 .

2. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أحمد برير ،جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات ،مذكرة (ماجستير في المحاسبة والجباية ،كلية الاقتصاد ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013-2014).
2. إحسان علاوي حسين ، تحليل علاقة تقانة المعلومات بفاعلية إدارة الموارد البشرية وأثرها في بناء الكفايات الجوهرية (أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد 2002-2007) .
3. إلهام بروبة ،تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات ،على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه في (العلوم التجارية ،كلية الاقتصاد ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015).
4. العيد خيراني ،مدى مساهمة عوامل جودة الاداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة ،مذكرة ماجستير (في المحاسبة ،كلية الاقتصاد ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2012-2013).
5. الأخضر لقلبي ،مراجعة الحسابات وواقع ممارسة المهنة في الجزائر ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،كلية الاقتصاد (جامعة الحاج لخضر باتنة ،2002-2008).

6. بوبكر عميروش ،دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،كلية الاقتصاد ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،(2011 2010).
7. وردة بلعيد ،مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،مذكرة ماجستير ،كلية الاقتصاد ،جامعة (.المسيلة ، 2013-2014).
8. زينب بوقابة ،التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر (2010-2011).
9. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة ،التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ،اطروحة دكتوراه في علوم التسيير (كلية الإقتصاد ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،2014-2015).
10. لطفي شعباني ،المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر 3 (2003-2004).
11. محمد الهزام ،تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير كلية الاقتصاد ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،(2012-2015).
12. محمد مفلح محمد الجعافره ،مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية (مذكرة ماجستير في المحاسبة ،كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط 2008-2009).
13. محمد علي نصر سالم الشائبي ،تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية ،(رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011).
14. ميلود عزوز ،دور المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،كلية (الاقتصاد ،جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة 2006-2007).
15. منيرة قشنيطي ،فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام المعلومات بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 3 (2014-2015).
16. سهام كركودي ،دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية الاقتصاد ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة (2014-2015).

17. سعاد شكري معمر ،التقارير المالية للمراجع و آثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية ،اطروح دكتوراه في علوم التسيير ،كلية الاقتصاد ،جامعة أمجد بوقرة بومرداس ،(2014-2015).
18. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ،التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ،مذكرة الماجستير في العلوم التجارية ،كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر 3 (2009-2010).
19. عبد السلام سليمان قاسم الاهدل ،العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية ،مذكرة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الحديدة ،اليمن ، (2008-2009).
20. عبد الرحمان مخلد سلطان عريج المطيري ،قواعد وآداب مهنة التدقيق و آثارها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الأوسط ، (2012-2013).
21. عمر شريقي ،التنظيم المهني للمراجعة ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،كلية الاقتصاد ،جامعة سطيف 1،(2011-2012).
22. فاتح سردوك ،دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،كلية الاقتصاد ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،(2003-2004).
23. فضيل مصطفى يوسف شفاعمري ،مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ،مذكرة ماجستير في المحاسبة ،كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط (2013-2014).
24. فيصل دبيان عوض المطيري ،أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت ،مذكرة ماجستير كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط ،(2012-2013).
25. شرين مصطفى الحلو ،المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية ،مذكرة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين ،(2011-2012).

3.المجلات :

1. أيمن محمد نمر الشنطي ،دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات ،مجلة كلية الاقتصاد ،جامعة بغداد ،العدد 27 ، 2011.

2. العربي عطية، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.
3. يسرى محمد حسين، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2011.
4. كريمة الجوهر وآخرون، أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة عمل المدقق الخارجي، مجلة الزرقاء للبحوث، والدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2010.
5. محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، كلية الاقتصاد، عدد 12، 2013.
6. مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
7. ندى إسماعيل جبوري، أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 22، 2009.

4. الملتقيات والندوات والمحاضرات:

1. أحمد علي أحمد فقير، محاضرات في المراجعة 1، أقيمت على طلبة المستوى الثالث، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة وادي النيل بالسودان، 2012.
2. محمد علي جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود الرياض، كلية إدارة الأعمال، 18، 19، 2010.
3. محمد سفير، إسماعيل رزقي، مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة حمه لخضر، الوادي، يومي 06/05/2013.
4. نبيل قطاف، أصيلة العمري، تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كمطلب ضروري لتحقيق جودة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات الدالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، يومي 20، 21، نوفمبر 2013.

5. التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 08/91، الصادر في 01/05/1991، والمتعلق بالمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، العدد 20.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 08/93، الصادر في 25/04/1993، المعدل والمتمم الأمر رقم 59/75، المؤرخ في 29/05/1975، المتعلق بالقانون التجاري، العدد 27، المادة 715، مكرر 4.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 05/05، الصادر في 25/07/2005، المتعلق بالقانون المالية التكميلي لسنة 2005، العدد 52، المادة 12.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 09/09، الصادر في 30/12/2009، المتعلق بالقانون المالية لسنة 2010، المعدلة للمادة 12 من القانون 05/05 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، العدد 78، المادة 44.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10، الصادر في 29/07/2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، العدد 42.

6. المواقع الإلكترونية:

1. لطيفة فرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، متاح على: <http://www.kantakji.com/media/2468/207.doc> شوهد يوم: 2022/03/25.

ثانيا: المرجع باللغة الأجنبية

1. Books:

Alvin A. Arens, Randal J. Elder, Mark S. Beasley, **Auditing and Assurance Services**, GLOBAL edition, London ,2014.

2. Articles:

Mahdi Salhi , **An Investigation of the Effects of Audit Quality On accrual Reliability Of Listed Companies on Tahrn Stock Exchange**, Islamic University Review Of International Comparative Management, 2010

الملاحق رقم 01

استمارة الاستبيان ❖

تمكين الاستبيان ❖



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير في المؤسسات الاقتصادية
يقوم الطلبة بإعداد دراسة علمية للحصول على درجة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي من
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالأغواط ، عن موضوع:
تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، وتعد قائمة الإستبانة هذه جزء من
البحث، والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الطلبة الاستفادة من نتائج هذا البحث في ربط
الجانب النظري بالجانب التطبيقي مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي.
لذا نرجو أن نجد لديكم متسعاً من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة بهذه الإستبانة ، ونحيطكم علماً أن بيانات
هذه الإستبانة سرية للغاية ، ولن يطلع عليها سوى طلبة أصحاب هذه البحث فقط ، ولن تستخدم نتائجها إلا في
أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.
وفي الأخير أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث.

بإشراف الدكتور:
عامري محمد الطاهر

الطلبة :
لبقع مصطفى
بلقاسم حرز الله

أولاً: الأسئلة العامة :

1. المؤهل العلمي : ماستر ماجستير دكتوراه شهادة أخرى
2. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات من 10 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

ثانيا: محاور الدراسة:

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشار (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.						
1	ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية					
2	ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرقة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها					
3	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يمكن المدقق من التخطيط بدقة لعملية التدقيق.					
4	على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.					
5	لا يمكن للمدقق التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلبا على جودة التدقيق.					
6	إن استخدام الشركات موضع التدقيق للأنظمة اليدوية، يحول دون استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.					
7	إن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.					
8	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المدقق في ظل أتمتة التسير.					
المحور الثاني: مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق.						
1	التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب و تسهل أداء مهمة التدقيق					
2	تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق					
3	أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أهدافها					
4	تعمل التكنولوجيا على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها					

				استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.	5
				إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق	6
				إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.	7
				إلمام المدقق بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة التدقيق.	8
المحور الثالث: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.					
				إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً وكبيراً في رفع مستوى مهنة التدقيق.	1
				استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.	2
				يمثل استقلال المدقق حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الإلكتروني.	3
				استخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير في تحديد أتعاب وأجور المدقق.	4
				تمكن تكنولوجيا المعلومات من حفظ المستندات لفترة ملائمة تمكن مدقق من الإطلاع عليها	5
				استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية	6
				يتم فحص الأدلة واستخراجها بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.	7
				من المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، صعوبة المحافظة على سرية المعلومات.	8



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بإشراف الدكتور
عامري محمد الطاهر

يقوم الطلبة بإعداد دراسة علمية للحصول على درجة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالأغواط ، عن موضوع:
تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمتة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، وتعد قائمة الإستبانة هذه جزء من البحث، والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الطلبة الاستفادة من نتائج هذا البحث في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي.
لذا نرجو أن نجد لديكم متسعاً من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة بهذه الإستبانة ، ونحيطكم علماً أن بيانات هذه الإستبانة سرية للغاية ، ولن يطلع عليها سوى طلبة أصحاب هذه البحث فقط ، ولن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.
وفي الأخير أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث.

بإشراف الدكتور:
عامري محمد الطاهر

الطلبة :
ليقع مصطفى
بلقاسم حرز الله

أولاً: الأسئلة العامة :

1. الجنس :
 ذكر أنثى
2. المؤهل العلمي :
 ماجستير دكتوراه شهادة أخرى
3. العمر :
 من 25 سنة إلى 30 سنة من 31 سنة إلى 45 سنة أكبر من 45
4. الخبرة المهنية:
 أقل من 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات من 11 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

5	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.	OK	
6	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق	OK	
7	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.	OK	
8	إلمام المدقق بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة التدقيق.	OK	
المحور الثالث: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.			
1	إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً وكبيراً في رفع مستوى مهنة التدقيق.	OK	
2	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.	فرض السؤال	
3	يمثل استقلال المدقق حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الإلكتروني.	OK	
4	استخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير في تحديد أتعاب وأجور المدقق.	OK	
5	تمكن تكنولوجيا المعلومات من حفظ المستندات لفترة ملائمة تمكن مدقق من الإطلاع عليها	OK	
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية	OK	تحويل
7	يتم فحص الأدلة واستخراجها بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.	OK	
8	من المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، صعوبة المحافظة على سرية المعلومات.	لا علاقة له بالتكنولوجيا	

ثانيا : محاور الدراسة:

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشار (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.						
1	ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية			OK	موافق	
2	ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشفرة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها					موافق بشدة
3	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يمكن المدقق من التخطيط بدقة لعملية التدقيق.			OK		
4	على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.			OK		
5	لا يمكن للمدقق التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلبا على جودة التدقيق.			OK		
6	إن استخدام الشركات موضع التدقيق للأنظمة اليدوية، يحول دون استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.			OK		
7	إن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.			OK		
8	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المدقق في ظل تكنولوجيا المعلومات.					موافق بشدة
المحور الثاني: مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق.						
1	التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب تسهل أداء مهمة التدقيق			OK		
2	تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق			OK		
3	أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أعمالها			OK	موافق بشدة	
4	تعمل التكنولوجيا على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها			OK		



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بأمل مهنة التدقيق لما ظلت أتمته التسيير
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

يقوم الطلبة بإعداد دراسة علمية للحصول على درجة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالأغواط ، عن موضوع:
تأهيل مهنة التدقيق الخارجي في ظل أتمته التسيير في المؤسسات الاقتصادية، وتعد قائمة الإمتحان هذه جزء من البحث، والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الطلبة الاستفادة من نتائج هذا البحث في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي.
لذا نرجو أن نجد لديكم متسعاً من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة بهذه الإمتحان ، ونحيطكم علماً أن بيانات هذه الإمتحان سرية للغاية ، ولن يطلع عليها سوى طلبة أصحاب هذه البحث فقط ، ولن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.
وفي الأخير أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث.

بإشراف الدكتور:

عامري محمد الطاهر

الطلبة:

لبق مصطفى

بلقاسم حرز الله

أولاً: الأسئلة العامة:

1. الجنس:

ذكر أنثى

2. المؤهل العلمي:

ماجستير دكتوراه شهادة أخرى

3. العمر:

من 25 سنة إلى 30 سنة من 31 سنة إلى 45 سنة أكبر من 45

4. الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات

من 5 إلى 10 سنوات من 10 إلى 15 سنة

أفاندة
أضرباً
هل تستعمل برنامج مذكراتك دائماً؟

أفاندة
نعم لا

سؤال

ثانيا: محاور الدراسة:

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشار (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: الكفاءة المهنية للمدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.						
1	ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية					
2	ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرقة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها					
3	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يمكن المدقق من التخطيط بدقة لعملية التدقيق.					
4	على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.					
5	لا يمكن للمدقق التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلبا على جودة التدقيق.					
6	إن استخدام الشركات موضع التدقيق للأظمة اليدوية، يحول دون استخدام المدقق لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.					
7	إن ضعف المهارات لدى مدقق يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.					
8	تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المدقق في ظل تكنولوجيا المعلومات.					
المحور الثاني: مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التدقيق.						
1	التكنولوجيا تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات باستغلال قدرات الحاسوب و تسهل أداء مهمة التدقيق					
2	تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق					
3	أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يعمل على تحسين إجراءات وأساليب المدقق بينما لا يؤثر على أهدافها					
4	تعمل التكنولوجيا على سرعة ودقة في تنفيذ عملية تدقيق والتقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها					

5	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يحقق الفعالية والجودة.	✓
6	إن استخدام تكنولوجيا للمعلومات يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق	✓
7	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.	✓
8	إلمام المدقق بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة التدقيق.	✓
المحور الثالث: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.		
1	إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً وكبيراً في رفع مستوى مهنة التدقيق.	✓
2	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى القدرة على فحص أكبر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.	✓
3	يمثل استقلال المدقق حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الالكتروني.	✓
4	استخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير في تحديد أتعاب وأجور المدقق.	✓
5	تمكن تكنولوجيا المعلومات من حفظ المستندات لفترة ملائمة تمكن مدقق من الإطلاع عليها	✓
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية	✓
7	يتم فحص الأدلة واستخراجها بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.	✓
8	من المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، صعوبة المحافظة على سرية المعلومات.	✓

صبول

د. هادي مصطفى

4/15

الملاحق رقم 02

❖ مقياس ألفه 1 كرونباخ

❖ الخصائص الديموغرافية

للعيينة

المطبق رقم 03

❖ المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية

❖ نتائج اختبار ستيودنت

مقياس الفا كرونباخ لكل محور ولمجموع المحاور

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,754	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,722	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,741	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,891	24

قياس معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

Reliability Statistics

	Value	
Cronbach's Alpha	Part 1	,193
	N of Items	4 ^a
	Part 2	,712
	N of Items	4 ^b
	Total N of Items	8
Correlation Between Forms		,748
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length	,856
	Unequal Length	,856
Guttman Split-Half Coefficient		,764

Reliability Statistics

	Value	
Cronbach's Alpha	Part 1	,673
	N of Items	4 ^a
	Part 2	,411
	N of Items	4 ^b
	Total N of Items	8
Correlation Between Forms		,579
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length	,733
	Unequal Length	,733
Guttman Split-Half Coefficient		,728

Reliability Statistics

	Value	
Cronbach's Alpha	Part 1	,641
	N of Items	4 ^a
	Part 2	,437
	N of Items	4 ^b
	Total N of Items	8
Correlation Between Forms		,702
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length	,825
	Unequal Length	,825
Guttman Split-Half Coefficient		,824

الخصائص الديموغرافية للعينة

Frequency Table

		Statistics				
		الجنس	العمر	المهنة	المهنية الخبرة	
N	Valid	64	64	64	64	64
	Missing	0	0	0	0	0

		العنصر المؤهل			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ماستر	22	34,4	34,4	34,4
	ماجستير	17	26,6	26,6	60,9
	دكتوراه	18	25,0	25,0	85,9
	شهادة اخرى	9	14,1	14,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		المهنية الخبرة			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	3	4,7	4,7	4,7
	من 5 إلى 10 سنوات	25	39,1	39,1	43,8
	من 10 إلى 15 سنة	9	14,1	14,1	57,8
	أكثر من 15 سنة	27	42,2	42,2	100,0
Total	64	100,0	100,0		

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل محور

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
الدور الأساسي للمراجع الإتمام الكافي بكل ما يخص أعمال المؤسسة ونظامها.	64	0	4,39	,607
من مهام المراجع الإتمام بالمزاهاة والموضوعة وعدم تشويه الحقائق عند ممارسته المهنة.	64	0	4,16	,623
إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المراجعة يمكن المراجع من التخطيط بدقة لعملية المراجعة.	64	0	4,06	,774
على المراجع أن يكون على درجة عالية من المعرفة العامة والانفتاح حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.	64	0	4,33	,592
لا يمكن للمراجع التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.	64	0	3,80	,995
إن استخدام الشركات موضع التفتيش لأنظمة البديوية، يحول دون استخدام المراجع لتكنولوجيا المعلومات في عمليات المراجعة.	64	0	3,77	,955
إن ضعف المهارات لدى مراجع يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة.	64	0	3,98	,826
تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المراجع في ظل تكنولوجيا المعلومات.	64	0	3,95	,882

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يقتصد بجودة المراجعة التزام المراجع بالمعايير المهنية وقواعد وأداب المهنة التي تصدرها المنظمات المهنية المشرفة على المهنة.	64	0	4,11	,475
تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة المراجعة.	64	0	4,00	,777
هناك حاجة لوجود برامج ونورات تأهيله للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة.	64	0	3,98	,786
هناك علاقة بين امتلاك المهارات لدى المراجع الممارس للمهنة وبين جودة المراجعة.	64	0	4,03	,925
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يحقق الفعالية والجودة.	64	0	3,89	,758
التشريعات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء المهني للمراجعة.	64	0	3,39	,953
إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات المراجعة يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رقم جودتها.	64	0	3,94	,839
إتمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة.	64	0	3,92	,674

	Statistics		Mean	Std. Deviation
	N			
	Valid	Missing		
إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً وكثيراً في رفع مستوى مهنة المراجعة.	64	0	4,19	,614
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلى القدرة على فحص أكثر قدر ممكن من بنود العمليات المالية.	64	0	4,31	,531
يعتزل استقلال المراجع حجر الزاوية في ممارسته لمهنته سواء في ظل النظام اليدوي أو الإلكتروني.	64	0	3,94	,852
استخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير في تحديد أتعاب وأجور المراجع.	64	0	3,78	1,015
تمكن تكنولوجيا المعلومات من حفظ المستندات لفترة ممتدة تمكن مراجع من الإطلاع عليها.	64	0	3,80	,995
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلى الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية.	64	0	3,77	,955
يتم فحص الأدلة واستخراجها بطريقة أسهل عند استخدام تكنولوجيا المعلومات.	64	0	4,20	,568
من المشاكل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة صعوبة المحافظة على سرية المعلومات.	64	0	3,59	1,035

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تتمدد جودة المراجعة التزام المراجع بالمعايير المهنية وقواعد وأداب المهنة التي تصدرها المنظمات المهنية المشرفة على المهنة.	69,162	63	,000	4,109	3,99	4,23
تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة المراجعة.	41,203	63	,000	4,000	3,81	4,19
هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيل للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة.	41,602	63	,000	3,984	3,79	4,18
هناك علاقة بين امتلاك المهارات لدى المراجع الممارس للمهنة وبين جودة المراجعة.	34,854	63	,000	4,031	3,80	4,26
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يحقق الفعالية والجدوة.	41,041	63	,000	3,891	3,70	4,08
التدريب المنظم لمهنة المراجعة في الجزائر كافية لتحقيق جودة الأداء المهني للمراجعة.	28,458	63	,000	3,391	3,15	3,63
إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات المراجعة يحقق دقة أكبر في العمل وبالتالي رفع جودتها.	49,271	63	,000	3,938	3,78	4,10
البنوع المراجع والمعرفة التقنية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة.	46,559	63	,000	3,922	3,75	4,09

قيمة T المحسوبة (اختبار ستودنت) لكل محور

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الدور الأساسي للمراجع الامام الكافر، بكل ما يخص اعمال المؤسسة ونظامها.	57,839	63	,000	4,391	4,24	4,54
من مهام المراجع الالتزام بالزاهة والموضوعية وعدم تشويه الحقائق عند ممارسته المهنة.	53,387	63	,000	4,156	4,00	4,31
إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المراجعة يمكن المراجع من التخطيط بدقة لعملية المراجعة.	41,985	63	,000	4,083	3,87	4,26
على المراجع أن يكون علم، درجة عالية من المعرفة العامة والاتقاع حتى يتمكن من مواكبة التطور لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها.	58,448	63	,000	4,328	4,18	4,48
لا يمكن للمراجع التعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة إلى تدريب أو تأهيل مما قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.	30,531	63	,000	3,797	3,55	4,05
إن استخدام الشركات موزع التفتيش لأنظمة اليدوية، يحول دون استخدام المراجع لتكنولوجيا المعلومات في عمليات المراجعة.	31,537	63	,000	3,766	3,53	4,00
إن ضعف المهارات لدى مراجع يجعله غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة.	38,589	63	,000	3,984	3,78	4,19
تعد عملية التدريب ونقل الخبرة من المستلزمات الأساسية لأداء المراجع في ظل تكنولوجيا المعلومات.	36,689	63	,000	3,953	3,74	4,17

One-Sample Test

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	المراجعة مهنة مستوى رفيع، وكثيراً مهماً دوراً المعلومات تكنولوجيا لاستخدام إن	54,561	63	,000	4,188	4,03
المالية العمليات بنود من ممكن قدر أكثر فحص على القدرة إلى يؤدي المراجعة عملية في المعلومات تكنولوجيا استخدام	64,997	63	,000	4,313	4,18	4,45
الإلكتروني أو اليدوي النظام ظل في سواء لمهنته ممارسته في الزاوية حجر المراجع استقلال، يعتل	36,965	63	,000	3,938	3,72	4,15
المراجع وأجور أتعاب تحديد في تأثير لها المعلومات تكنولوجيا استخدام	29,795	63	,000	3,781	3,53	4,03
عليها الإطلاع من مراجع تمكن ممتدة لفترة المستندات حفظ من المعلومات تكنولوجيا تمكن	30,531	63	,000	3,797	3,55	4,05
عالية موضوعية ذات أدلة على الحصول إلى تؤدي المراجعة عملية في المعلومات تكنولوجيا استخدام	31,537	63	,000	3,766	3,53	4,00
المعلومات تكنولوجيا استخدام عند أسهل بطريقة واستخراجها الأدلة فحص يتم	59,149	63	,000	4,203	4,06	4,35
المعلومات سرية علم المحافظة بصعوبة المراجعة عملية في المعلومات تكنولوجيا تطبيق تواجه التي المشاكل من	27,788	63	,000	3,594	3,34	3,85

الملاحق رقم 04

فهارس الجرائد الرسمية

- ❖ العدد 20 الصادر في 1991/05/01
- ❖ العدد 27 الصادر في 1993/04/25
- ❖ العدد 52 الصادر في 2005/07/25
- ❖ العدد 78 الصادر في 2009/12/30
- ❖ العدد 42 الصادر في 2010/07/29